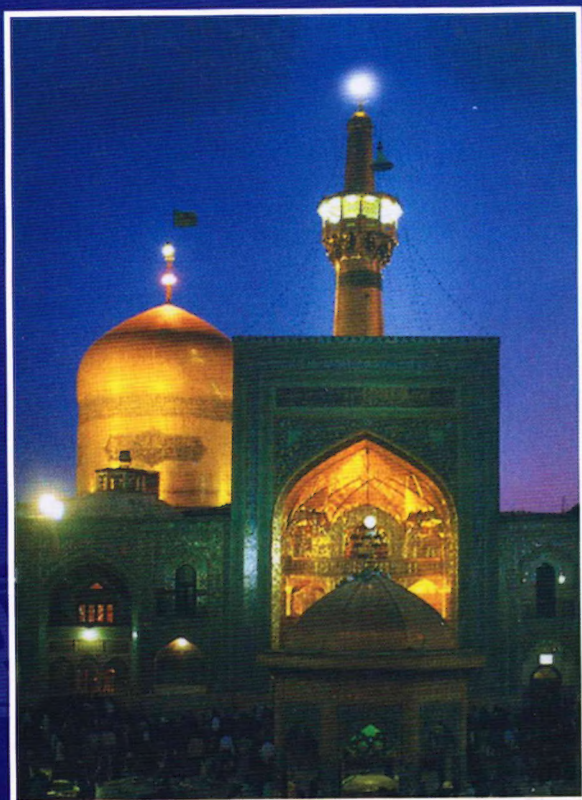


عَلَيْهِمْ سَلَامٌ

وَالْقُلُوبُ لِلَّهِ



آية الله
عبد الله الجواد الأملي

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ
مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ



عَلَيْهِ سَلَامٌ

وَالْفَلَسِيفَةُ الْإِلَهِيَّةُ

جوادى آملی، عبدالله، ۱۳۱۲ -

على بن موسى الرضا (عليه السلام) والفلسفة الالهية / المؤلف عبدالله الجوادى الآملی؛ المحقق محمدحسن شفيعیان. -
قم: دارالاسراء للنشر، ۱۴۲۲ق. ۱۳۸۰.
۱۶۴ ص.

ISBN: 964-5984-38-6

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما.

عربی:

چاپ سوم

۱. على بن موسى (ع)، امام هشتم، ۱۵۳-۲۰۳ق. هشتم، ۱۵۳-۲۰۳ق. ۲. فلسفه اسلامی. ۳. خداشناسی. ۴. نبوت.
الف. شفيعیان، محمدحسن، محقق. ب. عنوان .

۲۹۷ / ۹۵۷

۹۶۸ ج/ BP ۴۷

۱۳۸۰

م ۸۰ - ۹۶۳۷

کتابخانه ملی ایران

بخش پژوهشی قرآن و عترت

گروه عترت پژوهی

- اسم الكتاب: على بن موسى الرضا (عليه السلام) والفلسفة الالهية
- المؤلف: آية الله الشيخ عبدالله الجوادى الآملی (دام ظلّه العالی)
- المحقق: محمدحسن شفيعیان
- الناشر: دارالاسراء للنشر
- المطبعة: ثامن الحجج (عليه السلام)
- الطبعة: الثالث
- تاريخ النشر: اسفندماه ۱۳۸۵ هـ. ش - ۱۴۲۷ هـ. ق
- الشایک: ۶ - ۳۸ - ۵۹۸۴ - ۹۶۴
- الكمية: ۳۰۰۰ نسخه
- السعر: ۲۵۰۰۰ ریال

جميع الحقوق محفوظة للناشر

قم المقدسة، بلوار امین، زقاق رقم ۸، رقم المؤسسة ۱۳۷

الهاتف: ۲۹۱۳۶۶۶ - ۲۹۳۱۱۶۸ - ۲۹۳۱۱۷۸ الفاكس: ۲۹۳۱۱۶۹

البريد الإلكتروني: Publish_center@esraco.net

www.esra.ir

فهرس
فصول الكتاب
وأبوابه

فهرس فصول الكتاب و أبوابه

- ١١ تقديم و تقدير
١٥ مُقدّمة المؤلّف
١٦ دوحه: في بيان أنّ الفلسفة الإلهيّة ما هي

الروضة الأولى

- ١٩ فيما عن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام في فضل العقل و الدّعوة إليه

الروضة الثانية

- ٢٥ فيما عن مولانا الرضا عليه السلام من الإستدلال بالمبادئ العقلية

الروضة الثالثة

- ٣١ فيما عن مولانا الرضا عليه السلام في التوحيد
٣٦ الفصل الأوّل: في البرهان على أنّ الله سبحانه موجود، و أنّه مُوجد للعالم
٤١ الفصل الثاني: في البرهان على أنّ الله سبحانه واحد لا شريك له
..... الفصل الثالث: في البرهان على أنّ صفات الله عين ذاته، و أنّ الصفات الزائدة
٤٩ مسلوبة عنه تعالى

- الفصل الرابع : في البرهان على أنّ صفات الفعل خارجة عن ذات الله سبحانه و
 منتزعة عن مقام الفعل ٥٤
- الفصل الخامس : في البرهان على القضاء و القدر، و أنّه لا يوجد شيء في العالم إلا
 بقضائه تعالى ٥٩
- الفصل السادس : في الجبر و التفويض و ضرورة الأمر بين الأمرين ٦٨

الروضة الرابعة

- فيما عن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام في النبوة ٨٩
- الفصل الأول : في ضرورة النبوة ٩٠
- الفصل الثاني : في طريق اثبات النبوة لمن يدّعيها ٩٥
- الأمر الأول : في أنّه كيف يعلم النبي أنّه صار نبياً؟ ٩٦
- الأمر الثاني : في أنّه كيف يعرف الناس النبي المرسل إليهم؟ ١٠٤
- الجهة الأولى : في أنّ المعجزة ما هي ؟ ١١٠
- الجهة الثانية : في التلازم العقلي بين المعجزة و صحّة دعوى الرسالة ... ١١٤

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات القرآنية ١٢٧
- ٢ - فهرس الأحاديث ١٣١
- ٣ - فهرس الأعلام ١٣٩
- ٤ - فهرس الكتب ١٤٣
- ٥ - فهرس المراجع والمصادر ١٤٥
- ٦ - فهرس الأشعار ١٤٨
- ٧ - فهرس القواعد الفلسفية والأصول الكلية الحكيمة ١٤٩
- ٨ - فهرس المطالب والموضوعات ١٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الطريق الذي يؤمن للناس الرشد و السعادة و يمكن أن يكون العروة الوثقى و الجبل المتين الذي يكون التمسك و الاعتصام به ضامناً للتحرّر و النّجاة هو الصراط المستقيم للوحي الجاري على لسان المعصوم عليه السلام حيث قد وصل عن هذا الطريق إلى الحدّ الأعلى من النضج و الشراء .

لكنّ المصباح المتوهّج للوحي هو بنفسه ذو تجليات متفاوتة ، و الظفر بأعلاها و أرفعها لا يتيسر من دون الاستعانة بالأمواج الهادرة للأفكار السماوية و من دون الاستفادة من البنيان المرصوص للتقوى و لا يمكن الوصول إلى مثل تلك الذروة إلّا بامتطاء مثل هذه الأمواج .

إن البحر العميق للحكمة الإلهية الذي يستمدّ من منبع وجوب وجوده جلّ و علا لا يمكن أن يستوعبه إلا مخزن العلوم الإلهية و موطن الوحي الربّاني ، و هو الرسول الأكرم عليه السلام و عترته الطاهرة عليهم السلام ، و لاسيّما تلك المعارف العالية التي هي صعبة و مستصعبة و لهذا لا يستطيع أن يتلقاها من الفيّاض المطلق إلا القلب المطمئن و النفس الراقية للإنسان الكامل .

و من بين المعارف الرفيعة للإسلام كل معرفة تكون أقرب إلى مبدأ الوجود و منشئه فإنها تصبح أشدَّ جاذبيَّةً و أغنى محتوىً و أثقل وزناً، و كذا من بين الأئمة المعصومين عليهم السلام توفّرت لثامن الحجج الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه آلاف التحية و الثناء الأرضية لنشر و بيان هذه العلوم العالية أكثر من غيره على أساس القول المشهور «قد يصبح العدو سبباً للخير إن أراد الله»، و بهذا يكون قد فتح باب المعرفة على مصراعيه للراغبين و الباحثين .

و هذا الكتاب الذي هو بين أيدينا تحت عنوان «عليّ بن موسى الرضا عليه السلام و الفلسفة الإلهية» ينقسم إلى مقدمة و أربع روضات و ستة فصول و أقسام أخرى، و هو يميّز بأهميّة فائقة و هو يستحق التأمل و التعمّق و البحث من جهتين :

الأولى : إن الحكمة الإسلامية التي تتكفل ببيان المعارف الأصيلة و الأساسية للإسلام و من هنا عرفت باسم الفقه الأكبر و تُلقَّب في القرآن بخير كثير، لأن الحكمة هي التي قصرت جهدها و هي التي نجحت في بيان و حراسة نتائج الكتب و الصحف السماوية و الأصول الاعتقادية، و قد تمّ هذا الدفاع عن الحكمة من قِبَل المؤلف التقدير في هذا الكتاب الشريف بصورة كاملة و جادة .

الثانية : إن اكتساب هذه المفاهيم و التزوّد بهذه العلوم من صحيفة وجود شخصية تعتبر المخزن الأصيل لها و هو الإمام الثامن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام أمر يعكس الأهمية غير العادية لهذا الكتاب، و ذلك لأن فيه أرقى المعارف التي يتضمنها بيان الإمام الثامن عليه السلام الذي هو معدن العلم و الحكمة قد شرحها قلم الحكيم المدقق و العالم الرباني آية الله عبدالله الجواد الطبري الأملي (مدظله العالي) الذي يعتبر من أفضل المتمسكين بباب الولاية و مدينة الحكمة و هو من قافلة عاشقين للقرآن و العترة، فلا غرابة إذن في أن يُمسي هذا الكتاب من الكنوز الثمينة .

إن دار الإسراء للنشر تُعدّ هذا التوفيق من فضل ولي التوفيق و في ظل بركة ذكرى

ميلاد ثامن الحجج علي بن موسى الرضا عليه السلام، حيث وفقنا الله سبحانه لنشر هذا الأثر النفيس خلال ذكرى ولادة السلطان الحقيقي للدين والدنيا، و نقرن هذا العمل بآلاف التحية والسلام و نقدّمه لأعتاب مولانا علي بن موسى الرضا عليه السلام و نجلس على بابه باسطين أذرعتنا ننتظر لطفه و كرمه .

و من الجدير بالذكر أن هذا الكتاب الشريف قد طبع مرّة من قِبَلِ المؤتمر المنعقد بمناسبة ذكرى ميلاد الإمام عليه السلام . و الآن حانت الفرصة لتنقيح الكتاب و إعادة النظر فيه . و قد تأخر طبع هذا الأثر العميق بسبب تراكم الأعمال و طرؤ اعتلال في الصحة للأستاذ المؤلّف (دام ظلّه) بحيث اضطرّ للاستقالة من عضوية جامعة المدرّسين في الحوزة العلمية في قم المقدّسة منذ سنين عديدة .

و في خاتمة المطاف نقدم شكرنا و تقديرنا للجهود الكاملة و السعي البليغ الذي قام به المحقّق الفاضل محمد حسن شفيعيان في مجال تحقيق و تنظيم فهارس هذا الكتاب .

والحمد لله رب العالمين

دار الإسراء للنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

و به نستعين

الحمد لله ربّ العالمين ، و صلّى الله على جميع الأنبياء والمرسلين ، و الأئمة
الهداة المهديين ، سيّما خاتم الأنبياء و خاتم الأوصياء عليهما آلاف التحية و الثناء .
و بعد فيقول العبد المفتاق إلى ربّه الجواد عبدالله الجوادى الطّبري الأملي : هذه
وجيزةٌ حول الفلسفة الإلهية عند سيّدنا و مولانا ثامن الحُجج عليّ بن موسى
الرضا ؑ ، الذي آتاه الله الحكمة و فصل الخطاب - كما آتاه الله آباءه السبعة ؑ و
أبناءه الأربعة ؑ ، حيث أنّهم ؑ أحد الثّقَلَيْن اللّذين ورّتهما رسول الله في أمّته ،
لا يضلّون ما إن تمسّكوا بهما ، و لن يفترقا حتّى يردّا عليه الحوض - . مولانا

حرّرتها للمؤتمر العالمي المنعقد بمناسبة ذكرى ميلاده ؑ / ١١ ذي القعدة
الحرام عام ١٤٠٤ / في جوار روضته المنوّرة التي هي من رياض جنّة اللّقاء التي أمر
الناس بالمبادرة إليها لأنه ؑ في محتد الرضوان بحيث لا يرضى أحدٌ عن أحدٍ و
لا ينالُ عبدٌ رضا مولاه ، و لا يناله أيضاً رضا مولاه ، و لا يصل أحدٌ إلى مقام الرضا ؛ إلا
ببركة مقامه السامي و إسمه الراضي - سواء في ذلك رضوان الجنّة و غيره من أولي
الرضا - اَللّهُمَّ اَرْض عَنّا و اَرْضنا لك بمولانا الرضا ؑ .

و نَظَّمْتُهَا فِي دَوْحَةٍ وَرِيَاضٍ .

أَمَّا الدَّوْحَةُ : فَهِيَ لِبَيَانِ مَعْنَى الْفَلَسَفَةِ الْإِلَهِيَّةِ وَضُرُورَتِهَا .

وَأَمَّا الرِّيَاضُ : فَهِيَ لِبَيَانِ مَا صَدَرَ عَنِ وَلِيِّ الرِّضْوَانِ مَوْلَانَا الرِّضَا عليه السلام .

فَهَا أَنَا أَقُولُ مَفُوضاً إِلَيْهِ تَعَالَى ، ثَقَّةً بِهِ تَعَالَى وَتَوَكُّلاً عَلَيْهِ تَعَالَى .

دَوْحَةٌ فِي بَيَانِ أَنَّ الْفَلَسَفَةَ الْإِلَهِيَّةَ مَا هِيَ

لَارِيبَ فِي ثُبُوتِ أَصْلِ الْوَاقِعِيَّةِ ، وَ أَنَّ هُنَاكَ حَقَائِقَ خَارِجِيَّةَ لَيْسَتْ بِاعْتِبَارِنَا - وَ لَا جَدْوًى لِاعْتِبَارِنَا فِيهَا - وَ أَنَّ انْكَارَهَا رَأْسًا سَفْسُطَةً لَا يَعَالِجُ بِالْبَرْهَانِ ، بَلْ إِنْ كَانَ هُنَاكَ دَوَاءٌ نَاجِحٌ فَهُوَ آخِرُ الدَّوَاءِ أَيْ الْكَيِّ .

و لَارِيبَ أَيْضاً فِي أَنَّ الْعِلْمَ بَتَلْكَ الْحَقَائِقِ الْعَيْنِيَّةِ لَيْسَ بِدِيهِيًّا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ ، وَ إِلَّا لَمَّا اخْتَلَفَ فِيهَا الْآرَاءُ بِأَنَّ يَنْتَهِيَ رَأْيُ أَحَدٍ إِلَى إِثْبَاتِ مَا انْتَهَى إِلَى نَفْيِهِ رَأْيُ أَحَدٍ آخَرَ بَحِثْ يَكُونُ الرِّايَانُ مُتَنَاقِضِينَ ، أَوْ يَكُونُ لِنَاسٍ وَاحِدٍ رَايَانٌ فِي طَرَفِي النِّقِیْضِ فِي حَالَتَيْنِ مِنْ أَحْوَالِ حَيَاتِهِ الْعِلْمِيَّةِ وَ نَحْوِ ذَلِكَ .

وَ مَغْزَى هَذَا التَّهَافُتِ فِي الرَّأْيِ ؛ هُوَ بِأَنَّ يَزْعُمُ إِنْسَانٌ كَوْنُ شَيْءٍ مَعْيَنٍ مُوجُوداً عَيْنِيًّا ، حَقًّا ثَابِتًا ، وَ يَزْعُمُهُ إِنْسَانٌ آخَرٌ مُوْهُومًا خَرَافِيًّا لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْعَيْنِ أَصْلًا - فَمَا هِيَ الْعَيْنُ النَّضَّاحَةُ عِنْدَ أَحَدٍ سَرَابٌ جَافٌ عِنْدَ آخَرٍ ، وَ مَا هُوَ السَّرَابُ الْجَافُّ عِنْدَ أَحَدٍ عَيْنٌ خَرَّارَةٌ عِنْدَ آخَرٍ ، فَهَذَا يَزْعُمُ بِمَا يَكْفُرُ ذَاكَ وَ ذَاكَ يَدِينُ بِمَا يُلْحَدُ فِيهِ .

وَ إِذْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتْرَكَ الْحَقَائِقَ سُدًى لِأَنَّهُ مُوجُودٌ حَيٌّ لَابَدٌ وَ أَنْ يَعْيشَ بِهَا وَ مَعَهَا ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَنَالَهَا وَ يَتَصَرَّفَ فِيهَا كَيْفَ شَاءَ إِذْ لَابَدٌ لَهُ وَ أَنْ يَتَعَرَّفَهَا كَمَا هِيَ - وَ قَدْ تَبَيَّنَ إِنَّ نَيْلَهَا لَيْسَ بِدِيهِيًّا سَهْلًا بَلْ يَكُونُ الْعِلْمُ بِهَا نَظْرِيًّا صَعْبًا - فَلَابَدٌ وَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مِيزَانٌ يُوْزَنُ بِهِ الْحَقُّ ، وَ يَمْتَازُ بِهِ عَنِ الْبَاطِلِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ بِهِ رُشْدُ الْحَقِيقَةِ عَنِ غَيِّ الْخَرَافَةِ ، وَ ذَلِكَ الْمِيزَانُ الْبَاحِثُ عَنِ الْحَقِّ الْمَوْجُودِ ، الْمُمِيزُ إِيَّاهُ عَنِ الْبَاطِلِ

المعدوم؛ هو العلم المسمّى بالفلسفة، لأنها تبحث عن أحوال الموجود بما هو موجود، حيث أنها تبحث عن أحكام الموجود وآثاره البيّنة ولوازمه الضرورية. فأَيُّ شيءٍ يتحقّق فيه حكمٌ من تلك الأحكام، وأنْزُر من تلك الآثار، ولازِمٌ من تلك اللوازم يحكم بأنه موجودٌ حقٌّ. وأيُّ شيءٍ لم يتحقّق فيه ذلك؛ يحكم بأنه معدومٌ باطلٌ. فتَجَزَّ بهذا البيان الموجز أن الفلسفة ما هي، وأنها ضرورية لمن أراد أن يتعرّف الحقائق ويُميّزها عن الأباطيل، ويؤمن بتلك ويكفر بهذه، لأنَّ سَبِيلَ الحقيقة يحتمل زَبَدًا باطلاً.

ولا يمكن الفوز بماء الحقيقة والنجاة عن زَبَدِ الباطل إلا بمعرفة ما هو الحق، وكذا ما هو أحكامه وآثاره ولوازمه البيّنة وميزه عما هو الباطل المشوب به شَوْبُ الزَبَدِ بالماء.

ثم إنه لا بُدَّ وأن يكون ذلك الميزان، حقاً صرفاً لا يشوبه الباطل أصلاً، وإلا لما كان ميزاناً، بل أصبح موزوناً بميزانٍ آخر معصومٍ عن الزَّلَل، لا يعتريه الضلال أصلاً. وهذا الميزان هو العلم البديهيُّ الأوَّلِي أو ما ينتهي إليه، المصوّر بصورةٍ بديهيةٍ لا يتطرّقها الخفاء والجهل، بحيث لا ترى في شيءٍ من ذلك عَوَجاً ولا أمتاً. فأَيُّ فيلسوفٍ متفكّرٍ جعله نُصِبَ عينه وأمامه؛ قاده إلى الحق. وأيُّ مغالطٍ مُشاغِبٍ جعله وراء ظهره ونَبَذَه خلفه ساقه إلى الباطل.

فمبادئ الفلسفة علوم أولية حَقّة مصوّرة بصورة حَقّة منتجة. وهدفها السامي؛ هو سيورة الإنسان عالماً عقلياً مُضاهياً للعالم العيني، منزهاً عن لوث الخيال، مقدّساً عن دَرَن الوهم، مطهراً عن رجس الشرك، ومُبَرِّراً عن رجز أَى تعلّق يكون غير التعلّق بالله - الَّذِي هو الحقُّ، وماسواه هو الباطل - وذلك الفيلسوف الكامل هو الإمام - حسب ما عرّفه الفارابي^(١) - و سائر الفلاسفة الإلهيين أمته و حواريه و صحبه و

تلاميذه، لأنّ ذلك الفيلسوف الكامل هو العالم الربّاني، وهؤلاء المتفكّرين في الفلسفة الإلهية هم المتعلّمون على سبيل النّجاة، كما أنّ من ليس عالمًا ولا مُتعلّمًا ولا محبًّا ولا تابعًا له؛ غُثاءٌ وهمجٌ.

الروضة الأولى

في ما عن علي بن موسى الرضا عليه السلام

في فضل العقل و الدعوة إليه

إِنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ يَهْتَفُ بِأَنَّ: غَايَةَ وَجُودِ الْإِنْسَانِ هِيَ الْعِبَادَةُ^(١). فالإنسان العابد؛ هو البالغ غَايَةَ خَلْقِهِ. والإنسان الجاحد الْمُتَعَنِّتُ؛ هو الْمُتَنَبِّتُ الَّذِي لَا ظَهَرَ أَبْقَى وَ لَا أَرْضاً قَطَعَ. إِلَّا أَنَّ لِلْعِبَادَةِ دَرَجَاتٍ أَسْنَاهَا؛ هُوَ التَّفَكُّرُ فِي مَبْدَأِ الْحَقَائِقِ وَسَبَبِهَا الْمَوْجِدِ إِيَّاهَا الْمُدَبِّرُ لَهَا، حَيْثُ قَالَ مَوْلَانَا الرِّضَا عليه السلام:

«لَيْسَ الْعِبَادَةُ كَثْرَةُ الصَّلَاةِ وَالصُّومِ، إِنَّمَا الْعِبَادَةُ التَّفَكُّرُ فِي أَمْرِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ»^(٢) لِأَنَّ التَّفَكُّرَ فِي أَمْرِ الْمَعْبُودِ؛ هُوَ الَّذِي يَسْتَتَبِعُ الْعِبَادَةَ الْعَمَلِيَّةَ لَهُ. وَلَيْسَ الْعَمَلُ التَّابِعُ كَالْعِلْمِ الْمَتَّبِعِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَالْعَمَلُ فَرْعُهُ، وَلِأَنَّهُ الشَّجَرَةُ الطَّوْبَى وَالْعِبَادَةُ الْبَدَنِيَّةُ ثَمَرُهَا، حَيْثُ قَالَ عليه السلام: «إِنَّ الْعِلْمَ حَيَاةُ الْقُلُوبِ مِنَ الْجَهْلِ، وَضِيَاءُ الْأَبْصَارِ مِنَ الظُّلْمَةِ، وَقُوَّةُ الْأَبْدَانِ مِنَ الضَّعْفِ، يَبْلُغُ بِالْعَبْدِ مَنَازِلَ الْإِخْيَارِ وَمَجَالِسَ الْأَبْرَارِ وَ الدَّرَجَاتِ الْعُلَى فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، الذِّكْرُ فِيهِ يَعْدِلُ بِالصِّيَامِ وَمُدَارَسَتُهُ بِالْقِيَامِ، بِهِ يُطَاعُ الرَّبُّ وَيُعْبَدُ، وَبِهِ تُوصَلُ الْأَرْحَامُ، وَيُعْرَفُ الْحَلَالُ مِنَ الْحَرَامِ، الْعِلْمُ أَمَامُ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ تَابِعُهُ يُلْهِمُ بِهِ السُّعْدَاءَ وَيُحَرِّمُهُ الْأَشْقِيَاءَ، فَطُوبَى لِمَنْ لَمْ يَحْرِمْهُ اللَّهُ مِنْهُ حَقَّهُ»^(٣).

١. سورة الذاريات، الآية ٥٦.

٢. مسند الامام الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٣.

٣. مسند الامام الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٧.

وذلك لأن أصل المرء لُبّه، و العلم هو الموجب لأن يصير الإنسان لُبياً. فأصل الإنسان هو العلم، الذي لا بُدَّ و أن يصل إليه فهو - أي العلم - كما قاله عليه السلام «ضالة المؤمن»^(١) و تلك الضالة إنما هي في رياض الولاية. فعلى المؤمن أن يرتع فيها حتى يجد ضالته، حيث قال عليه السلام: «رحم الله إمرء أحيى أمرنا» فقلت له عليه السلام كيف يحيي أمركم؟ قال: «يتعلم علمونا و يُعلمها الناس، فإنّ الناس لو علموا محاسن كلامنا لا تبعونا»^(٢) الحديث. و المراد من العلم البالغ هذا الشأ والقاضي؛ هو العلم بالله و أسمائه الحسنی و ملائكته و كتبه و رسله، و أنه هو الأول و الآخر و الظاهر و الباطن، و أنّ له الحكم، و أنّ إليه المصير. و ما خلا ذلك فضل، لأن العلم إنما هو «آية محكمة أو فريضة عادلة أو سنة قائمة»^(٣). كما أن المراد من إحياء أمرهم عليه السلام؛ هو دراية ما ألقى إلينا من الأصول المفضضة منهم^(٤)، ثم التفريع على تلك الأصول بما لا يزيد عليها و لا ينقص منها، لامجرد رواية ما صدر منهم و نقل ألفاظه من موطن إلى موطن، حيث قال عليه السلام:

«كونوا ذرّة و لا تكونوا روضة، حديث تعرفون فقّهه خيرٌ من ألف ترؤونه»^(٥).

ثم إن التفكير في أمر الله تعالى - الذي جعله مولانا الرضا عليه السلام أصل العبادة و مغزاها - إنما يتم بمعرفة آياته النفسية و غيرها، عدا ما للأوحد من أوليائه الذين يعرفونه تعالى به تعالى و يعرفون غيره به، لأنهم يعرفونه بغيره - أليس لغيره من الظهور ما ليس له حتى يكون ذلك الغير هو المظهر له؟!، و لهذا المقال مقام آخر - و المهم هنا هو

١. نفس المصدر، ج ١، ص ٦.

٢. نفس المصدر، ج ١، ص ٨ و ج ٢، ص ٨٦.

٣. الأصول من الكافي، ج ١، ص ٣٢، باب صفة العلم و فضله، الحديث ١.

٤ و ٥. مسند الامام الرضا عليه السلام، ج ١، ص ١٥ و ج ٢، ص ٨ و ٨٦.

بيان أن طريق معرفة النفس أوصل ، حيث قال عليه السلام :

«مَنْ حَاسِبَ نَفْسَهُ رَبِّحَ ، وَ مَنْ غَفَلَ عَنْهَا خَسِرَ» إلى أن قال : «و أفضل العقل معرفة الانسان نفسه»^(١) لأن معرفة النفس ذاتاً و صفة و فعلاً مرقاةً إلى معرفة الرب كذلك . فالتفكر في أمر الله بمعرفة آياته النفسية أفضل من التفكير فيه بمعرفة غيرها و التعبد بذلك أفضل من التعبد بهذا .

ثم إن المعيار الوحيد في المعارف ؛ هو ما تقدم من العلم الأولي الضروري أو ما ينتهي إليه . و ذلك إنما يعرف بالعقل لا الحس و التجربة أو النقل و الرواية . فالمعرفة الحقّة تدور مدار العقل القراح ، المنزه عن شغب الجدال و دسّ الخيال حيث قال عليه السلام في جواب ابن السكيت لما سأله : ما الحجّة على الخلق اليوم ؟ : «العقل يُعرف به الصادق على الله فيصدقّه والكاذب على الله فيكذّبه» . فقال ابن السكيت : هذا والله الجواب^(٢) لأن معرفة النبي الصادق على الله و المتنبّي الكاذب عليه ، لا تحصل إلا بمعرفة الله و أسمائه الحسنى من الربوبية و الهداية و غير ذلك . و لا تحصل تلك المعرفة إلا بالعقل القراح و البرهان المحض ، لأن الحس لا ينال من لا تدركه الأبصار و هو يدرك الأبصار ، و هو اللطيف الخبير .

ثم إن التفكير ؛ قد يصحبه الظن و الوهم ، و قد ينتهي إلى ذروة اليقين . و لا إعتداد بالظن في المعارف الإلهية ، لأنه لا يغني عن الحق شيئاً ، إذ يصاحبه الجهل و هو مانع عن اليقين المعتبر في العقائد - لأن للعقيدة مبادئ خاصة تجب بها و تمتنع دونها ، و لذا لا يتطرّقها الإكراه ، و لا يصل إليها يد التعبد بالظن ، و لا يحكم عليها شيء عدا اليقين الذي لا يحصل إلا بالبرهان العقلي - فالعقل هو الميزان الذي يدور مداره اليقين ، فالترغيب إليه ؛ هو تحضيض على العقل . قال عليه السلام «اليقين فوق التقوى»

١ . نفس المصدر، ج ١ ، ص ٣٠٢ و ٣٠٤ .

٢ . الأصول من الكافي ، ج ١ ، ص ٢٥ ، كتاب العقل و الجهل ، الحديث ٢٠ .

بِدَرَجَةٍ ، و ما قُسِّمَ في الناس شيءٌ أَقْلُ من اليقين»^(١).

والسرّ في قلة اليقين وأهله ؛ هو أن منطق أكثر الناس هو الإحساس . و من الواضح إن الحس لا ينال الغيب ، كما أن المعارف الغيبية لا تنال المُتَقَيِّدَ بالإحساس ، فلعله لذا قال عليه السلام : «لَمْ يُعْطَ بَنُو آدَمَ أَفْضَلَ من اليقين»^(٢). فمن كان على يقين فهو على بينة من ربه ، و لانهمة أجلّ منه ، كما أن من لا يكون على يقين فهو في تيه الرب يتردّد ، فيشغله أي شيء عن الله تعالى - إذ لم يتفكّر في أمره تعالى و لم يتيقّن - فلذا قال عليه السلام في جواب مَنْ سألَه عن السفلة : «مَنْ كَانَ لَهُ شَيْءٌ يُلْهِيهُ عَنِ اللَّهِ»^(٣).

(فتبيّن مما تقدم)

أولاً: إن غاية خلقه الإنسان ؛ هو التفكير في أمر الله عزّ وجلّ . و أن المتفكّر ؛ هو الذي بلغ غايته ، دون المُعْرِضِ عن التفكير فيه - الذي لم يُرد إلا الحياة الدنيا ، ذلك مَبْلَغُهُ من العلم فهو الإنسان الباطل المُنْقَطِعُ عن مُناه ، المحروم عن غايته - .

وثانياً: إن غاية التفكّر ؛ هو العلم بالله و أسمائه الحسنی - الذي هو ضالة المؤمن - الذي يَنشدها ، فمن لا ينشد العلم بالفحص عنه ، و الإقبال إليه و العثور عليه ، المُبْتَهَجُ به لا يكون مؤمناً .

و ثالثاً: إن الميزان الوحيد للتفكير و العلم ؛ هو العقل الذي لا يخضع إلا تجاه الحق ، و لا ينقاد إلا لهُ ، إذ لا يطمئن إلا باليقين دون الظن ، الذي يرتضيه الوهم و يختاره الخيال .

فمن ذلك كلّ يظهر سرّاً أفاده عليه السلام ، نقلاً عن رسول الله ﷺ «صديقُ كُلِّ امرءٍ

١ . مسند الامام الرضا عليه السلام ، ج ١ ، ص ٢٥٨ .

٢ . نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٢٨٤ .

٣ . نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٢٨٥ .

عَقْلُهُ وَعَدُوُّ جَهْلُهُ»^(١). وكذا يظهر سرّ ما أفاده في بيان قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾^(٢) بقوله عليه السلام «يَعْنِي أَعْمَى عَنِ الْحَقَائِقِ الْمَوْجُودَةِ»^(٣).

١. مسند الامام الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٣.

٢. سورة الإسراء، الآية ٧٢.

٣. توحيد الصدوق، ص ٤٣٥.

الروضة الثانية

في ما عن مولانا الرضا 

من الاستدلال بالمبادئ العقلية

لاريب في لزوم إستناد الموجود بالغير إلى الموجود بالذات سواء في ذلك الموجود العيني و الموجود العلمي - لأنه أيضاً نحوّ من العين و الخارج - فما لا يكون معلوماً بذاته لأبَدّ و أن يستند إلى ما هو معلوم بذاته - الذي يضطرّ العقل إلى التصديق به - و هو الضروري الأولي من المعلوم الذي يُسمّى مبدء تصديقاً في المسائل العقلية، نحو: أن الضدين لايجتمعان، و أن النقيضين لايجتمعان، و أنهما لايرتفعان، و أن القضية الأصلية إذا كانت صادقة يكون عكس نقيضها أيضاً صادقاً، و غير ذلك من المبادئ العقلية للمعارف اليقينية .

و قد استدلّ مولانا الرضا رحمته الله بذلك في احتجاجاته الساطعة، نحو قوله رحمته الله في امتناع رؤيته تعالى ؛ بأن المعرفة الحاصلة برؤية العين إما أن تكون إيماناً أو ليست بإيمان، فإن كانت إيماناً؛ فالمعرفة الحاصلة بالاكْتِسَاب الدالة على أنه تعالى مجرد لا تدركه الأبصار، ليست بإيمان لأنها ضدّه ^(١) - يعني إن الضدين لايجتمعان، و المراد من الضدّ هنا ما ينطبق على النقيض، لأنه في المقام أمرٌ عدميٌّ في قبال الأمر الوجودي - إذ المعرفة الحسيّة أنه يُدرَك بالأبصار، و المعرفة الكسبيّة أنه لايدرك بها .

و نحو قوله رحمته الله في حدوث الإرادة و أنها ليست قديمة : « ألا تعلم أن ما لم يزل

لا يكون مفعولاً و حديثاً و قديماً في حالة واحدة^(١) حيث أفاد عليه السلام بأن الحدوث و القدم لا يجتمعان، لأن المنفصلة القائلة؛ بأن الموجود إما حادثٌ و إما قديمٌ؛ منفصلة حقيقة مؤلفة من طرفي النقيض - نظير قولنا العدد إما زوج و إما فرد - فلذا يمتنع صدقهما في الجمع و كذبهما في الرفع، لأن المتناقضين لا يجتمعان و لا يرتفعان.

و نحو قوله عليه السلام في أن الإرادة ليست هي عين الذات، عند قول سليمان المرؤزي؛ إن الإرادة ليست هو و لا غيره: «يا جاهل إذا قلتَ ليست هو؛ فقد جعلتها غيره، و إذا قلتَ هي غيره؛ فقد جعلتها هو»^(٢) حيث أفاد عليه السلام بأن العينية و الغيرية نقيضان لا يرتفعان، لأن الموجود إذا لم يكن عين شيء يكون غيره لامحالة. و إذا لم يكن غيره، يكون عينه لامحالة، فسلبُهما معاً عبارة عن رفع طرفي النقيض - و ذلك كجمعهما محالٌ - و لقد أجاد مولانا الصادق عليه السلام بقوله: «إذ لم يكن بين الإثبات و النفي منزلة»^(٣).

و نحو قوله عليه السلام في نفي أزلية الإرادة و أنها حادثة: «فإن الشيء إذا لم يكن أزلياً كان محدثاً و إذا لم يكن محدثاً كان أزلياً»^(٤) حيث أفاد بأن الأزلية و الحدوث نقيضان لا يرتفعان - كما أنهما لا يجتمعان حسب ما أشير إليه آنفاً -.

و نحو قوله عليه السلام في أن الإرادة هي غير العلم و ليست عينه، عند قول سليمان؛ إرادته تعالى علمه: «يا جاهل فإذا علم الشيء فقد أراد» قال سليمان أجل، قال عليه السلام «فإذا لم يُرد لم يَعْلَمْهُ» قال سليمان أجل^(٥) ... حيث أفاد عليه السلام بأن القضية الأولى -

١. توحيد الصدوق، ص ٤٥٠.

٢. نفس المصدر، ص ٤٥٣.

٣. توحيد الصدوق، ص ٢٤٦.

٤. نفس المصدر، ص ٤٤٥.

٥. نفس المصدر، ص ٤٥١.

التي يعبر عنها بالأصل في المنطق - إذا كانت صادقة، يكون عكس نقيضها أيضاً صادقاً، لأنه لازم لها. ثم استدل عليه السلام بعد ذلك؛ بأنه لما كان علمه بشيء موجوداً سواء أَرَادَهُ أو لم يُرِدْهُ، فيحكم بأن إرادته ليست عين علمه - كما في محلّه - .
و نحو قوله عليه السلام في عدم امكان الإكتناه بذاته تعالى، وأنه لاماهية له: «كُلُّ معروفٍ بنفسه مصنوع»^(١) حيث أفاد عليه السلام؛ بأن ما لا يكون مصنوعاً لشيء أصلاً، بل هو صانع جميع الأشياء، لا يكون معروفاً بنفسه - أي بذاته و ماهيته - إذ لاماهية له وراء الوجود المحض الذي لا يدركه العقل بالكُنه إذ لاصورة له تحكيه و لامثال له يحاذيه، لأنه ليس كمثله شيء .

و نحو قوله عليه السلام في سلب احتياجه تعالى إلى الغير، و عدم اعتماده تعالى عليه: «كل قائم في سواه معلول»^(٢) حيث أفاد عليه السلام أصل العلية؛ بأن الموجود إذا لم يكن وجوده عين ذاته، كان قائماً بغيره و متحققاً فيه و معتمداً عليه - أي معلولاً - و عكس نقيضه هو؛ بأن ما لا يكون معلولاً، فهو ليس قائماً في سواه و معتمداً عليه، بل هو القائم بذاته الغني عن غيره .

(فتيبين مما تقدم)

أولاً: إن التفكير المندوب إليه؛ هو الإستدلال بالمعلوم الأولي الضروري على النظري، حتى يورث اليقين به .

وثانياً: إن الإعتماد على المبدء التصديقي المقبول لغير واحد من الناس؛ عي و هُنَّ في الإستدلال ما لم يَنْتَه إلى ما هو اليقيني بذاته .

وثالثاً: إن السيرة العلمية لمولانا الرضا عليه السلام؛ هو الإستناد إلى المبادئ التصديقية

١ . نفس المصدر، ص ٣٥ .

٢ . توحيد الصدوق، ص ٣٥ .

العامة و الخاصة، عند إقامة البرهان على أصل كلي من المعارف الإلهية .
 ورابعاً: كما أن المبدء البديهي التصديقي كان مورداً لإستدلاله العقلي، كذلك
 صَوَّغَه في سلك الأسلوب المنطقي - من القياس الإستثنائي و غيره - يكون مرضياً
 عنده رحمته الله و متداولاً لديه ^(١).

الروضة الثالثة

في ما عن مولانا الرضا 

في التوحيد

إن البحث المهم في الفلسفة الإلهية ؛ هو ما يدور حول وجوده الحق سبحانه ، و وحدته الإطلاقيّة وعينيّة صفاته الذاتية و

و ليس لأهل التفريط من الجهل أن يتهاون عن الخوض في معرفة الله سبحانه ، إعتذاراً بأنه مسلكٌ وعرٌ و بحر عميق و حِمى ممنوع ، لأنه موجبٌ للتعطيل . كما أنه ليس لأهل الإفراط منه أن يتهور في ذلك ، و يتمني ما ليس في سعة الإمكان من الإكتناه بذاته تعالى . بل اللازم هو السلوك على الطريقة الوسطى من العدل ، لأن «اليمين و الشمال مَضَلَّةٌ ، و الوسطى هي الجادة»^(١).

و حيث أن آل محمد ﷺ كما قال مولانا الرضا ﷺ : «هُمُ النَّمَطُ الأَوْسَطُ لا يدركهم الغالي و لا يسبقهم التّالي»^(٢) يلزم الرجوع إليهم في كيفية البحث حول هذه المعارف الإلهيّة .

قال مولى المؤخّدين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ : «لم يُطْلَعِ العقول على تحديد صفته ، و لم يحجبها عن واجب معرفته ، فهو الذي تشهد له أعلام الوجود على إقرار قلب ذي الجحود ، تعالى الله عما يقوله المُشَبّهون به و الجاحدون له علوّاً

١ . نهج البلاغة ، ص ٥٨ .

٢ . توحيد الصدوق ، ص ١١٤ .

كبيراً»^(١) حيث أفاد عليه السلام إن الإكتناه بتحديد صفته - التي هي عين ذاته الغير المتناهية - محال لا يُطَّلَع عليه . وإن أصل معرفته بدون الإكتناه واجب ، لم يحجب عنه . فالذي حجب عن الممكن ؛ فلا تجب معرفته . والذي تجب معرفته عليه ؛ غير محجوب ، و كيف يكون محجوباً وأعلام الوجود تشهد له .

و لذا قال مولانا جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ، لما قال السائل : فإننا لم نجد موهوماً إلا مخلوقاً : «لو كان ذلك كما تقول لكان التوحيد عنّا مرتفعاً ، لأننا لم نكلّف أن نعتقد غير موهوم ، و لكننا نقول كلّ موهوم بالحواس مُدْرَك . فما تجده الحواس و تُمثّله فهو مخلوقٌ ، و لا بُدَّ من إثبات صانع الأشياء خارج عن الجهتين المذمومتين : إحداهما النفي ، إذ كان النفي هو الإبطال و العدم . و الجهة الثانية التشبيه ، إذ كان التشبيه من صفة المخلوق الظاهر التركيب و التأليف ، فلم يكن بُدَّ من إثبات الصانع لوجود المصنوعين ...»^(٢) .

فلذا يجب التحرُّز عن التنزيه الصرف ، كما يجب التنزّه عن التشبيه المحض ، للزوم الإتّقاء عن حَدَيِ التعطيل و التشبيه . وذلك وإن لم يكن ميسوراً لمن لا يريد إلا الحياة الدنيا - ذلك مبلغه من العلم ، إذ لا يؤمن بماعدا الشهادة و الحس أصلاً - ولكنّه مقدورٌ لمن لا يريد إلا الحق ، و لا يهوى إلا إياه - ذلك لمن خشي ربه - كما قال مولانا الرضا عليه السلام عند سؤال عمران : في أي شيء هو تعالى ، و هل يحيط به شيء ، و هل يتحوّل من شيء إلى شيء ، أو به حاجة إلى شيء ؟ «أخبرك يا عمران فاعقل ما سألت عنه ، فإنه من أغمض ما يَرِدُ على المخلوقين في مسائلهم ، و ليس يفهمه المتفاوت عقله العازب علمه ، ولا يعجز عن فهمه أولوا العقل المُنْصِفُونَ ...»^(٣) فمن كان له قلب

١ . نهج البلاغة ، ص ٨٨ .

٢ . توحيد الصدوق ، ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

٣ . توحيد الصدوق ، ص ٤٣٩ .

أو ألقى السمع وهو شهيدٌ، يمكن أن يعرفه تعالى بمقدارٍ تجب معرفته أو تمكن .
 إذ للمعرفة درجات حسب درجات العارفين به ، لأن أدناها - كما أفاده عليه السلام - هو :
 «الإقرار بأنه لا إله غيره ، ولا شبه له ولا نظير ، وأنه قديم مُثبت موجود غير فقيد ، و
 أنه ليس كمثله شيء»^(١) . و فوق هذه المرتبة ؛ هو ما يستفاد من سورة الإخلاص ،
 النازلة لأقوام مُتعمقين^(٢) ، حيث سئل مولانا الرضا عليه السلام عن التوحيد ، فقال : «كل من
 قرأ قل هو الله أحدٌ ، و آمن بها ؛ فقد عرف التوحيد» . قلتُ كيف يقرأها؟ قال : «كما
 يقرأ الناس ، و زاد فيه كذلك الله ربي كذلك الله ربي كذلك الله ربي»^(٣) لأن في هذه
 السورة إشارة إلى الهوية المطلقة والألوهية والأحدية والصمدية البحتة .

و لعل تثليث قوله عليه السلام : «كذلك الله ربي» - على وزان التثليث في القول بأنه لا إله
 إلا الله وَحْدَهُ وَحْدَهُ وَحْدَهُ - ناظر إلى مراتب التوحيد ؛ من التوحيد الذاتي والوصفي
 والفعلي ، لفناء جميع الذوات في ذاته تعالى ، وفناء جميع الأوصاف في وصفه
 تعالى ، وفناء جميع الأفعال في فعله تعالى ، لأن ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ، وَ
 أَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ، حتى في نفس التولية والأين ... لأن الإطلاق الذاتي لا يشذ
 عن شيء ولا يشذ عنه شيء .

و مثل هذه المعرفة والتعريف لا يتيسر إلا لخواص أوليائه الذين يعرفون الله بالله ،
 وليس لغيرهم أن يصفوه تعالى ، وذلك لأن الله سبحانه نزه ذاته عما يصفه به غيره إلا ما
 يصفه به عباده المُخلصون (بالفتح) حيث قال تعالى : ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ إِلَّا
 عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ﴾^(٤) فليس لأحد أن يصفه تعالى إلا عباده الذين أخلصهم لنفسه

١ . نفس المصدر ، ص ٢٨٣ .

٢ . مسند الامام الرضا عليه السلام ، ج ١ ، ص ٤ .

٣ . مسند الامام الرضا عليه السلام ، ج ١ ، ص ٤٢ .

٤ . سورة الصافات ، الآية ١٥٩ - ١٦٠ .

فصاروا مُخْلِصِينَ لِه. فحينئذٍ لا يعرفون شيئاً إلا ما عرفهم الله إياه، ولا ينطقون بشيء إلا ما أنطقهم الله به وهكذا.

و من أظهر مصاديق ذلك مولانا الرضا عليه السلام فله أن يصف الله سبحانه، و علينا أن نُلقِي إليه السمع، و نشهد ما يقول فيما يلي من المعارف الإلهية في أن الله تعالى موجودٌ، و أنه تعالى واحدٌ لا شريك له ذاتاً و صفةً، و أن صفاته الذاتية عين ذاته، و أن صفاته الفعلية منتزعة عن فعله، و غير ذلك في طيّ فصول.

الفصل الأول :

في البرهان على أن الله سبحانه موجودٌ و أنه مُوجدٌ للعالم

إن البحث عن وجود الواجب تعالى و عن وجود الخالق ؛ بحثٌ فلسفيٌّ صراح لايجدي فيه إلا الدليل العقلي القَراح ، المبني على علوم متعارفة بيّنة بذاتها - سواء فيها العاكف المُتعمِّق و البادي العاري عن التعمُّق - لأن المعلوم الأولي البين بذاته مما تناله أيدي الخواص و العوام ، شرعاً سواء ، حيث أنه دخل على مولانا الرضا عليه السلام رجلاً ، فقال له : يا بن رسول الله ما الدليل على حدوث العالم؟ قال عليه السلام : « أنت لم تكن ثم كنت ، و قد علمت أنك لم تُكوّن نفسك ، و لا كوّنك مَنْ هو مثلك »^(١).

و تقرّبه بأن الإنسان موجود ، و ليس وجوده عين ذاته ، إذ لو كان عين ذاته لَمَا كان معدوماً ، للزوم الجمع بين طرفي النقيض - كما أنه يلزم أن لا يصير معدوماً لذلك أيضاً - و حيث أنه كغيره من الحوادث محفوف بالعدمين ، فيستيقن بأن وجوده ليس عين ذاته ، و كل ما لم يكن ثم كان ؛ فوجوده قائمٌ بغيره ، و كل قائمٌ بغيره و معتمدٌ على غيره ؛ فهو معلول - حسب ما تقدم عن مولانا الرضا عليه السلام حيث قال : « ... كل قائمٌ في سواه معلولٌ »^(٢) و ذلك لبطلان الصّدفَة و الإنفاق ؛ بأن يوجد الممكن بلاعلّة

١ . توحيد الصدوق ، ص ٢٩٣ .

٢ . نفس المصدر ، ص ٣٥ .

أو يعدم كذلك، فعلته إما أن يكون نفسه، أو شيئاً آخر مثله، أو موجوداً آخر لايمائله شيء و لايمائل شيئاً، بل ليس كمثله شيء.

فعلى الأول يدور الأمر على نفسه و يلزم أن يتقدم الشيء على نفسه، المستلزم لأن يكون الشيء موجوداً حال عدمه - وهو الجمع بين طرفي النقيض، الممتنع ضرورة، و بامتناعه يمتنع الدور لأنه ليس محالاً بالذات، بل هو محال بالغير المنتهي إلى المحال بالذات - وهو الجمع بين النقيضين -.

و على الثاني فالكلام في ذلك المثل، هو الكلام في هذا المثل المماثل له في الأحكام، لأن حكم الأمثال بما هي أمثال فيما يجوز و فيما لايجوز واحد - كما قال أمير المؤمنين عليه السلام: «... فإن المثل دليل على شبهه»^(١) فحيث لا بدّ و أن يكون لمثله أيضاً علّة توجده، فتلك العلة إما هي المثل الأول المعلول؛ فيدور الأمر على نفسه، أو هي المثل الآخر بلاإنتهاء، فيتسلسل العلل الغير المتناهية الموجودة بالفعل. و مع غصّ النظر عن ذلك كله يبقى السؤال عن العلة الذاتية لما لا يكون وجوده عين ذاته بحاله باقياً.

فتحصّل إن وجود الحادث آية وجود الواجب القديم، بل السموات و الأرض آيات بيّنات لمدير أزلّي حكيم، حيث أفاد مولانا الرضا رحمته الله: «إني لما نظرتُ إلى جسدي، و لم يمكنني فيه زيادة و لانقصان في العرض و الطول، و دفع المكاره فيه، و جرّ المنفعة إليه؛ علمتُ أنّ لهذا البنيان بانياً فأقررتُ به، مع ما أرى من دوران الفلك بقدرته، و إنشاء السحاب و تصريف الرياح، و مجرى الشمس و القمر و النجوم، و غير ذلك من الآيات العجيبات المبيّنات؛ علمتُ أن لهذا مُقدّراً و مُنشِئاً»^(٢) لأن الموجود الذي لا يكون وجوده عين ذاته، فهو آية بيّنة لموجود أزلّي يكون وجوده عين

١. نهج البلاغة، ص ٢١٥.

٢. توحيد الصدوق، ص ٢٩٣.

ذاته ، بل عينه الوجود ، فلا يناله الوهم فضلاً عن الحس .
فالمتفكر الماديّ يزعم بأن الوجود مساوٍ للمادة ، وأن كل موجودٍ ماديّ ، وأنّ
ما لا يكون مادياً فليس بموجود .

و أما المتفكر الإلهي فيرى بأن الوجود على قسمين : أحدهما مادي يناله الحس ؛
فهو من عالم الشهادة ، والآخر مجرد لا يناله الحس ؛ فهو من عالم الغيب وإن كان
محيطاً بعالم الشهادة .

فالماديّ يقول : لو كان الله تعالى موجوداً لأدركه الحس ، و حيث أنه ليس
بمحسوس فليس بموجود ، لأن الميزان الوحيد في الفلسفة المادية هو الحس أو ما
يستند إليه - وهو التجربة - .

و أما الفيلسوف الإلهي فيقول : لأبَدّ و أن يكون للحادث مبدءٌ أزليّ قديمٌ مصونٌ
عن الحس ، إذ لو كان محسوساً لما كان وجوده عين ذاته ، لاحتياجه إلى أين ومتى و
كم وكيف و غير ذلك حتى يناله الحس ، و كلّ ما كان محتاجاً فليس بمبدء أزلي كما
أفاده مولانا الرضا عليه السلام حيث قال السائل : أوجدني كيف هو و أين هو؟ فقال عليه السلام :
«وَيْلَكَ إِن الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ غَلُطٌ ، هُوَ أَتَيْنَ الْإَيْنَ بِلَا أَيْنٍ ، وَ كَيْفَ الْكَيْفَ بِلَا كَيْفٍ ،
فَلَا يُعْرَفُ بِالْكِيفِيَّةِ وَ لَا بِالْإَيْنِيَّةِ ، وَ لَا يُدْرِكُ بِحَاسَّةٍ وَ لَا بِقَاسٍ بِشَيْءٍ » فقال الرجل :
فإذا إنه لا شيء ، إذ لم يدرك بحاسة من الحواس ، فقال عليه السلام : «وَيْلَكَ لَمَّا عَجَزْتَ
حَوَاسُّكَ عَنْ إِدْرَاكِهِ أَنْكَرْتَ رَبِّيَّتَهُ ، وَ نَحْنُ إِذَا عَجَزَتْ حَوَاسُّنَا عَنْ إِدْرَاكِهِ أَيقَنَّا أَنَّهُ
رَبَّنَا خِلَافَ الْأَشْيَاءِ ... »^(١)

ثم إن الإمام عليه السلام كالقرآن يدعو إلى سبيل ربه بالحكمة و الموعظة الحسنة ، و كذا
يجادل بالتي هي أحسن ؛ و من هنا وعظ رجلاً مادياً بأن قال عليه السلام : «أَيُّهَا الرَّجُلُ أَرَأَيْتَ
إِنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَكُمْ - وَ لَيْسَ هُوَ كَمَا تَقُولُونَ - أَلَسْنَا وَ إِيَّاكُمْ شَرَعاً سِوَاءَ ، وَ لَا يَضُرُّنَا مَا

صَلَّيْنَا وَصُمْنَا وَزَكَّيْنَا وَأَقْرَبْنَا؟ فَسَكَتَ فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام وَإِنْ يَكُن الْقَوْلُ قَوْلَنَا - وَهُوَ كَمَا نَقُولُ - أَلَسْتُمْ قَدْ هَلَكْتُمْ وَنَجَوْنَا؟^(١) حَيْثُ أَنَّهُ دَعَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى بَصِيرَةٍ بِالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الْحِكْمَةِ الْعَمَلِيَّةِ لَا النَّظَرِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ وَجُوبَ دَفْعِ الضَّرَرِ الْمُحْتَمَلِ أَمْرٌ إِبْتِغَائِيٌّ، لَا جَدْوَى لَهُ فِي الْبَحْثِ عَنِ الْحَقَائِقِ الْعَيْنِيَّةِ.

نَعَمْ لَمَّا كَانَ الرُّوحُ الْإِنْسَانِي فِي وَحْدَتِهِ كُلِّ الْقَوَى، لَوْ تَأَثَّرَ قَوَاهِ الْعِلْمِيَّةِ عَنْ أَمْرٍ لَتَأَثَّرَ قَوَاهِ الْعَمَلِيَّةِ عَنْهُ وَبِالْعَكْسِ، إِلَّا مَنْ أَمَاتَ بَعْضَ قَوَاهِ وَغَطَّاهُ بِمُنَاهِ وَأَرْسَلَهُ فِي هَوَاهِ حَتَّى أَدْرَكَهُ رَدَاهُ، فَصَارَ أَعْمَى عَنِ الْحَقَائِقِ الْمَوْجُودَةِ - كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ مَوْلَانَا الرُّضَا عليه السلام - وَحَيْثُ أَنَّ الْعَقْلَ الْعَمَلِيَّ الَّذِي بِهِ يَعْبُدُ الرَّحْمَنُ وَيَكْتَسِبُ الْجَنَانَ، انْتَعَظَ وَاشْتَقَّ إِلَى بَارئِهِ الْفَاطِرِ إِيَّاهُ يَتَعَرَّفُ عَقْلُهُ النَّظَرِيَّ وَيَتَكَامَلُ وَيَحْيِي حَيَاةً طَيِّبَةً، وَهَذَا هُوَ مَا أَفَادَهُ مَوْلَانَا الرُّضَا عليه السلام عِنْدَ سُؤَالِ الرَّجُلِ الْمَادِّي: فَلِمَ احْتَجَبَ؟ بِقَوْلِهِ عليه السلام: «إِنَّ الْإِحْتِجَابَ عَنِ الْخَلْقِ لِكثَرَةِ ذُنُوبِهِمْ، فَأَمَّا هُوَ فَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ فِي آنَاءِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»^(٢) وَلِهَذَا الْمَقَالُ مَقَامٌ آخَرُ، لَعَلَّهُ يَأْتِي بِمَنْهُ تَعَالَى.

(فَتَبَيَّنَ مِمَّا تَقَدَّمَ)

أَوَّلًا: إِنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ حَادِثٌ، فَلَهُ مَبْدَأٌ أَزَلِيٌّ قَدِيمٌ. وَإِنْ كُلُّ مَوْجُودٍ لَا يَكُونُ وَجُودُهُ عَيْنَ ذَاتِهِ، فَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى مَوْجُودٍ يَكُونُ وَجُودُهُ عَيْنَ ذَاتِهِ - وَهَذَا هُوَ بَرَهَانُ الْحَدُوثِ، وَبَرَهَانُ الْإِمْكَانِ الدَّارِجِ فِي الْفَلَسَفَةِ الْإِلَهِيَّةِ -.

وِثَانِيًا: إِنَّ الْمَوْجُودَ الَّذِي لَا يَكُونُ وَجُودُهُ عَيْنَ ذَاتِهِ؛ فَلَنْ يَوْجِدَ صَدَقَةً بَلْ هُوَ مَعْلُولٌ لَعَلَّتْهُ الْقِيَمَةُ عَلَيْهِ - وَهَذَا هُوَ النِّظَامُ الْعَلِّيُّ السَّارِي فِي الْحَقَائِقِ الْعَيْنِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ -.

وِثَالثًا: إِنَّ الْمَوْجُودَ عَلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَادِّيٌّ مُشْهُودٌ بِالْحَسِّ. وَالْآخَرُ مُعْجَرَدٌ

١. نفس المصدر، ص ٢٥١.

٢. توحيد الصدوق، ص ٢٥٢.

غائب مُدْرَك بالعقل .

ورابعاً: إن الله سبحانه موجودٌ مطلقٌ لا يعزُبُ عن شيء، و لا يعزب عنه شيء لأنه نورٌ بحثٌ بلا ظلامٍ . وإنما الحجاب عنه؛ هو ذنوب الخلق . وإن المُطَهَّر من رجس الذنب، يراه بحقيقة قلبه السليم، و يشاهده بباطن سرِّه الطاهر عن دَرَن رؤية الغير . كما قال أمير البيان في بيانه الأمير على كل بيان: «... وَيَلْكَ يا ذِعِلْبُ لم تره العيون بمشاهدة الأبصار و لكن رأته القلوب بحقائق الايمان ...» و قد قال قبل ذلك: «يا ذِعِلْبُ ما كنتُ أعبد ربّاً لم أَرِه»^(١).

و كما قال مولانا الرضا عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: لما أُسْرِي بي إلى السماء بلغ بي جبرئيل مكاناً لم يطأه جبرئيل قطُ فكَشِفَ لي، فأراني الله عزّ وجلّ من نور عظمتة ما أحبّ»^(٢).

و أجاب أبو الحسن عليه السلام قول السائل: هل رأى رسول الله ﷺ ربّه عزّ وجلّ؟ بقوله عليه السلام: «نعم بقلبه رآه أما سمعت الله يقول: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾»^(٣) أي لم يره بالبصر و لكن رآه بالفؤاد»^(٤).

١ . توحيد الصدوق، ص ٣٠٨.

٢ . نفس المصدر، ص ١٠٨.

٣ . سورة النجم، الآية ١١.

٤ . توحيد الصدوق، ص ١١٦.

الفصل الثاني:

في البرهان على أن الله سبحانه واحدٌ لا شريك له

إن التوحيد المبحوث عنه في الفلسفة الإلهية على درجات :
منها : ما يرجع إلى وحدة الموجود الواجب ، وأنه لا واجب سواه .
ومنها : ما يرجع إلى وحدة الموجود الخالق ، وأنه لا خالق عداه .
ومنها : ما يرجع إلى وحدة الموجود الرب ، وأنه لا رب سواه .
و أما التوحيد العبادي - الذي يرجع إلى وحدة المعبود ، وأنه يجب أن يعبد هو وحده دون غيره ، لا بالاستقلال و لا بالشركة - فيبحث عنه في الحكمة العملية الباحثة عن كيفية العبادة - . كما أن التوحيد الوجودي - الذي يرجع إلى وحدة الموجود ، وأنه لا شريك له في أصل الوجود - فهو أيضاً خارج من المقام ، يبحث عنه في العرفان - .
و حيث أن توحيد الله سبحانه - مثل أصل وجوده - له مراتب ، حسب درجات عقول الناس - الذين هم معادن كمعادن الذهب و الفضة - و قد أمر معاشر الأنبياء و كذا أوصيائهم أن يكلموا الناس على قدر عقولهم ، فلذا ترى مولانا الرضا عليه السلام قد يستدل لتوحيد الخالق بدليل ساذج يتلقاه البسيط بالقبول ، و قد يستدل له ببرهان عميق فلسفي ، يخضع لديه أرباب العقول .

فمن القسم الأول : إنه لما قال رجل من الثنوية : إن صانع العالم إثنان ، فما الدليل على أنه واحد؟ فقال الرضا عليه السلام «قولك إنه إثنان دليل على أنه واحد ، لأنك

لم تدَّعِ الثاني إلا بعد إثباتك الواحد، فالواحد مُجمَعٌ عليه و أكثر من واحد مختلف فيه^(١) حيث أنه اكتفى بأن الموحَّد قائلٌ بالخالق الواحد، و الثنوي أيضاً يقبل الواحد إلا أنه يدَّعي إلهاً آخر، فعليه أن يستدل على الثنوية، لا على الموحَّد أن يقيم البرهان على الوحدة المتفق عليها. و لكنَّ الحق إن الموحَّد يدَّعي الحصر و إنه لا إله إلا الله، فعليه أن يبرهن على مدَّعاه - و هو الحصر المؤلَّف من اثبات الله سبحانه و نفى ماعداه - كما أن الثنوي أيضاً مأخوذ بقوله تعالى: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٢) فالمقام من قبيل التداعي لا الدَّعوى و الإنكار، إلا أنه كافٍ لمن لم يؤت الحكمة و لم يرزق الفطنة النقاة، و إن لم يكفٍ لمن أوتي الحكمة و رزق الذكاء البالغ.

و من القسم الثاني - و هو أكثر ما روي عن مولانا الرضا عليه السلام - : إنه قال: «أوَّلُ عبادة الله معرفته، و أصل معرفة الله جلَّ اسمه توحيده، و نظام توحيده نفى التحديد عنه، لشهادة العقول أن كلَّ محدودٍ مخلوقٌ، و شهادة كلِّ مخلوقٍ أن له خالقاً ليس بمخلوق، الممتنع من الحدوث، هو القديم في الأزل»^(٣).

إن أمتن البراهين على توحيد الله سبحانه ؛ هو أنه موجود مطلق غير مقيد بشيء، و لانهاية لوجوده. فحينئذٍ لامجال لفرض إله آخر، لأنه فرض محال، لأنه فرض للمحال، إذ إدراك الموجود المطلق الغير المتناهي لا يدع مجالاً لفرض واجب آخر، حيث أن غير المتناهي قد ملأ الوجود كله، فأينما تولَّوا وجوه عقولكم فثمَّ وجه الواجب الواحد الغير المحدود، فأين المجال لفرض غيره. و هذا الأصل أعني كون الواجب موجوداً صرفاً غير محدودٍ بحدٍّ و غير متناهٍ إلى نهاية ؛ هو الأساس لغير واحدٍ

١ . توحيد الصدوق، ص ٢٧٠.

٢ . سورة البقرة، الآية ١١١.

٣ . أمالي المفيد، المجلس الثلاثون، ص ٢٥٣.

من المعارف المستفادة من العترة الطاهرة عليهم السلام.

و الدليل عليه أيضا ؛ هو أنه لو كان محدوداً لكان مخلوقاً لأن كل محدود فله حد لا يتعداه ، و ليس واجداً لما وراء حده فله حادٌ يعين حده الخاص ، فكل محدود فهو مخلوق ، و كل مخلوق فله خالق ، لا يكون مثله محتاجاً إلى خالق . لأن وجوده عين ذاته فلا يحتاج إلى غيره - كما أن الحادث يحتاج إلى قديم لا يكون مثله ، فمبدء الحادث ؛ هو الممتنع من الحدوث و هو القديم في الأزل - .

فبهذا التحليل يمكن أن يستدل لوحدة الخالق بنفس وجوده الغير المتناهي ، لأن إطلاق الوجود و عدم تناهيه ليس وصفاً زائداً و أمراً خارجاً عن أصل الوجود ، بل ليس إلا تأكيداً و شدة نوريته ، فلا يكون وصفاً زائداً ، فحينئذ يكون إطلاقه و عدم تناهيه - الذي هو عبارة عن أصل وجوده و متن حقيقته - دليلاً على وحدته .

و هذا هو الحَرِيُّ بأن يستفاد من قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ^(١) أي ألوهيته تشهد بوحده ، لأن الألوهية المطلقة الغير المتناهية ، تكون شاهدة بأنه لا شريك له تعالى ، و لامجال لفرضه أصلاً .

فهو تعالى دليل نفسه في التوحيد - كما أنه كذلك في أصل الثبوت ببرهان الصديقين - لأن الوجود الحق الذي لا يشوبه شيء ، فهو واجب بذاته وجوباً أزلياً - كما في محله - و حيث أنه صرف الوجود ، و صرف الشيء لا يتكرر ؛ فالواجب الخالق لا يتثنى و لا يتكرر . و حيث أنه بسيطٌ محض ، و البسيط المحض لا يفقد شيئاً و إلا صار مركباً من وجدان شيء و فقدان شيء آخر ، و هذا هو شرُّ التراكيب - كما قيل ^(٢) - لعدم رجوعه إلى البساطة أصلاً فلا مجال حينئذ لفرض الواجب الثاني ، و إلا لزم أن يكون كل واحد منهما واجداً لنفسه و فاقداً لشيئيه ، فيصير مركباً لا بسيطاً .

١ . سورة آل عمران ، الآية ١٨ .

٢ . الحكيم السبزواري في حاشية الأسفار ، ج ١ ، ص ١٣٦ .

فتحصل إن الواجب الخالق لبساطته البحتة و صرافته الإطلاقية ، لايفرض له شريك أصلاً .

و إلى بساطته المحضة أشار مولانا الرضا عليه السلام عند بيان أنه تعالى واحد ، لايشبه شيئاً ولايشبهه شيء ، في دفع زعم التشابه بينه تعالى وبين غيره في الوحدة ، حيث قال السائل : والله واحد والإنسان واحد ، أليس قد تشابهت الوجدانية ؟ فقال عليه السلام : «و الإنسان ليس واحداً لأن أعضائه مختلفة و ألوانه مختلفة كثيرة غير واحدة ... والله جلّ جلاله واحد ، لاواحد غيره ، لااختلاف فيه ، ولا تفاوت ولازيادة ولا نقصان»^(١) .

و إلى وحدته الإطلاقية المنزهة عن الكمية أشار عليه السلام في قوله : «لايتغير الله بتغير المخلوق ، ولايتحدّد بتحدّد المحدود ، واحد لايتأويل عدد»^(٢) .

و إلى صرافته الوجدية أشار عليه السلام في قوله : «موجود لاعن عدم»^(٣) إذ لو كان له مادة أو ماهية ، سابقة على وجوده بأن يكون وجوده مسبوقاً بعدم زمني أو ذاتي ، كما كان وجوداً صرفاً ، بل كان مشوباً بعدم الزمني أو الذاتي ، بل وإن لم يكن له مادة و لاماهية - كما يقال في بعض المجرّدات التامة النورية - إلا أنه لو كان وجوب وجوده وجوباً ذاتياً لاأزلياً ، لكان مسبوقاً بعدم عند التحليل ، و كما كان وجوداً صرفاً . فالقول المطلق بأنه تعالى موجود لاعن عدم ، إنما يتم عند صرافته الوجدية لاغير ، فمعه لامجال لفرض التعدد فضلاً عن إمكانه ، لأن وجوده تعالى كما أنه سابق على كل وقت و زمان ، كذلك سابق على أي عدم مادي أو ماهوي متصور . كما أفاد مولانا الرضا عليه السلام : «سَبَقَ الْأَوْقَاتُ كَوْنُهُ وَ الْعَدَمُ وَجُودُهُ»^(٤) . -

١ . مسند الإمام الرضا عليه السلام ، ج ١ ، ص ٤٠ .

٢ ، ٣ . أمالي المفيد ، ص ٢٥٥ .

٤ . نفس المصدر ، ص ٢٥٦ .

و حيث أنه موجود صرف لا يتصور هناك شيء ثانٍ ، يصح القول بأنه تعالى كان و لاشيء معه — كما أنه هو الآن كذلك — إذ لا مجال لشيء آخر مع الوجود الصرف في رتبته و إن كان تعالى مع كل شيء ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ لأنّ المعية إنما يتصور بين شيئين بالقياس إلى أمر ثالث مشترك فيه ، و بدونه لا يكون للمعية بين شيئين معنى — كما لا يكون لتقدم أحدهما على الآخر أيضاً معنى — لأن الشيئين إذا لم يشتركا في أمر كانا أجنبيين ، و لا يتصور بينهما نسبة من النسب أصلاً . و هذا هو سرُّ ما قال مولانا الرضا رحمته الله : «أما الواحد فلم يزل واحداً كائناً لاشيء معه بلا حدود و لا أعراض ، و لا يزال كذلك ثمَّ خَلَقَ خَلْقاً مُبْتَدِعاً»^(١) و ليس معنى قوله رحمته الله : «ثُمَّ خَلَقَ» إنه تحوّل عما كان عليه من نفي المعية إلى إثباتها بأن يكون الخلق حيثئذ معه ، إذ المعية بين شيئين — كما تقدم — يستدعي أمراً ثالثاً هو الملاك المشترك بينهما على السوية ، و أيّ ثالث مفروض فهو فعله و خلقه تعالى ، لأن الوجوب الأزلي منحصر فيه تعالى ، فكل ما عداه فهو فيضه ، فلا يكون أمراً مبائناً عنه حتى يشترك فيه المبدء الفيّاض و فعله .

و حيث أنه موجود بسيط و واحد محض ، يصح القول بأن فيضه الصادر منه ؛ أمر واحد بسيط مطلق داخل في الأشياء لا بالممازجة و خارج عنها لا بالمباينة ، من دون أن يراد من الفيض الواحد ؛ الفعل الواحد العددي ، لأن العدد و غيره من الكمّيات ، و هكذا سائر الأعراض ؛ إنما تقع في المراتب النازلة أو الوسطى من مراتب ذلك الفيض الواحد بالوحدة الإطلاقيه فلا مجال للوحدة العددية بالنسبة إلى فيضه العميم و لطفه المطلق — المُعَبَّر عنه بوجه الله و الفيض المُتَبَسِّط — و هذا هو المراد من القاعدة الفلسفيّة الناطقة ؛ بأن الواحد لا يصدر عنه إلّا الواحد .

و لعلّه إلى هذا يشير مولانا الرضا رحمته الله في بيان إن علمه تعالى ليس حصولياً ، و إنه يعلم ما يعلم بذاته ، لا بكيف نفساني و ضمير : «أليس ينبغي أن تعلم أن الواحد ليس

يوصف بضمير، و ليس يقال له أكثر من فعل و عمل و صنع، و ليس يتوهم منه مذاهب و تجزية كمذاهب المخلوقين و تجزيتهم فأعقل ذلك وابن عليه ما علمت صواباً^(١).

و قد تقدم أن بساطة الواجب تعالى و صرافته الوجودية و وحدته الإطلاقيه؛ باب يفتح منه ألف باب، فلذا قال مولانا الرضا عليه السلام: «فَاعْقِلْ ذَلِكَ و ابْنِ عَلَيْهِ ما علمت صواباً» وهذا منه عليه السلام حثٌ إلى الاجتهاد في المعارف، و تحضيض على التدبُّر فيها، و ترغيب إلى الفلسفة الإلهية الباحثة عنها.

(فتنين مما تقدم)

أولاً: إن كل محدودٍ فهو مخلوقٌ، و أن ما ليس بمخلوق فهو ليس بمحدودٍ إلى حدٍّ، فلانهاية لوجوده.

وثانياً: إن الخالق واحد لا شريك له، لأن المطلق الغير المتناهي قد ملك الوجود كله فلامجال لغيره، إذ الثاني المفروض لا بُدَّ و أن يكون له من الوجود سهمٌ - و لاسهم لغير المطلق المذكور منه أصلاً - فهو الخالق مطلقاً، كما قال سبحانه: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٢) فَمَنْ صدق عليه اسم الشيء؛ فهو مخلوقٌ لله تعالى، و مشمول لسعة رحمته و خلقته.

وثالثاً: إن الواجب واحد لا ثاني له، لأن الخالقيّة وصف من أوصافه الفعلية، فعدم تناهي هذا الوصف إنما هو لإطلاق الذات الموصوفة به و عدم تناهيتها ألبيّة، فإطلاقها الذاتي يشهد بوحدته ضرورة.

ورابعاً: إن وحدته الإطلاقيه مبدءٌ لفيض واحد مُنْبَسِطٌ على جميع الأشياء من

١ . توحيد الصدوق، ص ٤٣٢.

٢ . سورة الرعد، الآية ١٦.

صدر العرش إلى ساق الفرس ، داخل ذلك الفيض المنبسط في الأشياء المستفيضة ،
لابأن يمتزج الفيض والمستفيض ، وينصبغ بصبغته ، و خارج عنها لا بالمزايلة بأن
يزول الفيض و يبقى المستفيض ، كما أن النفس الواحد داخل في الحروف و
الكلمات لا بالممازجة ، و خارج عنها لا بالمباينة .

و تحقيق كون المراد من الفيض الواحد هو ما ذكر على ذمة قاعدة الواحد لا يصدر
عنه إلا الواحد ، المبحوث عنها في الفلسفة الإلهية .

و مشاهدة كون المراد من الداخل في الأشياء لا بالممازجة هو الفيض المطلق
المنبسط ، لا الهوية الذاتية - التي لا إسم لها و لا رسم ﴿و يُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾^(١) - في
مرآة العرفان .

والجمع بينهما في مأدبة الحكمة المتعالية المتلقاة من لدن أهل بيت آتاهم الله
الحكم و الكتاب ، الذين قال أولهم - و هو علي بن أبي طالب عليه السلام - و آخرهم - و هو
المهدي المنتظر عليه السلام - : «إنا صنائع ربنا و الخلق بعد صنائع لنا»^(٢) كيف لا ؟ و هم
عيش العلم و موت الجهل»^(٣) و هم «موضع سره و لجأ أمره و عيبة علمه و مؤئل
حكمه و كهوف كُتبه و جبال دينه ، بهم أقام إنحناء ظهره ، و أذهب ارتعاد
فرائصه»^(٤) .

و خامساً : إن الرب - و هو الموجود المدبر للأشياء - واحد لا شريك له ، لأن
الرُبوبية لا تنفك عن الخلقة ؛ إما لأنها عبارة عن ؛ خلق الأوصاف ، و إيجاد الروابط
الخاصة بين الموجودات ، و ليست أمراً وراء الخلقة . فالدليل الذي يدل على توحيد

١ . سورة آل عمران ، الآية ٢٨ .

٢ . نهج البلاغة ، ص ٣٨٦ .

٣ . نفس المصدر ، ص ٣٥٧ .

٤ . نفس المصدر ، ص ٤٧ .

الخالق فهو بعينه دالٌّ على توحيد الربِّ . وإما لأنها - أي الربوبية - إنما تصح للخالق لاغير، لأن التدبير و التربية و ما إلى ذلك من الشؤون الوجودية ؛ إنما يتمشى ممن أوجدها، و علم بمبدئها و منتهاها و ما ينفع لها و ما يضرّها، لأن تدبير الأشياء العينية لايمكن إلا من طريق عللها الخارجية - و ذوات الأسباب لا تُعرف إلا بأسبابها - فما لم يعلم تلك الأسباب، لايمكن معرفة تلك الأشياء، فلامجال حيثثد لتدبيرها و لايتيسر ذلك إلا لمسبب الأسباب، العالم بحقائقها بحيث لايعزّب عن علمه مثقال ذرة فهو الربُّ لاغير ﴿قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾^(١).

الفصل الثالث:

في البرهان على أن صفات الله عين ذاته، و أن الصفات الزائدة مسلوقة عنه تعالى

إن الوصف إما كمال وجودي، وإما نقص عدمي .
و الثاني وصف سلبي للكمال المطلق - وهو الله تعالى - لأن الوجود المحض لا يتصف بشيء من النقائص والأعدام .
و أما الأول : فهو إن كان كمالاً محدوداً ؛ فَحَدُّه نقص مسلوب عن الكمال البحت . و إن كان مطلقاً غير محدود ؛ فهو وصف ثبوتي لله تعالى ، إلا أنه عين الموصوف وجوداً و إن كان غيره مفهوماً .
و السرُّ هو ما تقدم في بيان الوحدة الإطلاقيه ؛ من أن الكمال الوجودي المطلق لا يشذ عن كمال و لا يشذ عنه كمال فجميع الأوصاف الكمالية المطلقة ؛ هي من أوصاف الله سبحانه بأن تكون عينه لازائدة عليه .

و إلى ذلك يرجع ما أفاده مولانا الرضا رحمته حيث قال : «لم يزل الله تبارك و تعالى عليماً قادراً حياً سمعياً بصيراً» قيل له : يابن رسول الله إن قوماً يقولون إنه عز وجل لم يزل عالماً بعلم ، و قادراً بقدره ، و حياً بحياة ، و قديماً بقدم ، و سمعياً بسمع ، و بصيراً ببصر ، فقال رحمته : «مَنْ قال ذلك و دان به ؛ فقد اتخذ مع الله آلهة أخرى ، و ليس من ولايتنا على شيء» ثم قال : «لم يزل الله عز وجل عليماً قادراً حياً قديماً

سميعاً بصيراً لذاته، تعالى الله عما يقول المشركون و المشبهون علواً كبيراً^(١).
 حيث أنه عليه السلام وصف الله سبحانه بأوصاف كمالية وجودية هي عين ذاته، لازائدة عليه - كما في غيره تعالى من ذوي الأوصاف الزائدة على ذاتهم - إذ لو كانت صفاته تعالى زائدة على ذاته؛ لكانت مثله قديمة أزلية، و لصارت آلهة أخرى مع الله الواحد القهار، و يلزم من وجودها العدم رأساً لأن التعدد إنما يتصور في الأمور المحدودة، إذ غير المحدود لا ثاني له - كما مر - و قد تبين أن كل محدود مخلوق و له خالق ليس بمخلوق. فحينئذ يلزم أن يكون ذلك الموصوف المحدود، و تلك الصفات المحدودة؛ مخلوقة و لها خالق، فما فرض إلهاً أصبح مألوهاً مخلوقاً.
 و كما أن أصل ذاته تعالى دليل على ذاته، و ذاته دليل على وحدته، فعند ثبوت شريك له تزول وحدته، و بزوال وحدته تزول ذاته. فما كان واجباً صار ممكناً، و ما كان خالفاً أصبح مخلوقاً. فعليه يلزم أن لا تكون صفاته الكمالية زائدة على ذاته تعالى، بل عينه، لشهادة الصفة الزائدة على الذات أنها غير الموصوف، و شهادة الموصوف المزيّد عليه أنه غير الصفة الزائدة. فإذا كانا متغايرين، يكونان محدودين، لأن كل متغاير فله حدٌ لا يتعداه، و كل محدود مخلوق - كما تبين - و هذا بخلاف الصفة الكمالية التي تكون هي عين ذات الموصوف لشهادة كل واحدٍ من الوصف و الموصوف بالعينية، لأن الوصف حينئذ عين الموصوف - كما أن الموصوف عين الوصف - و من المعلوم إن كل شيء يشهد لنفسه، لأن ثبوت الشيء لنفسه ضروريٌ - و كذا إثباته له أوليٌ -.

و إلى ذلك يرجع ما أفاده مولانا الرضا عليه السلام حيث قال: «أول الدين معرفته، و كمال المعرفة توحيده، و كمال التوحيد نفي الصفات عنه، لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف و شهادة الموصوف أنه غير الصفة و شهادتهما جميعاً على أنفسهما بالبيّنة

الممتنع منها الأزل، فمن وصف الله فقد حدّه، و من حدّه فقد عدّه، و من عدّه فقد أبطل أزلّه» إلى أن قال: «و كذلك يوصف ربنا و هو فوق ما يصفه الواصفون»^(١).

إذ المراد من الصفات المنفيّة؛ هي الزائدة منها على الذات لأنها التي تشهد على المغايرة، كشهادة الموصوف بها عليها، و شهادتهما جميعاً على البينونة الممتنع منها الأزل، إذ ليس الموجود الأزلي إلا واحداً مطلقاً غير محدود. فلا غير هناك حتى يتبائن معه، إذ لا مجال للغير في تجاه الموجود الغير المتناهي - كما تقدم -.

و أما الصفات الكمالية - التي تكون هي عين الذات - فكمال التوحيد؛ هو إثباتها لها، لأن الذات الفاقدة لها تكون محدودة، لخروجها عن تلك الذات - و لاشيء من المحدود بواجب و لا خالق - فمن وصفه تعالى بصفة كمالية هي عين ذاته فقد وحدّه. و من وحدّه؛ فقد نزهه عن العدد. و مَنْ قدّسه عن العدد؛ فقد أثبت أزلّه، و كذلك يوصف الله سبحانه.

(فتبيّن ممّا تقدم)

أولاً: إن الأمور العدمية؛ مسلوقة عن الله تعالى - سلب النقص عن الكمال المحض - فتكون من الصفات السلبية.

و ثانياً: إن الأمور الوجودية إذا كانت كمالات للموجود - بما أنه موجود، لا بما أنه مادي أو ماهوي مثلاً، و أُخِذَتْ مطلقة بلانهاية - فهي ثابتة له تعالى - ثبوت الكمال للكمال الصرف - فتكون من الصفات الثبوتية.

و ثالثاً: إن تلك الأوصاف الكمالية الغير المتناهية تكون عين الذات، لازائدة عليها. و كمال التوحيد؛ هو نفي الصفات الزائدة و إثبات الصفات العينية.

و رابعاً: إنه ليس لأحد توصيفه تعالى، إلا بما وصفه مولانا الرضا عليه السلام و غيره من

عباد الله الْمُخْلِصِينَ (بافتح) فلذا قال : «فمن وصف الله فقد حذّه ...» و قال : «كذلك يوصف ربنا و هو فوق ما يصفه الواصفون» بأن منع من التوصيف بأنه تحديد، ثم وصفه بتوصيف يكون توحيداً، لاتحديداً. ثم قال : «و كذلك يوصف ربنا ...».

والسرّ في ذلك ؛ هو أنه عليه السلام كان من عباده المخلصين - الذين لهم أن يصفوا الله بما لا يوجب التعطيل، و لا التشبيه، و لا غير ذلك من المحاذير - فليس لأحد أن يصفه تعالى بوصف زائد، لأنه تحديد و إلحاد . فلذا قال عليه السلام «لا يجوز أن يكون خَلَقَ الأشياء بالقدرة، لأنك إذا قلتَ خَلَقَ الأشياء بالقدرة فكأنك قد جعلتَ القدرة شيئاً غيره، و جعلتها آلة له بها خلق الأشياء، و هذا شرك»^(١).

و هكذا في غير القدرة كالعلم و الحياة، لأن هذه الأوصاف الكمالية الغير المتناهية هي عين الذات الواجبة . فإنه لما قال يونس بن عبد الرحمن لمولانا الرضا عليه السلام : رَوَيْنَا إِنْ اللَّهَ عَلِمَ لِأَجْهَلٍ فِيهِ، حَيَاةً لَمُوتٍ فِيهِ، نُورٌ لَأَظْلَمَةٍ فِيهِ ؛ قال عليه السلام «كذلك هو»^(٢).

فكمال التوحيد ؛ هو إثبات الصفات الوجودية الغير المتناهية - التي تكون هي عين الذات الموصوفة بحيث لاتغاير بينهما إلا في المفهوم دون المصداق، و دون حيثيّة الصديق أيضاً - .

و خامساً : إن الصفات الكمالية الوجودية كما أنها تكون عين الذات، كذلك تكون كل واحدة منها عين الأخرى، لالمجرد أن الأمور المتحدة مع الموجود البسيط متحدة معاً، بل لجريان أصل دليل العينية و الإتحاد فيها أيضاً، لأن كل واحدة منها كمال وجودي بسيط غير متناهٍ - إذ العلم مثلاً وجود مجرد حاضر غير محدود، و كذا

١ . توحيد الصديق، ص ١٣٠ .

٢ . نفس المصدر، ص ١٣٨ .

القدرة والحياة و ... - و من المعلوم إنه إذا كان كمال وجودي بسيط غير متناهٍ، فلا يتصور في قبالة كمال وجودي آخر مبائن عنه إلا في المفهوم فقط . فحيثُئذ نفس عدم تناهي الصفات أقوى شاهد على اتحاد بعضها مع بعض ، وعينيَّتها معاً .

وسادساً : إن ولاية أهل بيت الحكمة عليهم السلام «الذين فيهم كرائم القرآن ، و هم كنوز الرحمن إن نطقوا صدقوا ، و إن صَمَتُوا لم يُسَبِّحُوا»^(١) ؛ هي التوحيد الكامل - و هو نفى الصفات الزائدة و إثبات الصفات التي تكون هي عين ذاته سبحانه - حيث أفاد مولانا الرضا عليه السلام بعد إثبات الصفات الكمالية الأزلية : «إن مَنْ وصفه تعالى بأوصاف زائدة على ذاته ، و دان به فقد اتَّخذ مع الله آلهة أخرى ، و ليس من ولايتنا على شيء»^(٢) .

و السبب في ذلك ؛ هو أن ولاية المُوَحَّد المُخْلِص هي العصمة بالتوحيد الكامل ، فمن اعتصم به و صار موحداً فهو وليُّ لهم عليهم السلام . و من لم يبال في ذلك و اقتصر على دعوى الولاية ، و لم يبذل جهده فيما صدر عن كنوز الرحمن ، و لم يستمع إلى ما نطقوا به ؛ فلعل دعواه ليس مشفوعاً بالبرهان .

و لعله إلى ذلك أيضاً يشير ما عن مولانا الرضا عليه السلام في حديثه المعروف : «لا إله إلا الله حصني ، فمن دخل حصني أمن من عذابي» فلما مرَّت الراحلة نادى عليه السلام «بشروطها و أنا من شروطها»^(٣) لأن معنى كون الاعتقاد بامامته عليه السلام شرطاً من شروط تلك الكلمة الطيبة الحصينة ؛ هو إدراك معارفه عليه السلام ، و الاعتقاد بها ، و الالتزام بما أفاده و أمر به ونهى عنه ، و التأسّي به عليه السلام في جميع الشؤون الحيويّة ، لأن هذا هو التولّي الكامل في جناحي العلم و العمل - اللّذين بهما يطير الإنسان - و بذلك يصعد الكلم الطيب ، و العمل الصالح يرفعه .

١ . نهج البلاغة ، ص ٢١٥ .

٢ . توحيد الصدوق ، ص ١٤٠ .

٣ . نفس المصدر ، ص ٢٥ .

الفصل الرابع:

في البرهان على أن صفات الفعل خارجة عن ذات الله سبحانه و منتزعة عن مقام الفعل

كل وصف وجودي هو كمال للموجود بما أنه موجود، و ليس في نفسه نقصاً، و لا في إسناده إلى الكمال المحض - أي الحق سبحانه - نقص، و لكنه محدود و له مقابل آخر مثله في المحدودية؛ فهو من الأوصاف الفعلية لله سبحانه، و ذلك كالإحياء و الإماتة و الرضاء و السخط و العداوة و المحبة و الإرادة و الكراهة، و نحو ذلك .

و معنى كون شيء وصفاً للفعل لا للذات؛ هو أنه ينتزع من مقام الفعل و يوجد بوجوده، و ينعدم بانعدامه من دون أن يتّصف به الذات و ينتزع من مقامه، و إلا لزم الجمع بين طرفي النقيض؛ و هو أن يكون موجود واحد - بما أنه واحد بسيط - محدوداً و ليس بمحدود، موجوداً و ليس بموجود. لأن الوصف المحدود إذا كان عين الذات الغير المحدود؛ يلزم المحذور الأول و لأن الوصف المحدود إذا كان موجوداً تارة و معدوماً أخرى - و هو مع ذلك عين الذات - يلزم المحذور الثاني .

و إلى ذلك يرجع ما أفاده مولانا الرضا رحمته في حدوث الإرادة و أنها من صفة الفعل لا الذات، حيث قال رحمته لسليمان المرؤزي: «سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ» قال: ما تقول في من جعل الإرادة إسماً و صفةً مثل حيّ و سميع و بصير و قدير؟ قال الرضا رحمته:

«إنما قلتم حدثت الأشياء و اختلفت لأنه شاء وأراد، و لم تقولوا حدثت و اختلفت لأنه سميع بصير فهذا دليل على أنها ليست بمثل سميع و لا بصير و لا قدير»^(١). و المراد من قوله رحمته «إنما قلتم ... و لم تقولوا» هو بيان التعليل، و إن علة حدوث الشيء و مسبوقيته بالعدم؛ هي مسبقوية الإرادة كذلك كما إن علة اختلاف الأشياء الحادثة؛ هي اختلاف الإرادة. بخلاف السمع و البصر لعدم حدوثهما - إذ لم يكونا مسبوقين بالعدم - و لعدم اختلافهما لأنه تعالى كان في الأزل سميعاً إذ لا مسموع بلا اختلاف، و كان بصيراً كذلك بلا تفاوت.

ثم قال سليمان المروزي فإنه تعالى لم يزل مريداً، قال رحمته: «يا سليمان إرادته غيره؟» قال نعم. قال رحمته: «فقد أثبتَّ معه شيئاً غيره لم يزل». قال سليمان ما أثبتَّ. قال الرضا رحمته: «أهي مُحدثة؟» قال سليمان: لا ما هي محدثة. فصاح به المأمون و قال: ... عليك بالإنصاف أما ترى مَنْ حولك من أهل النظر ... فأعاد عليه المسألة، فقال: «هي مُحدثة يا سليمان، فإن الشيء إذا لم يكن أزلياً كان محدثاً، و إذا لم يكن محدثاً كان أزلياً ...»^(٢) و حيث أن الأزلية و الحدوث نقيضان و هما لا يرتفعان، إذ في إرتفاعهما إجتماعهما - كما تفطن به الشيخ الرئيس إبن سينا رحمته -^(٣) و ذلك أولي الإمتناع، و لذا صاح به المأمون و قال: عليك بالإنصاف ... ، فلا بُدَّ من تحقق أحدهما فإما الأزلية و إما الحدوث.

أما الأول: فممتنع، لأن الإرادة إنما هي علة تحقق المراد فما يكون أزلياً - و هو ذات الحق سبحانه - يستحيل أن يتعلق به الإرادة، و ما يمكن أن يتعلق به الإرادة - و هو الفعل الخارجي - يستحيل أن يكون أزلياً، و حيث أنه لو كانت الإرادة أزلية للزم أحد المحذورين - و هو تعلق الإرادة بذات أزلية، أو أزلية موجود حادث و كلاهما محال - فأزلية الإرادة ممتنعة، و عند امتناعها يتعين كونها محدثة و إلا ارتفع

١، ٢. توحيد الصدوق، ص ٤٤٥.

٣. الإلهيات من الشفاء، ص ٥٣، الفصل الثامن من المقالة الأولى.

النقيضان، فلا تكون هي حيثن للذات الأزلية - كما تقدم - وهكذا غيرها من الصفات الفعلية.

نعم لجميع الأوصاف الفعلية أصل تنشأ هي منه، وذلك الأصل وصف أزلي عين ذات الموصوف، كالقدرة التي إليها ترجع جميع الأفعال الخارجية التي توجد بقول (كُنْ)، كما أفاده مولانا الرضا عليه السلام حيث قال: «و (كُنْ) منه صُنْعٌ وما يكون به المصنوع»^(١) فَوَازان (كن فيكون) هو وزان الایجاد والوجود «بلاصوت يقرع، أو نداء يسمع، وبلا لفظٍ ولا نطق بلسان»^(٢).

ثم إن الكمال الوجودي لما كان كأصل الوجود مقولاً بالتشكيك، فيمكن أن يكون له مراتب بعضها وصف ذاتي أزلي وبعضها وصف فعلي حادث.

وذلك كالعلم فإنه حقيقة ذات مراتب، بعضها - وهو علم الذات بذاته وبغيره، علماً بسيطاً في الأزل - عين الذات، وبعضها عين الفعل - وهو العلم التفصيلي المتكثّر بالفعل - . وكالإرادة فإنها أيضاً حقيقة ذات مراتب، بعضها - وهو الإبتهاج الذاتي المصون عن أيّ تغير، المتحد مع العلم بالنظام الأصلح مصداقاً، المتغاير معه مفهوماً، لأن مفهوم الإبتهاج والعلم متغايران - عين الذات، وبعضها - وهو الإيجاد الخارجي المسبوق بالعلم والقدرة - عين الفعل، وتفصيله في محله.

ثم إنه قد يكون لجميع تلك المراتب - التي بعضها عين الذات، وبعضها خارج عنه ووصف لفعله - إسم واحد، وذلك كالعلم.

وقد لا يكون لها معنى فاردٌ، وذلك كالقدرة والإحياء لأن الإحياء مرتبة نازلة من القدرة - التي هي عين الذات - والقدرة هي المرتبة العالية منها، إلا أن لكل واحد منهما اسماً يختص به.

١. توحيد الصدوق، ص ٤٣٦.

٢. مسند الإمام الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٢١.

(فِتْيَيْن مِمَّا تَقْدَم)

أولاً: إن كل كمال وجودي - بما أنه كمال للموجود بما هو موجود من غير أن يكون للمادة أو الماهية دخالة فيه - فهو: إن كان أزلياً بسيطاً غير مُتَنَاهٍ؛ فهو صفة الذات المحكومة بحكمها من الضرورة الأزلية. وإن كان حادثاً محدوداً؛ فهو صفة الفعل المحكومة بحكمه من الفقر الذاتي و الضرورة بالغير، من غير أن تسنح للذات الواجبة. كما قال مولانا الرضا رحمته الله: «كل ما في الخلق من أثر غير موجود في خالقه، وكل ما أمكن فيه ممتنع من صانعه لا تجري عليه الحركة والسكون، وكيف يجري عليه ما هو أجراه أو يعود فيه ما هو ابتدأه، إذا تَفَاوَتْ ذاتُه، ولأمتنع من الأزل معناه، ولما كان للبارئ معنى غير المبروء»^(١).

و ثانياً: إن الكمال الوجودي الذي له مراتب - بعضها بسيط أزلي، وبعضها حادث فيما لايزال - تكون مرتبته الأزلية عين الذات الواجبة، و مرتبته الحادثة عين الفعل الممكن، و ذلك كالعلم.

و ثالثاً: إن الإرادة المعهودة في الكتاب و السُّنَّة؛ هي صفة الفعل. و أن أسنى مراتبها - التي هي المتحدة مع العلم بالنظام الأصلح مصداقاً، المتغايرة معه مفهوماً - هي صفة الذات^(٢)، و لا مقابل لهذه المرتبة الذاتية.

و رابعاً: إن صفات الفعل - مع كثرتها - ترجع إلى فيض واحد متطور بأطوار خاصة، و ذلك هو ما مرّ من مولانا الرضا رحمته الله في قوله «إن الواحد ... ليس يقال له أكثر من فعل و عمل و صنْع»^(٣) فليس له ضمير و قصد زائد مع الفعل - كما في

١. أمالي المفيد، ص ٢٥٧.

٢. عن أبي عبد الله رحمته الله «... شاء أن لا يكون إلا بعلمه و أراد مثل ذلك»، توحيد الصدوق، ص ٣٣٩.

٣. توحيد الصدوق، ص ٤٣٢.

الإنسان المخلوق - بل إنما أمره واحد - وهو (كُنْ) أي الصنع - وإنما التعدد في المصنوع، كما أنَّ (كُنْ) - أي الإيجاد - أمر بسيط له ثبات، وإنما التركب والتغير في الموجود المعبر عنه بـ: (يكون).

الفصل الخامس:

في البرهان على القضاء و القدر،

و أنه لا يوجد شيء في العالم إلا بقضائه تعالى

إن مقتضى التوحيد الربوبي ، وإطلاق التدبير الغير المتناهي ؛ هو أنه لا يوجد شيء إلا بتدبيره تعالى ، إذ لو كان خارجاً عن ربوبيّته تعالى للزم أن يكون هو بنفسه ربّاً مستقلاً ، أو تحت ربوبيّة ربّ مستقلّ آخر.

و يصادم ذلك كله برهان التوحيد الربوبي ، وإنّ الشرك في الربوبية يقتضي الإلحاد فيها ونفيها رأساً ، للزوم التناهي في كل واحد من الأرباب المتفرّقين - و لا شيء من الموجود المتناهي ربّ مستقلّ ، كما تقدّم - فمرجع أيّ شرك إلى الإنكار المحض .

ثم إن النصوص الواردة في القضاء و القدر على طوائف :

الأولى : ما يدل على لزوم الرضا بقضاء الله تعالى ، وإنه من حقيقة الايمان و يستفاد منها ؛ الترغيب في البحث عنه و العلم به ، إذ الايمان بشيء يتفرّع على معرفته . و تتفاوت درجات ذلك الايمان بدرجات هذه المعرفة وجوداً و عدماً - كذا إجمالاً و تفصيلاً - حيث أنّه روى مولانا الرضا رحمته الله عن آبائه الطاهرين عن رسول الله صلى الله عليه و آله ، إنه قال الله جلّ جلاله : « من لم يرّض بقضائي و لم يؤمن بقدري فليتمس إلهاً

غيري . و قال رسول الله ﷺ : « في كل قضاء الله خيرة للمؤمنين »^(١) .

و بهذا المضمون نصوص أخر^(٢) لسنا بصدد بيانها ، إذ البحث إنما هو عن خصوص ما عن مولانا الرضا عليه السلام ، إما بكونه ناقلاً ، أو كونه هو المنقول عنه . و هذا الأخير هو المهم في هذه الرسالة .

الثانية : ما يدل على صعوبة هذا البحث ، و كون مسيره وعراً و لا يمس كرامته إلا الأوحدي ، لأنه جلّ جناب الحق عن أن يكون شريعة لكل وارِد .

حيث أنه جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال : يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر ، قال عليه السلام : « بحر عميق فلا تلجّه » قال : يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر ، قال : « طريق مظلم فلا تسلكه » قال : يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر ، قال : « سرّ الله فلا تكلفه » قال : يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام : « أمّا إذا أبيت فإنّي سائلك ... »^(٣) .

و ليس شيء من هذه النواهي مولوياً ، بل ذلك كله إرشاد إلى كونه ثقیلاً لو أنزل على جبل لتهافت ، و لرأيته خاشعاً متصدّعاً ، و إنه من الأمور الصعبة المستصعبة التي لا يحتملها إلا ملك مقرب ، أو نبي مرسل ، أو عبد امتحن الله قلبه للتقوى ، و مدينة حصينة و هي الصدور المشروحة بالولاية التي هي حصن حصين من دخله أمن من العذاب .

و الدليل على أنه يمكن للأوحد من أولي العقل أن يصل إلى معنى القدر بحسب وسعته ؛ هو ما أفاده أمير المؤمنين عليه السلام لذلك السائل المصّر ، بعد الإحتجاب عنه بأنه بحر عميق و طريق مظلم و سرّ الله ، بأن قال عليه السلام : « أخبرني أكانت رحمة الله

١ . توحيد الصدوق ، ص ٣٧١ .

٢ . توحيد الصدوق ، باب القضاء و القدر ، ص ٣٧١ - ٣٧٩ ، الأحاديث ١٢ ، ١٣ ، ٢٧ .

٣ . نفس المصدر ، ص ٣٦٥ .

للعباد قبل أعمال العباد أم كانت أعمال العباد قبل رحمة الله « فقال السائل : بل كانت رحمة الله للعباد قبل أعمال العباد . فقال أمير المؤمنين عليه السلام : « قوموا فسلموا على أخيكم »^(١).

لأن من عرف رحمة الله سبحانه ، وإنها وسعت كل شيء ، وإنها تقدمت جميع الأشياء الخاصة الخارجية - التي منها أعمال العباد ، حسب ما يتضح لك في البحث عن الجبر والتفويض - وعرف إن الرحمة المطلقة لا يقابلها شيء من الغضب - إذ لا مقابل للمطلق ، كما تقدم - وإن التي يقابلها الغضب إنما هي رحمة خاصة ؛ لا يصعب عليه غَوْصُ ذلك البحر وإن كان عميقاً ، ولا طَيُّ تلك الطريق وإن كانت مظلمة ، ولا الإطّلاع على ذلك السرّ ، لأنّ من عرف الله بِوُسْعِهِ وعرف رحمته المطلقة ؛ فهو مُحَرَّمٌ لِسِرِّ الله عز وجلّ .

و يشهد له ما قال موسى بن عمران عليه السلام : « يا رب رضيتُ بما قضيتُ ، ثميتُ الكبير و تُبقي الصغير . فقال الله جلّ جلاله : يا موسى أما ترَضاني لهم رازقاً و كفيلاً ؟ قال بلى يا ربّ فَنِعَمَ الوكيل أنت و نعم الكفيل »^(٢).

الثالثة : ما يدل على المنع عن الخوض فيه ، منعاً بالغاّ دالاً على أن الذي اطّلع إليه فقد نازع الله في سلطانه .

حيث قال أمير المؤمنين عليه السلام : « ألا إن القدر سرٌّ من سرّ الله ، و ستر من ستر الله ، و حرز من حرز الله ، مرفوع في حجاب الله ، مطويٌّ عن خلق الله ، مختوم بخاتم الله . سابق في علم الله ، وضع الله العباد عن علمه ، و رفعه فوق شهاداتهم و مبلغ عقولهم ، لأنهم لا ينالونه بحقيقة الربانيّة ، و لا بقدرّة الصمدانية ، و لا بعظمة النورانية ، و لا بعزّة الوجدانية ، لأنه بحر زاخر خالص لله تعالى ، عمقه ما بين السماء

١ . توحيد الصدوق ، ص ٣٦٥ .

٢ . توحيد الصدوق ، ص ٣٧٤ .

و الأرض، عرضه ما بين المشرق والمغرب، أسود كالليل الدامس كثير الحيات، و الحيتان يعلو مرة و يسفل أخرى، في قعره شمس تضيء، لا ينبغي أن يطلع إليها إلا الله الواحد الفرد. فمن تطلع إليها؛ فقد ضاد الله عز وجل في حكمه، و نازعه في سلطانه، و كشف عن ستره و سرّه، و باء بغضب من الله، و مأواه جهنم و بثس المصير^(١).

و هذه الطائفة من النصوص إن لم تحمل على منع خصوص القاصرين عن الخوض في معرفة سر القدر؛ فهي محمولة على المنع عن الترخّص في عرفانه و تمنّي معرفة سر كل شيء خاص، نحو الفحص عن سرّ موت هذا العالم المتورّع، و دوام حيات ذاك الجاهل المتهتّك، و سرّ فقر هذا الحكيم المتألّه، و غناء ذلك الغيّ المتصلّب في الماديّة. و كذا البحث عن سرّ إن الله سبحانه يهب لهذا الرجل ذكوراً، و لذلك الرجل إنثاءً، و لذلك الرجل ذكوراً و إنثاءً، و يجعل الرجل الرابع عقيماً. و كذا التدبر في سرّ إضطهاد أولياء الله تعالى، و ترفّه أعدائه و تنعمهم، و سرّ إنحدار السيول على أماكن المحرومين - الذين يدعون ربهم بالغداة و العشيّ و يريدون وجهه - مع أن الذين يستكبرون في الأرض بغير الحق يتخذون الجبال بيوتاً فارهمين و يتخذون مصانع لعلهم يخلدون، و ما إلى ذلك من الأسرار الجزئية التي لا يمكن البرهان عليها - لأن البرهان إنما يجري في المعارف الكلية لا الموارد الجزئية -.

و هذا نظير ما دار بين موسى و ذلك العبد الصالح - الذي علّم من لدى الله علماً - من الحوار حيث أن موسى - مع ما تقدّم من في الطائفة الثانية من النصوص - لما قال: «يا ربّ تميّت الكبير و تُبقي الصغير ...» قد تعرّض في غير واحد من الموارد للسؤال عن سرّ قتل النفس الزكية، و عيب سفينة كانت لمساكين يعملون في البحر، و

بناء جدار يريد أن ينقُصَ بلا أجر، وقال له لذلك العبد الصالح: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾^(١).

و أنت لو تدبّرت في غير واحد من الحوادث - التي تقع في العالم - لوجدتها نظير ما فعله العبد الصالح بإذن الله.

و العلم الإجمالي بأن من العباد من لا يصلحه إلا الفقر و لو أغناه الله لهلك؛ غير كافٍ لإرضاء مَنْ أراد أن يعرف سرّ قدر كل واقعة شخصية، لأن هذا التدبّر كلما كان أمعن؛ فهو لمزيد التحير المذموم لا غير، حتى قيل:

هذا الذي ترك الأوهام حائرة و صيرّ العالم التحرير زنديقاً

إلا أن يبلغ «العارف حدّاً لا يغنيه التجسّس و التحسّس و لا يستهويه الغضب عند مشاهدة المنكر - كما تعثره الرحمة - و إذا أمر بالمعروف أمر برفق ناصح لا بعنف مُعَيَّر، و إذا جسم المعروف فرّبما غار عليه من غير أهله»^(٢).

و لكنه حدٌّ لا يفهمه الحديث، و لا تشرحه العبارة، و لا يكشف المقال عنه غير الخيال. و مَنْ أحبّ أن يتعرّفه فليتدرّج إلى أن يصير من أهل المشاهدة دون المشافهة، و من الواصلين للعين دون السامعين للأثر^(٣) - كما حصل لذلك العبد الصالح و مَنْ فوقه - و لذا لم يؤثر عن رسول الله ﷺ أنه قال لشيء لم يقع: يا لَيْتَهُ وقع، أولشيء وقع: ليته لم يقع، لا للعلم الإجمالي بأن هندسة التقدير مسبوقة بقضاء الرحمة، و أن النظام الكياني تابع للنظام الربّاني - حسب ما تقدم - بل لشهود الصلاح في كل ما وقع. و لذا «لم يكن رسول الله ﷺ يقول لشيء قد مضى: لو كان غيره»^(٤)

١. سورة الكهف، الآية ٦٧.

٢. الفصل الثالث و العشرون من النمط التاسع للإشارات (شرح الإشارات و التنبيهات، ج ٣، ص ٣٩٢).

٣. الفصل العشرون من النمط التاسع للإشارات (شرح الإشارات و التنبيهات، ج ٣، ص ٣٩٠).

٤. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٩، الحديث ١٣.

لأنه عليه السلام كان أعلم الناس بالله ، «و أعلم الناس بالله أرضاهم بقضاء الله تعالى»^(١).
 الرابعة : ما يدل على أن القضاء النازل إلى عالم المادة و الحركة - و منه ما يتعلق
 بأفعال العباد - ؛ فهو قابل للتغير و التبديل ، بخلاف ما كان في مخزن الغيب و
 لم ينتزل إلى مجرى الشهادة لأنه مصون عن كل تحوّل ، و ذلك لصيانة عالم الغيب
 عن الحركة الحاكمة على عالم الشهادة .

و الشاهد عليه هو ما رواه مولانا الرضا عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام : «لعلك تظنّ
 قضاء حتماً وقدرًا لازماً»^(٢) إلى آخر ما يأتي في الجبر و التفويض ، لظهوره في أن
 القضاء المتحقّق في عالم الحركة ؛ هو ما بلغ حدّ الإقتضاء ، لا العلية التامة التي
 يمنع أن ينفك المعلول - و هو المقضي عنها - .

و يمكن أن يستفاد صلوح هذا القسم من القضاء - و هو النازل إلى موطن الشهادة
 و الحركة - للتغير ، من قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ
 مُّسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾^(٣) . لدلالته على أن الأجل المقضي ؛ إنما هو في قبال
 الأجل المسمّى عنده . و من المعلوم إن الأجل المسمّى لا يتغير ، بل إذا جاء أجل أحد
 لا يستأخر ساعة و لا يستقدم ، لأنه منعت بكونه عند الله^(٤) . و من الأصول القرآنية ؛ هو
 أن ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ - أي لا ينفد و لا يزول ، بل هو ثابت دائماً -
 فالأجل المقضي الواقع في قبالة ؛ فهو قابل للنّفاذ و الزوال ، فيدل على أن بعض
 القضاء - و هو النازل إلى عالم الحركة - قابل للتغير .

الخامسة : ما يدل على أن الرضا بقضاء الله ؛ قد يقتضي الإتياء عن العدو و

١ . نفس المصدر ، ص ٢٧٥ ، الحديث ٣ .

٢ . توحيد الصدوق ، ص ٣٨٠ .

٣ . سورة الأنعام ، الآية ٢ .

٤ . تفسير الميزان ، ج ٧ ، ص ٥٠٧ .

التحرّس عن الخطر، و قد لا يقتضيه . لأن لكل مورد حكماً خاصاً يعرفه العالم بسر
القدر و يغفل عنه الجاهل به ، حيث أنه قيل لمولانا الرضا عليه السلام : إنك تتكلّم بهذا
الكلام و السيف يقطر دماً ، فقال عليه السلام : «إن الله وادياً من ذَهَبٍ حَمَاهُ بِأُضْعَفِ خَلْقِهِ
النمل فلو رامه البُخْتَاتِي لم يصل إليه» ^(١) مع أنه عليه السلام كان يتحرّس في بعض الموارد .

و نظيره ما وقع لأُمير المؤمنين عليه السلام من أنه كان قد يتّقي العدو و يتحرّس منه . و قد
لا يتّقي ، نحو ما روي من أنه عليه السلام «عَدَلْ من عند حائط مائل إلى حائط آخر، ف قيل له :
يا أُمير المؤمنين أَتَفَرّ من قضاء الله ؟ فقال : أفرّ من قضاء الله إلى قدر الله عزّ وجلّ» ^(٢)
لدلالته على أنه عليه السلام فرّ من القضاء و اتّقى منه . و هو أيضاً شاهد على أن من القضاء
ما يقبل التغير و ليس بقضاء حتم - كما تقدّم - .

و نحو ما روي إنه دخل الحسين (الحسن) بن علي على معاوية ، فقال له : ما
حمل أباك على أن قتل أهل البصرة ثم دار عشيّاً في طرقهم في ثوبين ؟ فقال عليه السلام :
«حَمَلَهُ على ذلك علمه أنّ ما أصابه لم يكن ليخطئه ، و أن ما أخطأه لم يكن
ليصيبه» . قال : صدقت . «و قيل لأُمير المؤمنين عليه السلام لما أراد قتال الخوارج : لو
احترزت يا أُمير المؤمنين ، فقال عليه السلام :

«أَيَّ يَوْمَيَّ من الموت أَفِرُّ أَيُّوْمٌ لم يُقَدَّرْ أمْ يَوْمٌ قُدِّرَ
يوم ما قُدِّرَ لأَخْشَى الرَّدَى و إذا قُدِّرَ لم يُغْنِ الحَدَرُ» ^(٣)

نعم إن هناك يوماً قَدَّرَ فيه أنه لو تحرّس الإنسان و اتّقى لسلم و نجا ، و إلا أدركه
العطب . فإذا كان الإنسان عارفاً بسر القَدَر ؛ يعرف ذلك اليوم أيضاً فيتحرّس فيه بإذن
و ينجو من العطب بإذنه .

١ . الوافي ، المجلّد الرابع ، ص ٢٧٢ ، الحديث ٩ .

٢ . توحيد الصدوق ، ص ٣٦٩ .

٣ . توحيد الصدوق ، ص ٣٧٥ .

كما رُوي إنه عليه السلام «جلس إلى حائط مائل يقضي بين الناس ، فقال بعضهم : لا تقعد تحت هذا الحائط فإنه مُعَوَّرٌ ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام : حَرَسُ امرءٍ أَجَلُهُ ، فلَمَّا قام سقط الحائط . و كان أمير المؤمنين عليه السلام مما يفعل هذا و أشباهه ، و هذا اليقين»^(١) . أي هذا هو العمل بمقتضى اليقين في كلِّ موردٍ حيث أنه قد يقتضي الإنقضاء ، و قد يقتضي الإسترسال و ترك التحفّظ ، حيث قال عليه السلام لَمَّا قيل له ألا نَحْرِسُكَ ؟ : «حَرَسُ كُلِّ امرءٍ أَجَلُهُ»^(٢) .

و هكذا قال عليه السلام أيضاً لَمَّا قال رجلٌ من أصحابه يوم صفّين : إحترس يا أمير المؤمنين فإننا نخشى أن يَغْتَالَكَ هذا الملعون ، فقال عليه السلام : «لئن قلتَ ذاك إنه غير مأمون على دينه و إنه لأَشَقَى القاسطين و أَلَعَنَ الخارجين على الأئمة المهتدين ، و لكن كفى بالأجل حارساً ، ليس أحدٌ من الناس إلا و معه ملائكةٌ حفظةٌ يحفظونه من أن يتردّى في بئر ، أو يقع عليه حائط ، أو يُصيبه سوء ، فإذا حان أَجَلُهُ خلّوا بينه و بين ما يصبّيه ، و كذلك أنا إذا حان أَجَلِي إنبعث أشقاها فحضب هذه من هذا - و أشار إلى لحيته و رأسه - عهداً معهوداً و وعداً غير مكذوب»^(٣) و قريب منه أيضاً رواية أُخرى^(٤) .

و لعل منشأ الاختلاف في التحذّر تارة ، و تركه تارةً أُخرى ؛ هو ما تقدّم من العلم بخصوصية كل موردٍ موردٍ ، أو هو اختلاف حالهم من شدّة القرب و الحضور تارة ، و عدمها تارةً أُخرى .

١ . الوافي، ج ٤، ص ٢٧٠، الحديث ٦ .

٢ . توحيد الصدوق، ص ٣٧٩ .

٣ . توحيد الصدوق، ص ٣٦٨ .

٤ . نفس المصدر، ص ٣٧٩، الحديث ٢٦ .

(فتبين مما تقدم)

أولاً: إنه لا يوجد شيء في الخارج إلا بقضاء الله تعالى وقدره وإنه لا شريك له تعالى في ربوبيته لأنه رب العالمين لا رب سواه .

و ثانياً: إن الإيمان بقضائه تعالى والرضا بذلك واجب ، وإنه لا يحصل إلا بمعرفته ، وإن أعلم الناس بالله أرضاهم بقضائه .

و ثالثاً: إن الخوض في سرّ القدر - الذي هو طريق مُظلم و بحرٌ عميق - لا يتيسر إلا للأوحد من الناس .

و رابعاً: إن الذي هو من المُخْلِصين يسهل له طي تلك الطريق المُظلمة ، و خوض ذلك البحر اللّجّي ، لأنه من الذين يتيسر لهم وصف الله سبحانه ، حيث قال تعالى : ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ * إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ﴾^(١) فلهم أن يصفوا القضاء و القدر أيضاً ، لأنهم العالمون بذلك حقيقة . و في سيرتهم ما يشهد على إطلاعهم بذلك بإذن الله سبحانه .

و خامساً: إن القضاء على قسمين : أحدهما : ما هو الواقع في عالم الغيب ، فيكون مصوناً عن التغير . و ثانيهما : ما هو الواقع في عالم الشهادة المحكوم بالتغير ، فيتغير هو أيضاً . و منه ما يتغير بالدعاء و الصدقة و نحو ذلك .

الفصل السادس:

في الجبر و التفويض و ضرورة الأمر بين الأمرين

إنّ مدار البحث عن الجبر و التفويض ؛ هو خصوص ما يصدر عن الإنسان بما أنه موجودٌ متفكّرٌ مختار . فما يصدر عن بَدَنه بما أنه جسمٌ طبيعي - كشغل الحَيِّز - أو عنه بما أنه جسمٌ نام - كنموّه و حركة قلبه و نبضه و ... - خارجٌ عن الكلام . بل المبحوث عنه ؛ هو الفعل الصادر عنه بالعلم و التروّي و نحو ذلك .

و ليس المراد من صحابة العلم ؛ هو مجرد حصول العلم بأصل الفعل و إن لم يكن له تأثيرٌ في صدورّه ، لأن شغل الفراغ الخالي - و كذا النموّ - مما يصدر عن الإنسان و هو يعلم به ، حيث أنه عالمٌ بفعله الطبيعي و النباتي ، إلا أنه ليس لعلمه تأثيرٌ في صدور ذلك أصلاً ، نظير ما يعلم الإنسان صدور فعلٍ معيّن عن فاعلٍ أجنبي معيّن بحيث لا أثر لذلك العلم في صدورّه البتّة .

و منه يتّضح : إنه لو أخرج إنسان من دار بعُنفٍ بحيث حمله حاملٌ و أخرجه منها ، فمثل هذا الفعل ليس فعلاً منسوباً إليه ، حتى يقال : إنه خرج منها جبراً ، لأنه لم يفعل هناك شيئاً بل هو مورد الفعل لأنه مبدؤه . فَوِزانه هو وِزان ثيابه المتلبّس بها حين الإخراج بعُنفٍ في ذلك الخروج القسري .

كما أنه لو أخرج بالتهديد بأن قيل له : إن لم تخرج من هذه الدار لنَهْدَمَها عليك ، فخرج تحفظاً من الهدم ؛ فهو بمنزلة ما لو خرج بطَوْعٍ نفسه لبعض الدواعي

العقلانية، لأن لكل واحد من هذين الصنفين مبادئ مترتبة بلا ميز جوهري بينهما فيها، إنما الميز بلحاظ بعض الآثار الفقهية و السُنن الاجتماعية التي لأمساس لها بالبحث الفلسفي الصراح حول الحقائق الخارجية.

ثم إن البحث عن الجبر و التفويض و إن لم يكن بصعوبة البحث عن القضاء و القدر - لأن الجبر ليس نقيضاً للتفويض حتى إذا انتفى أحدهما ثبت الآخر، بل بينهما منزلة ثالثة أوسع مما بين السماء و الأرض - كما أفاده مولانا الباقر و الصادق عليهما السلام ^(١) - فَوَيْلٌ لِمَنْ ضَاقَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ بِمَا رَحِبَتْ - إلا أنه أمر نظري عزيز المنال، و ليس بضروري سهل التناول، و لا يصل إلى مغزاه إلا مَنْ كان له قلبٌ أو ألقى السمع و هو شهيد.

و لذا لما قال صاحب كشف الغطاء رحمته الله - و هو من أساطين الفقه الإسلامي - في تعداد الأعيان النجسة: القسم الثاني ما يترتب عليه الكفر بطريق الإستلزام كإنكار الضروريات الإسلامية و المتواترات عن سيد البرية كالقول بالجبر و التفويض ^(٢)، ناقش فيه صاحب الجواهر رحمته الله بأنه ليس بطلانه ضرورياً، لموافقته لكثير من ظواهر الكتاب و السُننة، و لتعارض أدلة العقل في ثبوت الاختيار للبعد و عدمه، مع صعوبة إدراك ما ورد عن العترة الطاهرة عليهم السلام من الأمر بين الأمرين - بل قيل: إن ما ذكره في بيانه يرجع إلى التجبير أو التفويض - ^(٣).

و أجود منه ما أفاده صاحب مصباح الفقيه رحمته الله من أن الأظهر؛ هو القول بطهارة المُجبرة، كما يؤيده مضافاً إلى إطلاق الأخبار الواردة في تحديد الإسلام؛ إن أكثر المخالفين من المُجبرة - بل قيل: إن غيرهم قد انقرض في بعض الأزمنة لميل

١. توحيد الصدوق، ص ٣٦٠، الحديث ٣.

٢. كشف الغطاء، ص ١٧٣.

٣. جواهر الكلام، ج ٦، ص ٥٤.

السلاطين إلى هذا المذهب وإعراضهم عن مذهب المعتزلة - وأظهر من ذلك القول بطهارة المفوض ... فما عن كاشف الغطاء من أنه عدّ من إنكار الضروري القول بالجبر والتفويض ؛ في غاية الضعف . كيف ؟ و عامة الناس لا يمكنهم تصور الأمر بين الأمرين ... فإنه من غوامض العلوم بل من الأسرار التي لا يصل إلى حقيقتها إلا الأوحدي من الناس - الذي هداه الله إلى ذلك - ألا ترى إنك إذا أمنت النظر، لوجدت أكثر من تصدّي من أصحابنا لإبطال المذهبين ؛ لم يقدر على التخطي عن مرتبة التفويض وإن أنكره باللسان ، حيث زعم إن منشأ عدم استقلال العبد في أفعاله ؛ كونها صادرة منه بواسطة إن الله تعالى أقدره عليها وهيأ له أسبابها ، مع أنه لا يظن بأحد ممّن يقول بالتفويض ، إنكار ذلك ^(١).

و الغرض من نقل هذه العبارة - عدا الإشارة إلى صعوبة هذا الأمر و كونه نظرياً غامضاً ، لا ضرورياً - هو التفتن لنكتة أساسية ، لها مَساس بحكومة الطُّغاة اللثام ، حيث أنهم رأوا أن مزعمة الجبر عامل مهم لتوجيه طغيانهم ، و تحميل الضيم على المستضعفين - الذين لا يجدون حيلة - .

و ليعلم إنه لا اختصاص لهذا البحث بما إذا كان الجابر هو الله سبحانه تعالى ، بل المبحوث عنه إنما هو امتناع الجبر و التفويض - سواء كان الجابر هو الله أو غيره - كما أنه لا تفاوت بين كون المفوض إليه هو الإنسان أو غيره - إذ تفويض الربوبية و الإستقلال ممتنع - فَوَزانُ الجبر في الفعل الإرادي للإنسان ؛ هو وزان الزوجية للخمسة يعني إنه ممتنع بحسب النظر . كما أن وزان التفويض ؛ هو أيضاً ذلك .

و السرّ في ذلك كله ؛ هو أن تفويض الأمر إلى موجود يقتضي استقلال ذلك الموجود ، و هذا يمتنع في الموجود الممكن - سواء كان إنساناً أو غيره - كما أنه يقتضي أن لا يكون الله سبحانه بالنسبة إلى ذلك المفوض إليه ربّاً ، و هذا تقييد

لربوبيته - سواء كان ذلك المفوض إليه إنساناً أو غيره - وهكذا في الجبر لأنه يقتضي أن لا يكون الإنسان موجوداً متفكراً مختاراً - سواء كان الجابر هو الله أو غيره - .

نعم إن الذي أوجب الاختصاص : هو الجزء بالجنة أو النار، مع كونهما بيد الله الحكيم العدل - إذ لو كان الإنسان مجبوراً في أفعاله لما كان لتعذيبه مجال لأنه ظلم، كما أن الإحسان إليه جزاف - .

ثم إن الإنسان بالقياس إلى فعله المنسوب إليه : إما أن يكون مستقلاً في اليجاد، بحيث لا أثر لشيء آخر في فعله . أو لا يكون مسقلاً كذلك . وعلى الثاني : إما أن يكون له أثر في إيجادهِ وإن كان لغيره من المبادئ أيضاً أثر فيه . أو لا أثر له في فعله أصلاً . و الأول ؛ هو التفويض . و الثالث ؛ هو الجبر . و الثاني ؛ هو الأمر بين الأمرين - كما يظهر - .

و المراد من الجبر هنا ؛ ما هو المقابل للتفويض ، لا الجبر العليّ المقابل للأولية ، إذ الجبر العليّ - الناطق به قاعدة : الشيء ما لم يجب لم يوجد - هو الوجوب السابق على تحقق أيّ شيء لا يكون وجوده عين ذاته ، فهو نعتٌ للشيء بحال متعلقه لا بحال نفسه - لأنّ معنى الوجوب السابق ؛ هو تحقق العلة التامة بنصابها ، و يقابله القول بتحقيق الشيء بدون الضرورة السابقة لكفاية الأولية - .

وحيث أنّ الجبر العليّ - المقابل للأولية - هو غير الجبر المقابل للتفويض ؛ ترى الحكماء القائلين بالجبر العليّ منكرين للجبر المقابل له - أي للتفويض - و الأشاعرة المنكرين للجبر العليّ ذاهبين إليه - أي إلى الجبر المقابل للتفويض - و ذلك لأنّ نسبة الموجود إلى علته التامة بالضرورة ، و إلى علته الفاعلة فقط بالإمكان ، فعليه تكون نسبة الفعل الخارجي الصادر من الإنسان إلى علته التامة المؤلفة من الإنسان و غيره بالضرورة - المعبر عنه بالجبر العليّ - و تكون نسبته إلى الإنسان وحده بالإمكان - المعبر عنه بالاختيار - لاستواء طرفي الفعل إليه ، و لتساوي الإرادة و الكراهة بالنسبة إليه .

ثم إنَّ العلل الخارجية و العوامل القسريّة ؛ لا توجب أزيد من أن يرتكب الإنسان ما يسدّ به خلّته ، و يرفع به حاجته من تحصيل المعاش و ما يتوقف عليه ، و قد خُلِقَ له ما يعيش به مباحاً - كما أنّ له أن يتخطّى عمّا أبيح له إلى ما حُدّر عليه - فهو دائماً واقف بين نَجْدَي الخير و الشرّ ، و الإباحة و التحريم . و العوامل الخارجية إنّما تضطرّه إلى أصل الفعل من الأكل و الشرب و اللبس و غير ذلك ، لا إلى طرف معيّن منه - و هو الحرام و القبيح منه - فإن اضطرّته إليه ارتفع التكليف لأنّه قال ﷺ : «رُفِعَ عن أمّتي تسعة ... و ما اضطرّوا إليه»^(١) .

والذي ينبغي التنبّه له ؛ هو دوران الأمر على القول بالجبر بين كون إسناد الفعل إلى الفاعل مجازاً عقلياً - لأنّه إسناد إلى غير ما هو له - و بين استلزامه للتفويض المقابل له .

بيانه : بأن الفاعل بناء على الجبر ؛ إما أن يكون مورداً للفعل فقط ، لامصدرأله أصلاً - إذ الفاعل الحقيقي المباشر له هو الله سبحانه ، و ليس للإنسان أثر إلا أنّه محلّ لتحقيق الفعل - و هذا هو المحذور الأول - فحينئذ لا جبر في الفاعلية ، إذ الفاعل الحقيقي مختار ، و الذي لا اختيار له فليس بفاعل حقيقي حتى تكون فاعليته بالجبر - . و إما أن يكون مصدراً للفعل حقيقة ، إلا أن صدور ذلك الفعل عنه مخالف لمقتضى ذاته ، فهو مجبور على فعل ما يخالف مقتضاه و مُكرّه عليه - و هذا هو المحذور الثاني - حيث أنّه يلزم أن يكون لذلك الفاعل ذات مستقل ، و له اقتضاء بالإستقلال ، و إرادة وراء ما يريده المُجبر ، الخارج عنه ، القاهر عليه ، و إن كان ذلك الإقتضاء و تلك الإرادة مهوَرَيْن للفاعل المُسيطر عليه - إذ لو لم يكن هناك إقتضاء و إرادة وراء ما يقتضيه الجابر و يريده القاهر ؛ لَمَا كان للجبر و الإكراه معنى - .

كما أنه إذا كان هناك إقتضاء وإرادة تجاه إقتضاء الجابر وإرادة القاهر؛ فلا بُدَّ وأن يكون هناك ذات مستقلة وراء ذلك الجابر - إذ الإقتضاء والإرادة إنّما هما من أوصاف الذات - فلو لم يكن هناك ذات أصلاً، أو كانت ولكنها لم تكن مستقلة عن ذات الجابر والقاهر؛ لما كان له إقتضاء وإرادة في قبال إقتضاء الجابر وإرادته. فحيثُ يلزم على القول بالجبر؛ محذور التفويض في الجملة أيضاً، لا بالجملة وهذا بخلاف المنزلة بين منزلتي الجبر والتفويض فضلاً عن التوحيد الأفعالي - كما يتبين - .

ثم إن غير واحد من أهل الكلام وإن جعلوا مناط الحاجة إلى العلة؛ هو الحدوث - ولازمه استغناء الشيء بقاء عن السبب - إلا أن الفعل الصادر عنه والأثر المترتب عليه موجود حادث، ولكلِّ حادثٍ سببٌ يختصُّ به، فهما محتاجان إلى سبب لوجود مناط الحاجة فيهما - أي في الفعل والأثر - وإن لم يكن ذلك السبب موجوداً في الذات بقاء، ولذلك ترى الأشاعرة القائلة بأنَّ مناط الحاجة هو الحدوث؛ ذاهبين إلى الجبر.

و التحقيق؛ هو أن فعل الإنسان - كأصل وجود نفسه، حيث أن له أمرين: أحدهما: ما يكون منسوباً إلى الله سبحانه، والآخر: ما لا يكون منسوباً إليه، بل يقف هناك ويستند إلى خصوص ذلك الموقف، لأن لوجود الإنسان مهيةً منتزعة منه صادقة عليه، وذلك الوجود كما أنه منسوب إلى الإنسان حيث يقال: إنه وجود الإنسان، كذلك منسوب إلى الله سبحانه حيث يقال: إنه ايجاد الهي - إذ لافرق بين الوجود والايجاد إلا باعتبار الاستناد لا غير - وأما تلك المهية فهي منسوبة إلى الإنسان فقط بلا إرتباط لها إلى الله سبحانه - فهكذا في الفعل الصادر من الإنسان، له وجود يصحّ إسناده إلى الله تعالى، و عنوان خاص من الإطاعة والعصيان لا يتعدى عن موقفه ولا يصحّ إسناده إليه تعالى .

تمثيلٌ: لو أنشأت في نفسك إنساناً عادلاً وآخر ظالماً، فاقْتَتَلَا وصار العادل

مُضْطَهَدًا وظالم قاهرًا؛ لَمَا كُنْتَ قَاتِلًا ولا مُقْتُولًا، ولَمَا اتَّصَفْتَ بغير ذلك من صفات تلك الصور المنشأة في النفس، بل كُنْتَ موجوداً فقط .

فَجَعَلَ نفسك التي هي المرقاة لمعرفة ربك ذاتاً وصفة وفعلاً؛ ميزاناً وآية لمعرفة الأفعال الصادرة عن الله سبحانه، حتى يتبين لك إن جميع الأشياء والأفعال الخارجية من عند الله الموجد لها، والحسنة من تلك الأمور هي من الله - كما أنها من عند الله - وأما السيئة فهي وإن كانت من عند الله وجوداً، إلا أنها ليست منه تعالى، بل من العبد العاصي .

والفرق بين كون شيء من شيء ومن عنده؛ رافع للتنافي المترائي بين آيتي سورة النساء^(١)، لأن المراد من كونه من عند الله؛ هو أن وجود ذلك الشيء - إن كان وجودياً - مفاض من عند الله تعالى . وأما إذا كان حسنة - أي كان له كمالات وجودية - فهي أيضاً من الله - كما أن أصل وجود ذلك الشيء كان من عند الله - . وأما إذا كان سيئة - أي فاقداً لبعض الكمالات الوجودية - فهي من هذه الحيثية الناقصة ليست من الله، بل تكون من العبد .

ويمكن استفادة المطالب المارة وغيرها من الأصل الكلي - الذي يفتح منه ألف

باب - الذي أفاده مولانا الرضا عليه السلام لما ذكر عنده الجبر والتفويض، فإنه عليه السلام قال :

«ألا أعطيكم في هذا أصلاً لا تختلفون فيه ولا تُخاصمون عليه أحداً إلا كسرتموه؟» قلنا إن رأيت ذلك، فقال: «إن الله عز وجل لم يُطع بإكراه، ولم يُعص بعلية، ولم يُهمَل العباد في ملكه، هو المالك لما ملكتهم والقادر على ما أقدرهم عليه. فإن ائتمر العباد بطاعته، لم يكن الله عنها صادراً ولا منها مانعاً، وإن ائتمروا

١ . قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ...﴾ وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ...﴾

بمعصيته فشاء أن يحول بينهم وبين ذلك فَعَلَّ ، وإن لم يَحُلْ و فعلوه ، فليس هو الذين أدخلهم فيه . ثم قال عليه السلام : « مَنْ يَضْبُطُ حُدُودَ هَذَا الْكَلَامِ فَقَدْ خَصَمَ مَنْ خَالَفَهُ »^(١).

والذي يصلح لأن يكون ضابطاً لحدود هذا الكلام - الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه - أمور:

أحدها: إن قوله عليه السلام «لَمْ يُطْعَ بِإِكْرَاهٍ» ناظرٌ إلى نفي الجبر، لأن المطيع مختارٌ في اطاعته بلا إكراه، وكذا العاصي مختارٌ في عصيانه بلا إجبار.

وذلك لأنه لو أجبر الله سبحانه أحداً على الطاعة وآخر على العصيان ثم جرى الأول بالجنة والثاني بالنار؛ لما كان حكيماً ولا عادلاً، إذ ترجيح أحدهما بالإكراه على الطاعة دون العصيان والآخر بالإكراه على العصيان دون الطاعة؛ جزافٌ منافٍ للحكمة.

كما أن الجزاء بالجنة لمن يكون مجبوراً على الطاعة بلارغبة؛ جزافٌ آخر، والتعذيب بالنار لمن يكون مجبوراً على العصيان بلارغبة إليه؛ ظلمٌ. وكل ذلك كان سيئةً عند ربك مكروهاً، لأنه تعالى حكيمٌ قَدُوسٌ عن الجزاف وعادلٌ سَبَّوحٌ عن الظلم، كما أفاده مولانا الرضا عليه السلام لَمَّا قِيلَ لَهُ عليه السلام : فَأَجْبِرْهُمْ عَلَى الْمَعَاصِي؟ قَالَ عليه السلام : «اللَّهُ أَعْدَلُ وَأَحْكَمُ مِنْ ذَلِكَ»^(٢) عَلَى وَزَانِ مَا أَفَادَهُ مَوْلَانَا الصَّادِقُ عليه السلام «اللَّهُ أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يُجْبِرَ عَبْدًا عَلَى فَعَلٍ ثُمَّ يُعَذِّبَهُ عَلَيْهِ»^(٣).

بل كان المطيع أولى بالتعذيب من العاصي - وهو أولى بالاحسان من المطيع - لأن المطيع كان راغباً إلى العصيان فأجبر على الطاعة، والعاصي كان راغباً إلى

١. توحيد الصدوق، ص ٣٦١.

٢. نفس المصدر، ص ٣٦٣.

٣. توحيد الصدوق، ص ٣٦١.

الطاعة فأجبر على العصيان، كما نقل مولانا الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام، إنه دخل رجل من أهل العراق على أمير المؤمنين عليه السلام فقال: أخبرنا عن خروجنا إلى أهل الشام أبْقِضَاءٍ من الله و قَدَرٍ؟ فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: «أجل يا شيخ: فوالله ما عَلَوْتُمْ تَلَعَةً ولا هَبَطْتُمْ بَطْنَ وادٍ إلا بقضاء من الله و قَدَرٍ».

فقال الشيخ: عند الله أَحْتَسَبُ عَنَّا يا أمير المؤمنين؟ فقال: «مهلاً يا شيخ، لعلك تظنُّ قضاء حتماً و قَدَرًا لازماً، لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب والأمر والنهي والزجر، ولسقط معنى الوعيد والوعد، ولم يكن على مُسِيٍّ لائمةٌ ولا لِمُحْسِنٍ مَحْمَدةٌ، وكان المُحْسِنُ أَوْلَى بِاللَّائِمَةِ من المُذْنِبِ والمُذْنِبُ أَوْلَى بِالْإِحْسَانِ من المُحْسِنِ. تلك مقالة عبدة الأوثان وخُصَمَاءِ الرَّحْمَنِ وقدرية هذه الأمة ومجوسها. يا شيخ إن الله عز وجل كَلَّفَ تَخْييراً، ونهى تحذيراً، وأعطى على القليل كثيراً، ولم يُعْصَ مغلوباً، ولم يُطْعَ مُكْرَهاً، ولم يَخْلُقِ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ وما بينهما باطلاً. ذلك ظنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فويلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ»^(١).

حيث أفاد عليه السلام إنه لو كان الجبر حقاً والقضاء حتماً والقدر لازماً لا يمكن التخلف عنه؛ لكان المُحْسِنُ أَوْلَى بِاللُّومِ، لأنه اشتاق إلى العصيان فأكره على الطاعة. ولكان المُذْنِبُ أَوْلَى بِالْإِحْسَانِ، لأنه اشتاق إلى الطاعة فأكره على العصيان. وفي هذا إشارة إلى ما تقدّم؛ من أن الجبر مستلزمٌ للتفويض في الجملة حيث أنه يدلّ على أن للمجبور ذاتاً مستقلة، لها إقتضاء وإرادة غير ما لله سبحانه من ذات وإقتضاء وإرادة، إلا أنه مقهور له تعالى لأنّ معنى قوله عليه السلام: «و لَكَانَ الْمُحْسِنُ أَوْلَى بِاللَّائِمَةِ من المُذْنِبِ» هو ذلك، تدبّر.

وكما أن الجبر ينافي حكمة الله سبحانه وعدله، كذلك ينافي كرمه، إذ الكريم لا يجبر أحداً على معصيته ولا يُعَذِّبُهُ عليها، كما أفاده مولانا الصادق عليه السلام: «الله أكرم

من أن يُكَلَّفَ الناس ما لا يطيقونه»^(١) وإن كان التفويض أيضاً منافياً لكرامته تعالى - كما سيجيء -.

والحاصل إن الحدود الوسطى للبرهان على امتناع الجبر؛ هي الحكمة والعدالة والكرامة ونحوها^(٢) من الأسماء الحُسنى لله تعالى. فالجبر يمتنع عن الله وإن لم يمتنع عليه تعالى، إذ لا يحكم عليه شيء أصلاً - إذ لو حكم عليه تعالى شيء لكان ذلك الحاكم خارجاً عن سلطانه، وكان واجباً أعلى منه، ومؤثراً فيه بنحو من العلية الفاعلية أو الغائية وهذا مستحيل، لأنه لا يسئل عن شيء وهم يُسئلون -.

فتحصّل إن قول مولانا الرضا عليه السلام «لم يُطْعَ بِإِكْرَاهٍ» ناظرٌ إلى طرف الجبر على الطاعة، كما أن قوله عليه السلام في ذيل تلك الرواية «فَلَيْسَ هُوَ الَّذِي أَدْخَلَهُمْ فِيهِ» ناظرٌ أيضاً إلى طرد الجبر على المعصية، فتدل على أن المطيع مختارٌ في إطاعته، وأن العاصي مختارٌ في عصيانه.

ثانيها: إن قوله عليه السلام «وَلَمْ يُعْصَ بِغَلْبَةٍ» ناظرٌ إلى نفي التفويض بحيث يكون العاصي مستقلاً في عصيانه - شاء الله أو كره - تكويناً، و يصير غالباً على إرادته تعالى، لأن العاصي فقيرٌ وجوداً ووصفاً وفعلاً، فلا يكون مُعْجِزاً في الأرض ولا في السماء، لأن الله تعالى يأخذه في قلبه، فما هو بِمُعْجِزٍ وغالب على القدرة المطلقة التي لا تُتحدّ، ولذا قال مولانا الصادق عليه السلام: «مَا مِنْ قَبْضٍ وَلَا بَسْطٍ إِلَّا وَهُوَ فِيهِ مَشِيَّةٌ وَقَضَاءٌ وَابْتِلَاءٌ»^(٣) وقال أيضاً: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ بغيرِ مَشِيَّةِ اللَّهِ فَقَدْ أَخْرَجَ اللَّهَ مِنْ سُلْطَانِهِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَعَاصِيَ بغيرِ قُوَّةِ اللَّهِ فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ»^(٤).

١. توحيد الصدوق، ص ٣٦٠.

٢. نفس المصدر، ص ٣٦٠، حيث جعل فيه الرحمة حدّاً وسطاً.

٣. توحيد الصدوق، ص ٣٥٤.

٤. نفس المصدر، ص ٣٥٩.

و السّر في ذلك ؛ هو أنّ التفويض مستلزمٌ لصيرورة الله العزيز القدير ذليلاً عاجزاً ،
لأنّ خروجه عن السلطنة على الموجود في الخارج منافٍ لعزّته التّامة ، و لذا قال مولانا
الرضا عليه السلام لمّا قيل له : الله فوّض الأمر إلى العباد ؟ : «الله أعزّ من ذلك»^(١).

و هكذا منافٍ لقدرته المطلقة ، و لذا قال مولانا الصادق عليه السلام لمّا قيل له : ففوّض
إليهم ؟ : «الله أقدر عليهم من ذلك» .

و منشأ توهم التفويض ؛ هو الإفراط في توصيف الله سبحانه بالعدل و التجاوز عن
حدّه إلى أن انتهى إلى سلب السلطنة عنه ، كما أفاده مولانا الصادق عليه السلام : «إنّ
القَدَرِيّة مجوس هذه الأئمة ، و همّ الذين أرادوا أن يصفوا الله بِعَدْلِهِ فأخرجوه من
سلطانه»^(٢).

و لذا قال أمير المؤمنين عليه السلام في الحديث المتقدّم : «فوالله ما علّوتم ثلعةً و
لا هبطتم بطنٍ وادٍ إلّا بقضاء من الله و قدرٍ» إلّا أنّه ليس قضاءً لازماً حتى يستلزم
الجبر .

و الحاصل إنّ الحدود الوُسطى للبرهان على امتناع التفويض ؛ هي العزّة و القدرة
و السلطنة و المالكيّة و نحوها من الأسماء الحُسنى لله تعالى ، و لذا أفاد مولانا
الرضا عليه السلام في الحديث المبحوث عنه : «و لم يُهمل العباد في مُلكه ، هو المالك لما
ملّكهم ، و القادر على ما أقدرهم عليه» الدّالّ على افتقار الممكن في ذاته و وصفه -
حدوثاً و بقاءً - إلى الله تعالى ، و هو تعالى مالكٌ مطلق ، و قادرٌ مُهيمن على خلقه و
ما ملّكه و أقدره عليه .

و حيث أفاد أنّ كلّ برهان فإنّما ينتج بمقدار حدّه الأوسط ، فيمكن أن يستنتج منه
بلحاظ بعض حدوده الوُسطى - الدّالّ على اطلاق ربوبيّته و عدم تناهي تدبيره - إنّ

١ . توحيد الصدوق ، ص ٣٦٢ .

٢ . نفس المصدر ، ص ٣٨٢ .

التفويض بأى معنى كان و بأى قسم من أقسامه؛ ممتنع - سواء كان التفويض الذي زعمه اليهود من أن يدا الله مغلوله، أو الذي زعمه النصارى بجعله سبحانه ثالث ثلاثة، و في عرض الموجود الإمكانى الذي يُعدُّ معه و يدخل تحت العد، أو التفويض الذي زعمته الغلاة في الأئمة عليهم السلام، أو الذي ذهب إليه المعتزلة في خصوص أفعال الإنسان -.

و يستفاد هذا من حديث يونس بن عبد الرحمن، قال: قال لي أبو الحسن الرضا عليه السلام: «يا يونس لا تقل بقول القدرية فإن القدرية لم يقولوا بقول أهل الجنة، و لا بقول أهل النار، و لا بقول إبليس. فإن أهل الجنة قالوا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ و قال أهل النار: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَ كُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾ و قال إبليس: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾. فقلت: و الله ما أقول بقولهم، و لكني أقول: لا يكون إلا بما شاء الله و أراد و قدر و قضى. فقال: «يا يونس ليس هكذا، لا يكون إلا ما شاء الله و أراد و قدر و قضى، يا يونس تعلم ما المشيئة؟» قلت: لا. قال: «هي الذكركم الأول، فتعلم ما الإرادة؟» قلت: لا. قال: «هي العزيمة على ما يشاء، فتعلم ما القدر؟» قلت: لا. قال: «هي الهندسة و وضع الحدود من البقاء و الفناء». قال: ثم قال: «و القضاء هو الإبرام و إقامة العين» قال: فاستأذنته أن أقبل رأسه و قلت: فتحت لي شيئاً كنت عنه في غفلة^(١).

و المراد من القدرية؛ هم المفوضة القائلة: بأن الإنسان بعد ما خلق يكون مستقلاً عن القضاء و القدر، و لا يحكم عليه شيء. و هذا في بطلان على حدّ بيّن لا يتفوه أحد من المؤمنين و الكافر.

أما أهل الجنة فيُسندون هدايتهم إلى الله سبحانه.

١. الأصول من الكافي، ج ١، ص ١٥٧-١٥٨، كتاب التوحيد، باب الجبر و القدر، الحديث ٤.

وَأَمَّا أَهْلُ النَّارِ فَيَعْتَرِفُونَ بِأَنَّهُمْ مَغْلُوبُونَ لِلشَّقْوَةِ الْحَاكِمَةِ عَلَيْهِمْ ، فَلْيَسُوا مُسْتَقْلِينَ لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ - وَ مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ تِلْكَ الشَّقْوَةُ الْغَالِبَةُ لَيْسَتْ صَدْفَةً وَإِتْفَاقًا ، بَلْ كَانَتْ قَضَاءً وَقَدْرًا جَارِيًا عَلَى نَهْجِ الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ - .

وَأَمَّا إِبْلِيسُ فَقَدْ اسْتَدَ الْإِغْوَاءَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ تَعَالَى ، وَإِنْ لَمْ يَتَأَدَّبْ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ الْمَوْهِمِ أَنَّهُ إِغْوَاءٌ بَدْوِيٌّ ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ إِغْوَاءً جَزَائِيًّا - كَمَا فِي مُحَلِّهِ - .

وَأَمَّا الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ عليه السلام «لَيْسَ هَكَذَا ، لَا يَكُونُ إِلَّا مَا شَاءَ ...» ؛ فَلَعَلَّهُ لِدَفْعِ تَوْهَمِ الْجَبْرِ أَيْضًا بَعْدَ إِبْطَالِ الْقَدَرِ . إِذِ الْمَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ يُونُسَ «لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا شَاءَ ...» هُوَ أَنَّ الْفَاعِلَ الْمُبَاشِرَ - الَّذِي لَا أَثَرَ لغيره - هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ، فَدَفَعَ هَذَا التَّوْهَمَ أَيْضًا بِتَفْسِيرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَشِئَةِ وَغَيْرِهَا ؛ بِجَعْلِهَا مَبَادِيٍّ أَوَّلَ سَابِقَةٍ عَلَى الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ الْمَبَادِيُّ الْقَرِيبَةُ لِلْأَثَارِ .

وَأَمَّا الْهَنْدَسَةُ ؛ فَقَالَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ : وَ الْمُهَنْدِسُ مُقَدَّرٌ مُجَارِي الْقُنَى حَيْثُ تُحْفَرُ ، وَ الْإِسْمُ الْهَنْدَسَةُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْهَنْدَازِ مُعَرَّبٌ أَبْ أُنْدَازَ فَا بُدِلَتْ الزَّائِي سِينًا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ دَالٌّ بَعْدَهُ زَائِيٌّ إِنْتَهَى^(١) .

وَ فِي بَعْضِ شُرُوحِ الْكَافِي : إِنَّ الْهَنْدَسَةَ مُعَرَّبٌ هَنْدَازَةٌ بِلُغَةِ الْفَرَسِ الْقَدِيمِ ، وَ يُقَالُ لَهَا فِي فُرْسِ زَمَانِنَا : أُنْدَازَةٌ ، إِنْتَهَى^(٢) .

وَ بِهَذَا الْمَعْنَى وَرَدَ عَنْ مَوْلَانَا الرِّضَا عليه السلام ، حَيْثُ قَالَ عليه السلام :

«أَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ» . فَقُلْتُ لَهُ : يَا بَنَ رَسُولَ اللَّهِ وَ مَا مَعْنَى مَخْلُوقَةٍ ؟ قَالَ : «مُقَدَّرَةٌ»^(٣) - أَيْ «خَلَقْتُ تَقْدِيرَ لَا خَلْقَ تَكْوِينٍ»^(٤) - حَتَّى يَسْتَلْزِمَ الْجَبْرَ .

وَ ثَالِثُهَا : إِنَّ قَوْلَهُ عليه السلام «وَ إِنْ أَتَمَرَتِ الْعِبَادُ بِطَاعَتِهِ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ عَنْهَا صَادًّا الْخَ» نَازِرٌ

١ . تَرْتِيبُ الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ ، ج ٤ ، ص ٥٣٩ ، ذِيلُ مَادَّةٍ : هـ ن د س .

٢ . شَرْحُ أَصُولِ الْكَافِي ، لِصَدْرِ الْمُتَأَلِّهِينَ الشِّيرَازِيِّ ، ص ٤٠٧ .

٣ ، ٤ . مَسْنَدُ الْإِمَامِ الرِّضَا عليه السلام ، ج ١ ، ص ٣٤ ، ٤٦ .

إلى المنزلة الوُسْطَى بين هاويتي الجبر والتفويض ، لأنهما ليسا نقيضين حتى يمتنع إرتفاعهما و يلزم أن يثبت أحدهما عند زوال الآخر - كما أنهما ليسا ضدَّين لاثالث لهما حتى لا يرتفع أحدهما إلا بوجود الآخر - بل هما أمران وجوديان ؛ أحدهما في غاية الإفراط ، والآخر في نهاية التفريط ، وبينهما منزلة «أوسع ممّا بين السماء والأرض»^(١).

فلذا لمّا أفاد عليه السلام إمتناع كلا طَرَفَي الإفراط والتفريط ؛ أراد أن يُبيّن ما هو الحق من الاختيار المصون عن الجبر، والمُنزَه عن التفويض ؛ فقال عليه السلام : إن ائتمر العبد بطاعة الله كان بارادته واختياره بلا إكراه، كما أنّه يكون في قبضة قدرته تعالى بحيث لا يتحوّل إلا في سعة قدرته ، ولا يقوم ولا يقعد إلا بحوله وقوّته ، فله تعالى أن يصدّه و يمنع عن تلك الطاعة التي أرادها ، كما له تعالى أن لا يصدّه عنها بل يوفّقه عليها .
و إن تمرّد العبد عن طاعة الله تعالى و ارتطم في معصيته ؛ كان أيضاً بارادته و اختياره بلا إكراه ، كما أنّه يكون في حيطة سلطانه تعالى إن شاء حال بينه وبين ما يهوي إليه من العصيان ، و إن لم يشأ لم يحُل بينه وبين ما يهواه ، لأنّه تعالى يحول بين المرء و قلبه . فإن شاء أن يهديه يشرح صدره للإسلام و يرسل رحمته إليه ، و إن لم يشأ يجعل صدره ضيقاً حَرَجاً كأنما يصعّد في السماء و يمسك رحمته .

و حيث إن العالم من الذرّة إلى الدرّة تحت حيطة تعالى - بل ذلك كلّ من جنوده التي لا يعلم عددها إلا هو - فليس لأحدٍ ولا شيء أن يأتّمر بأمره التكويني فضلاً عن أن يقدر على صدّ إرادته تعالى و منع نفوذها في شيء آخر ، كما قال تعالى : ﴿مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَ مَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٢) . و في ذلك إشارة إلى أنّ الهداية أمرٌ وجوديٌّ - و هو فتح باب الرحمة - و

١ . توحيد الصدوق ، ص ٣٦٠ ، الحديث ٣ .

٢ . سورة الفاطر ، الآية ٢ .

أنّ الإضلال أمرٌ عديمٌ - وهو عدم فتح ذلك الباب ، وهو المُعَبَّر عنه بالإمساك - . و
أنّ ذلك الفتح وهذا الإمساك إنّما هو بيد الله العزيز الذي لا يحكم عليه شيء ، و
لا يهرب من قضائه أحدٌ ، لأنّه عزيزٌ لا ينفذ فيه شيءٌ . و أنّ ذلك كلّهُ على نهج الحكمة
البالغة المصونة عن تطرُّق أيّ جزافٍ ، لأنّه تعالى وإن كان يهدي مَنْ يشاء ويُضِلُّ
مَنْ يشاء ، إلّا أنّه يهدي الناس جميعاً بالهداية البدويّة ، و يهدي مَنْ أناب إليه بهداية
ثانويّة جزاءً ، و ما يُضِلُّ إلّا الفاسقين مجازاةً .

و معنى الإضلال ؛ هو عدم الحيلولة بينه وبين ما يهواه من المعصية ، كما أفاده
مولانا الرضا عليه السلام بقوله : «و إن لم يَحُلْ و فعلوه فليس هو الذي أدخلهم فيه» . و ذلك
لأنّ الإنسان المتفكر المختار مبدئٌ قريبٌ للفعل الوجودي ، ثمّ المبادئ العالية
المنتهية إلى مبدء المبادئ عللٌ وسطيةٌ منتهية إلى مسبب الأسباب لصدور ذلك
الفعل الوجودي ، لأنّ المبادئ العالية وإن كانت عللاً لصدور ذلك الفعل الوجودي ،
إلّا أنّها تكون أسباباً له بطريق مباديه - التي منها تروّي الإنسان وإرادته و انتخابه لأحد
طَرَفَي الممكن - وهذا هو المنزلّة الوُسطى بين منزلتي الإفراط و التفريط على مسلك
الفلسفة المتعالية .

و أمّا على مشرب التوحيد الأفعالي - المترتب على تفسير العليّة بالتشأن - فلا
يبحث هناك عن العلّة القريبة و المتوسّطة و البعيدة ، إذ ليس هناك إلّا فيض واحد ،
دان ذلك الفيض في علّوه و عالٍ في دنوّه .

و حيث أنّ العصيان و غيره من النقص و الشرّ و الفساد ؛ أمورٌ عديميّةٌ لا تكون
داخليةً في مجرى الفيض و مُرساه ، فحينئذ يكون الكمال الوجودي من الصدر إلى
الساقية أمراً منبسطاً ، لا ترى فيه عوجاً و لا أمتاً .

و إلى هذا أشار مولانا الرضا عليه السلام في حديثٍ «قال الله عزّ وجلّ : يا ابن آدم أنا أولى
بحسناتك منك ، و أنت أولى بسيئاتك منّي ، عمِلْتَ المعاصي بقوّتي التي جعلتها

فيك»^(١) لأنّ المراد من هذه الأولويّة ؛ هو التعيّن و الحثّم ، لا الترجيح - نظير قوله تعالى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾^(٢) حيث أنّ المراد منها هو التعيّن . -
و دليل هذا التعيّن ؛ هو أنّ الحسنه كمالٌ وجوديٌّ منسوبٌ إلى مظهر الكمال و الرحمة ، و لكنّه في الحقيقة إنما هو للفيض الظاهر في ذلك المظهر الخاصّ . و أمّا السيّئه فهي نقصٌ و فقدانٌ عند التحليل لأنّها و إن كانت وجودية لبعض القوى الحيوانيّة - كالشهويّة أو الغضبّيّة - إلّا أنّها بالقياس إلى القوّة العاقلة نقصٌ و فقدانٌ ، فلذا تكون سيّئه مكروهة عند الله .

فالسّيّئه من حيث هي سيّئهٌ لا تحتاج إلى المبدء بالذات ، لأنّها نقصٌ لا يستند إلّا إلى الناقص - و هو المُسيئُ الفاقِد لما يعبد به الرحمن و يكتسب به الجنان . -
فتحصّل إنّ الحسنه لكونها كمالاً وجودياً لا بدّ و أن يستند إلى الكامل بالذات . و السيّئه لكونها نقص كمالٍ و فقدان جمال لا بدّ و أن يستند إلى الفاقِد للكمال ؛ و هو الإنسان العاصي المتحوّل في حيطه قدرته تعالى بلانفويض ، لأنّ استحالة التفويض على مشرب التوحيد الأفعالي أظهر ، لوضوح امتناع تفويض الأمر الخارجي إلى صورة مرآتيّة - لاحقيقة لها عدا حكاية ذي الصورة - .

كما أنّ امتناع الجبر على هذا المشرب أيضاً أبين - لأنّ الإكراه إنّما يتصوّر فيما يكون هناك شيءٌ موجودٌ له اقتضاءٌ و إرادة . - و أمّا الصورة المرآتيّة - التي لا واقعيتها لها عدا الإرائة و الحكاية - فلا مجال لفرض إكراهها و جبرها .

كما أنّها لا مجال أيضاً لتفسير المنزلة بين المنزلتين على منهج الحكماء من توجيه العلة القريبة و المتوسّطة و البعيدة ، إذ لا عليّة للصورة المرآتيّة أصلاً حتى يبحث عن كونها قريبة أو لا .

١ . توحيد الصدوق ، ص ٣٦٣ .

٢ . سورة الأنفال ، الآية ٧٥ .

ولذلك يظهر أمر آخر؛ وهو أنّ عدّ التوحيد الأفعالي في سياق أقوال الأشاعرة المُجَبَّرة، و المعتزلة المُفَوِّضة، و الحكماء الإمامية القائلة بالأمر بين الأمرين؛ غير مُنْسَجِم، لأنّ الإنسان و غيره من الممكنات على المباني الثلاثة الأول موجودٌ خارجيٌّ حقيقة و إن كان وجوده ضعيفاً فقيراً أو فقراً و ربطاً محضاً لذات له إلّا الربط إلى الواجب الغنيّ المحض، إلّا أنّه على المشرب الرابع - وهو التوحيد الأفعالي، المبحوث عنه في العرفان النظري، المشهود في العرفان العملي - لا وجود له إلّا مجازاً بحيث يكون إسناد الوجود إليه إسناداً إلى غير ما هو له - نظير إسناد الجريان إلى الميزاب في قول مَنْ يقول: جَرَى الميزاب - لأنّ الموجود الإمكاناني على هذا المشرب صورة مرآية لا وجود لها في الخارج، و هي مع ذلك تحكي ذا الصورة حكاية صادقة. فحينئذ يصير معنى نفي الجبر و التفويض عن تلك الصورة، و إثبات المنزلة الوسطى بين طرفي الإفراط و التفريط؛ من باب السالبة بانتفاء الموضوع في الأولين، و من باب المجاز في الإسناد في الثالث، لأنّ القول بأنّ تلك الصورة الحاكية - التي لا وجود لها في الخارج - ليست مجبورة و لا مفوضاً إليها؛ قضية سالبة بانتفاء موضوعها.

و القول بأنّ تلك الصورة - التي لا وجود لها في العين - مختارة في فعلها؛ قضية يكون إسناد محمولها إلى موضوعها مجازاً عقلياً. و إسناده إلى الفاعل الحقيقي - الموجود بالذات، رفيع الدّرجات، ذي العرش - حقيقيٌّ، لأنّ جميع الأشياء العينية درجات فاعلية ذلك الفاعل الحقيقي السُّبُوح عن الحلول في الخلق، القُدُّوس عن الإِتِّحاد معه. حيث أفاد وليّ الحكمة و العرفان مولانا الرضا عليه السلام بعد سؤال عمران؛ ألا تُخبرني يا سيدي أهو في الخلق أم الخلق فيه؟: «جلّ يا عمران عن ذلك، ليس هو في الخلق و لا الخلق فيه تعالى عن ذلك، و سَأَعْلَمُكَ ما تعرفه به، و لاحول و لا قوة إلّا بالله، أَخْبِرْنِي عن المِرْآة أنت فيها أم هي فيك؟ فإن كان ليس واحدٌ منكما في صاحبه فبأي شيء استدلّلت بها على نفسك» إلى أن قال عليه السلام: «و لهذا أمثال كثيرة

غير هذا، لا يجد الجاهل فيها مقالاً، والله المثل الأعلى^(١).

وذلك لأن الصورة المرآتية وإن تحكي الشخص ذا الصورة، إلا أن الحكاية ليست بنحو حلول أحدهما في الآخر، ولا بنحو الاتحاد معه، كما أنها ليست بمنزلة ثانية ما يراه الأحوال حيث أنها كذبٌ وزورٌ وخطأٌ وغرورٌ كالسراب، بخلاف الصورة المرآتية التي هي صدقٌ وصوابٌ، مع أنها ليست بموجودة في الخارج، فأقضى العجب من صنعه تعالى.

ومنه استفاد عين القضاة ما قاله من أن: مَنْ نَظَرَ فِي الْمَرَّةِ نَظْرًا شَافِيًا وَلَمْ يَنْحَلْ لَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشْكَلاتِ فَلَيْسَ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعَدَّ فِي زِمْرَةِ الْعُقَلَاءِ، إِلَى أَنْ قَالَ^(٢): وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَنَافِعِ الْحَدِيدِ سِوَى الْمَرَّةِ، لَكَانَ يَكْفِي ذَلِكَ شَاهِدًا عَلَى صَدْقِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعٌ لِلنَّاسِ﴾^(٣).

ثم إنه يمكن استفادة بعض ما تقدم من قول مولانا الرضا عليه السلام، لَمَّا قِيلَ لَهُ عليه السلام: يَا بَنَ رَسُولَ اللَّهِ رُوي لَنَا عَنِ الصَّادِقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام قَالَ: «إِنَّهُ لَا جَبْرَ وَلَا تَفْوِيزَ بَلْ أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ» فَمَا مَعْنَاهُ؟: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ أَفْعَالَنَا ثُمَّ يُعَذِّبُنَا عَلَيْهَا؛ فَقَدْ قَالَ بِالْجَبْرِ. وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَوَّضَ أَمْرَ الْخَلْقِ وَالرِّزْقِ إِلَى حُجْبِهِ عليه السلام؛ فَقَدْ قَالَ بِالتَّفْوِيزِ، وَالْقَائِلُ بِالْجَبْرِ كَافِرٌ وَالْقَائِلُ بِالتَّفْوِيزِ مُشْرِكٌ».

فقلت له: يَا بَنَ رَسُولَ اللَّهِ فَمَا أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ؟ فَقَالَ: «وَجُودُ السَّبِيلِ إِلَى آتِيَانِ مَا أَمْرًا بِهِ، وَتَرْكُ مَا نَهَوْا عَنْهُ». فقلتُ له فهل لله عَزَّ وَجَلَّ مَشِيَّةٌ وَإِرَادَةٌ فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «فَأَمَّا الطَّاعَاتُ فَإِرَادَةُ اللَّهِ وَمَشِيَّتُهُ فِيهَا؛ الْأَمْرُ بِهَا وَالرِّضَا لَهَا وَالْمُعَاوَنَةُ عَلَيْهَا، وَ

١. توحيد الصدوق، ص ٤٣٤.

٢. زبدة الحقائق، لعين القضاة الهمداني، ص ٤٨، الفصل الثالث والأربعون.

٣. سورة الحديد، الآية ٢٥.

إرادته ومشيتّه في المعاصي؛ النَّهْي عنها و السَّخَط لها و الخِذلان عليها». قلتُ: لله فيها القضاء؟ قال: «نعم ما مِنْ فِعْلٍ يفعلُه العباد من خيرٍ أو شرٍّ إلّا والله فيه قضاءٌ». قلتُ: ما معنى هذا القضاء؟ قال: «الحكم عليهم بما يستحقُّونه على أفعالهم من الثواب والعقاب في الدنيا والآخرة»^(١).

و المراد من التفويض هنا؛ هو ما زعمته الغلاة.

و المحذور المشترك بين انحاء التفويض؛ هو لزوم استقلال الموجود الممكن، و لزوم محدودية الموجود الواجب.

والمراد من كفر القائل بالجبر؛ هو كفر مَنْ تَنَبَّه مفسدة الجبر، و التَزَمَ بلوازمه الفاسدة. و كذا المراد من شرك القائل بالتفويض. و أمّا بدون ذلك فحيث أنّ المسألة نظريّة عميقة - كما تقدّم - فلا يوجب مجرد القول بذلك نظراً؛ كفراً و لا شركاً إلّا بحسب الآخرة.

و يقرب منه مع تفاوت ما أفاده مولانا الرضا عليه السلام «مَنْ قال بالجبر فلا تُعْطَوْه من الزَّكوة و لا تقبلوا له شهادة، إنّ الله تبارك و تعالى لا يُكَلِّف نفساً إلّا وُسْعها، و لا يُحْمِلُها فوق طاقتها، و لا تَكْسِبُ كُلَّ نفسٍ إلّا عليها، و لا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»^(٢). والمراد من وجود السبيل؛ هو تحقُّق الإستطاعة و الاختيار إلى إطاعة الأمر و النهي التشريعيّين.

و المراد من الفرق بين الطاعة و المعصية؛ هو أنّ في الأولى إرادتين التشريعيّة و التكوينيّة. و في الثانية: كراهة تشريعيّة و إرادة تكوينيّة، إذ ما من فعلٍ إلّا والله تعالى فيه قضاء - و هو أمرٌ تكوينيٌّ توضيحه ما مرّ.

١. مسند الإمام الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٣٧.

٢. توحيد الصدوق، ص ٣٦٢.

(فتبين مما تقدم)

أولاً: إنّ موضوع البحث عن الجبر و التفويض ؛ هو الفعل الإرادي الذي يترؤى الإنسان فيه ، و يصدر عنه بما أنّه موجودٌ متفكّرٌ ، لا الفعل الطبيعي أو النباتي .

و ثانياً : إنّ مسألة الجبر و التفويض نظريّة غامضة لا ضروريّة ، قلّمّا يتفق أن ينجو المتفكّر فيها من أحد طرفيها و لا يتلى بطرفها الآخر .

و ثالثاً : إنّ مذهب الجبر كان عاملاً مُهمّاً لتوجيه طغيان الطغاة اللّثام ، و لذا كان القائل به مقبولاً عند بعض سلاطين الجور .

و رابعاً : إنّ الجبر ممتنعٌ - سواء كان الجابر هو الله أو غيره - و إنّ التفويض محالٌ - سواء كان المفوض إليه هو الإنسان أو غيره - .

و خامساً : إنّ الجبر و التفويض ليسا نقيضين حتى يمتنع إرتفاعهما كاجتماعهما ، و لا ضدّين لاثالث لهما حتى إذا ارتفع أحدهما ثبت الآخر بالضرورة ، بل يمكن إرتفاعهما معاً لأنّ بينهما منزلة أوسع ممّا بين السماء و الأرض .

و سادساً : إنّ الجبر المقابل للتفويض ؛ هو غير الجبر العليّ المقابل للأولويّة .
و سابعاً : إنّ الجبر مستلزمٌ للتفويض فيما إذا كان المجبور فاعلاً بالحقيقة لا بالمجاز ؛ بأن يكون مورد الفعل .

و ثامناً : إنّ القول بكون مناط الحاجة إلى العلة هو الحدوث ؛ لا يستلزم القول بالتفويض .

و تاسعاً : إنّ فعل الإنسان - كأصل وجوده - له جهتان بإحداهما يسند إلى الله سبحانه ، دون الأخرى .

و عاشراً : إنّ الأقوال في هذه العويصة أربعة : الأول الجبر . و الثاني التفويض . و الثالث كون الإنسان بما له إرادةٌ و اختيارٌ فاعلاً قريباً ، و المبادئ العالية المنتهية إلى

الله سبحانه فواعل متوسّطة وبعيدة. و الرابع كون الإنسان و أى موجودٍ آخر درجة من درجات فاعليّته سبحانه، إذ لا فاعل إلا مَنْ هو ربُّ العالمين، فالمعنى الثالث هو تفسير المنزلة بين المنزلتين على نهج الفلسفة، و الرابع هو تفسيرها على مشرب العرفان- و إن يبحث عنهما أحياناً في الحكمة المتعالية-.

و حادي عشر: إنّ الحدود الوُسطى للبرهان على امتناع الجبر؛ هي الحكمة و العدالة و الكرامة و الرحمة، و نحوها من الأسماء الحُسنى لله سبحانه.

و ثاني عشر: إنّ القضاء على قسَمين: أحدهما مَصُونٌ عن التحوُّل. و الآخر محكومٌ به.

و ثالث عشر: إنّ الحدود الوُسطى للبرهان على استحالة التفويض: هي العزة و الكرامة و القدرة و السلطنة و المالكية، و نحوها من الأسماء الحُسنى لله سبحانه.

و رابع عشر: إنّ قضاء الله و قدره نافذٌ على كل شيء، و إنّ ما من شيء إلاّ و لله فيه مشيئة و قضاء^(١).

و خامس عشر: إنّ التفويض بأى مكتبٍ من المكاتب المعهودة منه ممتنعٌ.

و سادس عشر: إنّ الله سبحانه أولىّ بحسنات العبد من نفسه، و إنّ العبد أولىّ بسَيِّئاته من الله سبحانه.

١. قال مولانا الرضا عليه السلام في تفسير كونه تعالى قاهراً: «على أنّ جميع ما خلق مُلبَّس به الدّل لفاعله». مسند

الإمام الرضا عليه السلام، ج ١، ص ١٤.

الروضة الرابعة

في ما عن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام

في النبوة

و فيها فصلان :

الفصل الأول:

في ضرورة النبوة

و قد تقدّم في التوحيد الربوبي إنّ الله سبحانه ربّ العالمين وإنّ له لاربّ سواه ، فلا يمكن أن يترك شيء سُدىً ، و لا يمكن أن يُدبّرهُ موجود غير الله تعالى - و من ذلك الإنسان الذي يحتاج إلى مَنْ يُدبّرهُ - .

و تدبير كلّ موجود بحسبه ، فإن كان هناك موجودٌ يعيش بالتفكر و الاختيار؛ فلا بدّ من تدبيره بالمعرفة و التزكية ، فلا بدّ للإنسان ممّن يعرفه و يزكّيه . و لا يمكن أن يقتصر بما أُوتي من العلم القليل في ذلك ، لأنّ له مَساساً بكثير من الأشياء السّماوية و الأرضية ، و هو جاهل بحقيقة جُلّها .

و يشهد له تضارب الآراء في معرفتها . و على فرض علمه بها ، يجعل ذلك العلم ذريعة إلى استخدام غيره و تحميل الضّئيم عليه ، كما هو المشهود من تكالب الجوامع الذين لم يستضيئوا بنور الوحي ، و لم يلجأوا إلى ركن النبوة ، فهُم بُعدُ في أمر مَرِيج لا نظام له .

و إلى ذلك يشير قوله تعالى ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَ مُنْذِرِينَ لِّئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُبَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَ كَانِ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾^(١) إذ لو كان العقل الإنساني بما أُوتي من العلم الطفيف كافياً في الإهتمام إلى النظام المعقول المُتَزَه عن الجور و الفساد لَتَمَتَّ

حجّة الله على الناس ، ولما كان لهم على الله حجّة ، ولما احتيج إلى الرّسل المبشرين والمُنذرين .

وهكذا قوله تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْ لَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى﴾^(٢) وقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^(٣) وغير ذلك من النصوص القرآنيّة الهاتفة ؛ بأنّ العقل سراج لاصراط ، وأنّه نفسه لو خلّي وفطرته السليمة يدعو إلى النّبوة ويدرك ضرورتها .

كما أفاد مولانا الرضا عليه السلام في قوله : «فإن قال قائل : لِمَ أَمَرَ الخلق بالإقرار بالله وبرُسله وبِحُججه ، وبما جاء من عند الله عزّوجلّ ؟ قيل : لِإِعْلَالِ كثيرة منها : أنّ مَنْ لم يُقر بالله عزّوجلّ ؛ لم يَجْتَنِبْ معاصيه ، ولم يَنْتَهَ عن إرتكاب الكبائر ، ولم يُراقِبْ أحداً فيما يشتهي ويستلذُّ عن الفساد والظلم . وإذا فعل الناس هذه الأشياء وارتكب كلّ إنسان ما يشتهي ويهواه من غير مُراقبة لأحد ؛ كان في ذلك فساد الخلق أجمعين ، وثُوبُ بعضهم على بعض ، فغصبوا الفُروج والأموال ، وأباحوا الدماء والنساء ، وقتل بعضهم بعضاً من غير حقٍّ ولا جُرم ، فيكون في ذلك خراب الدنيا وهلاك الخلق وفساد الحرث والنسل .

ومنها : أنّ الله عزّ وجلّ حكيم ، ولا يكون الحكيم ولا يوصف بالحكمة إلا الذي يحظرُ الفساد ويأمر بالصّلاح ويَزرِجُ عن الظلم وينهى عن الفواحش ، ولا يكون حظر الفساد والأمر بالصّلاح والنهي عن الفواحش إلا بعد الإقرار بالله عزّ وجلّ ، و معرفة الأمر والنهي . ولو تُرك الناس بغير إقرارٍ بالله عزّ وجلّ ولا معرفته ؛ لم يَثْبُت

١ . سورة الإسراء ، الآية ١٥ .

٢ . سورة طه ، الآية ١٣٤ .

٣ . سورة الرعد ، الآية ٧ .

أمرٌ بصلاح و لانهي عن فساد، إذ لا أمر و لانهي.

و منها: إنّا وجدنا الخلق قد يُفسدون بأمور باطنة مستورة عن الخلق، فلولا الإقرار بالله و خشيته بالغيب؛ لم يكن أحدٌ إذا خلا بشهوته و إرادته يُراقب أحداً في ترك معصية، و انتهاك حُرمة و ارتكاب كبيرة، إذا كان فعَلَه ذلك مستوراً عن الخلق غير مُراقب لأحد، فكان يكون في ذلك خلاف الخلق أجمعين. فلم يكن قوام الخلق و صلاحهم؛ إلا بالإقرار منهم بعليم خبير يعلم السرّ و أخفى، أمر بالصّلاح، ناه عن الفساد، و لاتخفى عليه خافية، ليكون في ذلك انزجارٌ لهم عمّا يخلّون به من أنواع الفساد^(١).

ثم إنّ هذه العلل ليست على مساق واحد، إذ مفاد بعضها؛ أنّه لو لا الوحي و النبوة لَلَزِمَ فساد الخلق و الحرث و النسل - و في تلك خراب الدنيا - كما أشار إليه سبحانه ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾^(٢) و لعله يمكن أن يتوهم الإكتفاء في الصيانة عن الفساد بنوع من القوانين الموضوعية.

و مفاد بعضها؛ أنّه لولا النبوة لزم أن لا يكون الله سبحانه حكيماً، لأنّ الحكمة تقتضي المنع عن الفساد، و توجب الأمر إلى الصّلاح، و تهدي الناس أيضاً إلى ما هو خير كثير بمعناه الجامع لأيّ كمال، و هذا برهان تامّ على النبوة.

و مفاد بعضها؛ أنّه لولا النبوة - الناطقة بأنّه إن تجهر بالقول فإنّه يعلم السرّ و أخفى - للزم فساد الباطن المستور عن الخلق، الخارج عن حريم القوانين البشرية، فلا يبلغ الإنسان كماله السامي - الذي خُلِقَ لأجله - من نيل البركات التي لانفاد لها، حسبما أفاده أيضاً مولانا الرضا عليه السلام «إنّه أوحى الله سبحانه إلى نبيّ من الأنبياء إذا أطعت رضى، و إذا رضىت بارتكبت و ليس لبركتي نهاية، و إذا عصيت غضبت، و إذا

١. مسند الإمام الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٤٥.

٢. سورة الروم، الآية ٤١.

غَضِبْتُ لَعْنَتْ وَلَعْنَتِي تَبْلُغُ السَّابِعَ مِنَ الْوَرَى»^(١).

و حيث أَنَّ الإنسان موجود يكدح إلى رَبِّهِ كدحاً قَيْلَاقِيهِ ؛ فلا بدَّ له من صراطٍ و هادٍ مستقرٍّ على ذلك الصراط ، يسلك هو نفسه على ذلك الصراط ، و يدعو الناس أيضاً إليه ، إذ بدون الصراط لا يمكن السلوك إلى الله ، و بدون الهادي - الذي يسير هو على متن ذلك الصراط - الذي يكون أسوة للناس ، لا يمكن الوصول إليه سبحانه .

و لما لم يمكن مشاهدة الله سبحانه ، و لا يتيسَّر لأحد مشافهته ؛ فلا بدَّ من رسولٍ بينه و بين خلقه ، معصومٍ في جميع مراحل الرسالة ؛ من تلقِّي الوحي ، لأنَّه يتلقَّاه من لَدُنْ حَكِيمٍ عليمٍ لا مجال للبطلان و الشكَّ و نحو ذلك هناك ، و من ضبط ما تلقَّاه و حفظه بلا نسيان ، لأنَّه مسدَّد بمثل قوله تعالى ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾^(٢) ، و من إملاء ما تلقَّاه و حفظه و إبلاغه بلا نقص و لازيادة و لاضنَّة على الغيب ، لأنَّه مؤيَّد بمثل قوله تعالى ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٣) و بمثل قوله سبحانه ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾^(٤) ، و من السيرة العملية المصونة عن أيَّة زلَّة تجاه تلك السيرة العلمية المعصومة عن أيِّ خطأ ، لأنَّه مُزَكَّى بمثل قوله تعالى ﴿إِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾^(٥) إذ لو لم يكن معصوماً في شيء من عقله ؛ النظري و العملي ، كما كان رحمة للعالمين و قدوة لهم .

و إلى ذلك أشار مولانا الرضا عليه السلام «فإن قال قائل : فَلِمَ وجب عليهم معرفة الرُّسل و الإقرار بهم و الإذعان لهم بالطَّاعة؟ قيل : لأنَّه لما أن لم يكن في خلقهم و قواهم ما يُكمِّلون به مصالحهم ، و كان الصانع متعالياً عن أن يُرى ، و كان ضعفهم و عجزهم

١ . مسند الإمام الرضا عليه السلام ، ج ١ ، ص ٤٨ .

٢ . سورة الأعلى ، الآية ٦ .

٣ . سورة النجم ، الآية ٣-٤ .

٤ . سورة التكوين ، الآية ٢٤ .

٥ . سورة القلم ، الآية ٤ .

عن إدراكه ظاهراً؛ لم يكن بُدُّ لهم من رسولٍ بينه وبينهم معصومٍ يُؤدِّي إليهم أمره و
 نهيه و أدبه، و يقفهم على ما يكون به إحراز منافعهم و مضارهم. فلو لم يجب
 عليهم معرفته و طاعته، لم يكن لهم في مَجِيّ الرّسول منفعة و لاسدُّ حاجة، و لكان
 يكون إتيانه عبثاً لغير منفعة و لاصلاح، و ليس هذا من صفة الحكيم الذي أتقن كل
 شيء^(١). حيث أنّه عليه السلام وصف الرّسول بالعصمة المطلقة الشاملة لجميع مراحل
 الرسالة و شؤونها.

و هذا هو البرهان على أصل النّبوة و ضرورتها، من دون خصيصة لرسولٍ معيّن و
 لا في مكانٍ محدود أو عصرٍ مشخّص كما أفاده مولانا الصادق عليه السلام بعد إقامة الدليل
 على ذلك بقوله «ثمّ ثبت ذلك في كلّ دهر و زمان ممّا أتت به الرّسل و الأنبياء من
 الدلائل و البراهين، لِكَيْلَا تخلو أرض الله من حُجّة يكون معه علمٌ يدلُّ على صدق
 مقالته و جواز عدالته»^(٢) لأنّ النّبوة الخاصّة حيث أنّها وصف شخصيٍّ خارجيٍّ؛
 لا يمكن البرهان الفلسفي عليها، لعدم جريانه في الموجودات الجزئية - إذ لا يؤلّف إلّا
 من مقدمات ضروريّة ذاتيّة كليّة دائمة -.

ثمّ إنّ استيفاء المقال في النّبوة و العصمة و الإعجاز و ضرورة ذلك كلّ، و أنّه لا بدّ
 من إنسانٍ إلهيٍّ سانٍّ للناس ما يهديهم إلى كمالهم السامي، و لا بدّ و أن يكون
 معصوماً عن أيّ نقص ضارٍّ في الرسالة و الهداية، و لا بدّ و أن يكون له معجزة تدلّ
 على صدق دعواه، و بيان أنّ المعجزة لا تباين النظام العلويّ و أنّ بين الإعجاز و صدق
 الدّعوى ربطاً ضرورياً، و أنّه لا يمكن أن يظهر بيد المُتنبّي الكاذب، و أنّه لا يصير
 مغلوباً لأحدٍ، و غير ذلك من فروع هذا المبحث؛ على ذمّة الفصل الثاني الكافل
 لها، و نتعرّض له بمثّه تعالى.

١. مسند الإمام الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٥٠.

٢. الأصول من الكافي، ج ١، ص ١٦٨، باب الإضطرار إلى الحجّة، الحديث ١.

الفصل الثاني:

في طريق اثبات النبوة لمن يدعيها

إنّ البحث عن النبوة إنّما يتمّ في بيان أنّها - أي النبوة - ما هي ؟ و أنّها هل هي ؟ و أنّها كيف يمكن أن يصير الإنسان نبياً ؟ و أنّها كيف يمكن اثباتها و العلم بتحقيقها خارجاً ؟ و غير ذلك ممّا هو المبحوث عنه في باب النبوة ، و لسنا الآن بصدد استيفاء المقال فيه .

و قد أُشير إلى تعريفها و إلى ضرورتها تارةً من ناحية العلة الفاعليّة ؛ و هو كون الله سبحانه تعالى حكيمًا أتقن كل شيء حسبما أفاده مولانا الرضا رحمته الله ^(١) . و أخرى من ناحية العلة الغائيّة ؛ و هو رجوع الإنسان إلى الله سبحانه و بقاءه هناك أبداً ، حيث أنّ ضرورة المعاد و الهدف الغائي توجب ضرورة الطريق الموصلة إليه - و هي الشريعة التي لا بدّ لها من شارع سَمَويٍّ - فمن اعترف بتلك الغاية لا بدّ و أن يعترف بالصراف المستقيم المنتهي إليها ، و مَنْ أنكرها فله انكار الطريق أيضاً ، كما هو المأثور عن منكري النبوة القائلين بأنّه ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ ^(٢) .

و لقد تصدّى بحث معرفة النفس من الفلسفة الإلهيّة لبيان أنّ النفس الإنسانية كيف تتكامل بعناية إلهيّة حتى تصل إلى مقام النبوة .

١ . مسند الإمام الرضا رحمته الله ، ج ١ ، ص ٥١ .

٢ . سورة المؤمنون ، الآية ٣٧ .

والذي يُهْمُّنا الآن هو الكلام في أمرين :

أحدهما : إنه بماذا يثبت للنبي أنه صار نبياً ، وإنَّ ما أُوتيته هو النبوة ، وإنَّ الذي آتاه إياها هو الله سبحانه أو مَلَكٌ من ملائكته بإذنه ، وإنَّه لا يكون من دِعايات قواه الخيالية والوهمية ، ولا من وساوس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس ، وإنَّ الذي تمثّل له لا يكون شيطانياً؟ وما إلى ذلك من فروع الضلال وصور الغي .

و ثانيهما : إنه بماذا يثبت للناس المُرسَل إليهم إنَّ دعوى النبوة والرسالة حقٌّ لا ريب فيه ، وإنَّه نبيٌّ سماويٌّ ولا مُتنبِّي أرضيٌّ ، وإنَّه مُخْبِرٌ عن الله سبحانه فيما يقول وليس بِمُفْتِرٍ عليه ولا مُتَقَوِّلٌ؟

والجامع بين هذين الأمرين ؛ هو بيان طريق اثبات النبوة والعلم بها — سواء في ذلك الرسول والمُرسَل إليه — إذ يجب على الكل أن يؤمنوا بذلك ، فكما إنَّ الناس المُرسَل إليهم مكلفون بأن يؤمنوا بأنَّ ما جاء به ذلك المُدَّعي حقٌّ لأمرية فيه ، كذلك يجب على نفس المُدَّعي أن يؤمن بما أنزل عليه . ومن المعلوم إنَّ الايمان بشيء يتوقّف على العلم بأنّه جاء من عند الله فقط ، لأنَّ الإنسان الموحد لا يعبد إلا إياه ، ولا يطيع أحداً سواه — إذ لله الدين واصباً وله الدين خالصاً — و حيث أنَّ درجات الايمان بشيء بحذاء درجات العلم به ؛ فأقوى الناس ايماناً بالنبوة هو أعرفهم بها ، كما أنَّ أجهل الناس بها هو أشدّهم إنكاراً لها . فاتضح بذلك ضرورة البحث عن طريق اثباتها وهو في ما يلي :

الأمر الأوّل:

في أنّه كيف يعلم النبي أنّه صار نبياً؟

كما أنَّ بعض العلوم الحصولية أوّلِيَّ بذاته لا يتطرّقه الشك أصلاً ، فهو غنيٌّ عن إقامة الدليل عليه ، لأنّه الدليل الأساسي والبرهان المبدئي على غيره — إذ ليس لغيره

من الظهور ما ليس له ، حتى يكون ذلك الغير هو المظهر له - كذلك بعض العلوم الحضورية مشهود بذاته لا تنطرقه الشبهة أبداً ، فهو في غنى عن شهوده بغيره - إذ ليس لذلك الغير من الشهادة ما ليس له حتى يكون هو الشاهد عليه - ففي العلوم الشهودية ما هو المشهود الأولي المصون عن الحجاب ، و لا يمكن الإستشهاد له لغنائه عنه ، كما لا يمكن الإستدلال المفهومي عليه في منطقة الشهود ، إذ لا مجال للعلم الحسولي في حوزة العلم الحضورى - إذ لا تصوّر هناك و لا تصديق ، فلا دليل له و لا برهان عليه مادام الشهود شهوداً - و إن يمكن الإستدلال عليه بعد ترجمته بالعلم الحسولي و لبسه بلباس المفهوم الذهني . نعم هو بنفسه حجاب نورى لا يشاهده إلا الأوحدي من الإنسان المتكامل الذي يخرق بصر قلبه حجب النور ، و يصل إلى معدن النبوة ، و يصير روحه متصفاً بها متحداً معها ؛ فحينئذ لا ريب هناك حتى يزول بشهود آخر .

و السر في ذلك ؛ هو إن الشك إنما يتطرق فيما يكون للباطل هنالك مجال - إذ الفرد المشكوك إنما يردّد أمره بين الحق و الباطل الذي يشته به - فإذا لم يكن للباطل طريق إلى موطن خاص أصلاً ، و كان جميع ما هناك حقاً لا شريك له و لا شبه له ؛ فأى موجود هناك يكون حقاً ، و أى شهود هناك يكون شهوداً إلهياً ، كما أنه لو فرض موطن لا يكون للحق هناك مجال - لأنه باطل كله - فأى موجود هناك يكون باطلاً سراباً ، و لا وجه للريب أصلاً إذ الشك إنما هو دوران علمي بين ذا و ذاك ، فالمشكوك شيء يدور أمره بين الحق و الباطل ، فإذا انحصر ما يوجد في موطن خاص في الحق - كما في الفرض الأول - أو في الباطل - كما في الفرض الثاني - فلا مجال للشك فيه أصلاً ، إذ لا ثاني حتى يدور الأمر بين الأول و بينه .

و حيث أن موطن النبوة و حي خاص رباني له تجرّد عقلي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ

يَدِّيهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ»^(١) أصلاً؛ فلامجال للبطلان هنالك الذي لا ولاية فيه إلا للحقّ المحض، ولايمسّ كرامته يد الخيال والوهم من داخل، ولايد الشيطان المغويّ من خارج - إذ الوهم محجوبٌ عن شهود العقل المجرد فلايمكن تشيطنه، كما أنّ الشيطان مرجومٌ هناك فلايمكن أن يستمع شيئاً ويسترق، لأنّ هناك شُهباً راصدةً فمن أراد أن يستمع يجد له شهاباً رصداً، ولذا اعترف الشيطان بعجزه عن إغواء المُخلّصين من عباده - فإذا كان هناك مقام مكنون لايمسه إلا المطهّرون فلا مجال فيه للوث الباطل رأساً، فمعه لايتطرق إليه الشك أصلاً، فإذا لم يكن هناك للشك مجالٌ فلاحاجة فيه إلى البرهان - إذ لاجهل حتى يرتفع به، ولاشك حتى يزول بالدليل - فوجوده هو بعينه اثباته. فمن ناله فقد تيقّن به لأنّ الله سبحانه وهب له كمال الإنقطاع إليه فلايرى إلا الحقّ الناشي من الله تعالى - إذ المُفَيض لايضلّ ولاينسى، والمُستفيض معصوم بعصمة لانفصام لها، فلايفرض هناك الشك، لأنّ ذلك المقام هو بنفسه ميزانٌ يوزن به الأشياء، فلايحتاج إلى ميزان آخر - فإذا بلغ الإنسان الكامل حدّاً خاصاً يوحى إليه، يصير هو بنفسه متّحداً مع ذلك المقام المحمود، فحينئذٍ لامجال للشك - لأنّ ثبوت الشيء لنفسه وشهوده إيّاها بيّنٌ لا مِرْيَةَ فيه - إذ ليست النبوة وصفاً اعتبارياً يدور أمره مدار الاعتبار كسائر المناصب الاجتماعية، ولاحالاتاً طارئاً يسنح تارة ويغيب أخرى، بل هو وجود تكوينيّ يتحدّ معه النّفس النبويّة وتصير هي بعينها إيّاها، فمعه تكون على بينةٍ من ربّه بلاحجاب.

و يؤيّد ذلك كلّ ما رُوي عن مولانا الصادق عليه السلام من أنّ الرسول هو «الذي يظهر له المَلَك فيكلمه، والنبيّ هو الذي يرى في منامه، ورُبّما اجتمعت النبوة والرسالة لواحد» إلى أن قال السائل: قلتُ له: كيف يعلم أنّ الذي رأى في النوم حقٌّ وأنّه من

الْمَلَكُ ؟ قَالَ عليه السلام : «يُوفَّقُ لَذَلِكَ حَتَّى يَعْرِفَهُ» ^(١).

و لعل سرَّ اختصاص السؤال بالنوم ؛ هو تَنَبُّه السائل بأنَّ اليقظة مصنونة عن الشك ، و إنما المحتمل تطرُّفه حال النوم فأجيب بأنَّه و اليقظة سواء ، لأنَّ النَّبِيَّ يَقْظَان دَائِماً - إذ النبوة نفسها يقظة - كما قال رسول الله ﷺ : «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ تَنَامُ عَيْنُونَا وَ لَا تَنَامُ قُلُوبُنَا ، وَ نَرَى مِنْ خَلْفِنَا كَمَا نَرَى مِنْ بَيْنِ أَيْدِينَا» ^(٢).

و حيث أنَّ اليقظان مصون عن الغفلة و سبات العقل المُمَيِّز ، و أمَّا النَّائم فليس كذلك ؛ فلذا سئل عن ما يرى في النوم و الجواب بأنَّه يُوفَّق له - أي يحصل له ما يفرق به بين الحقِّ و الباطل - و قد عدَّ القرآن التقوى ميزاناً للفرق بينهما ، حيث قال سبحانه : ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَاناً﴾ ^(٣) فكيف بمن هو أتقى الناس و أقدرهم على الفرقان .

و بالجملة الناس نيامٌ إذا ماتوا انتَبَهُوا ، و أمَّا الأنبياء عليهم السلام فهم أيقاظٌ دائماً لا تأخذ قلوبهم سِنَّةً و لانوم و إن كان أبدانهم و عيونهم تنام .

و هكذا يؤيِّد ما تقدَّم من صيانة مقام النبوة عن الشك ما رُوي عن مولانا الصادق عليه السلام ، إنَّ السائل قال : كيف عَلِمَتِ الرُّسُلُ أَنَّهَا رُسُلٌ ؟ قال عليه السلام : «كُشِفَ عَنْهَا الْغَطَاءُ» ^(٤) إذ كشف الغطاء عبارة عن رفع أيِّ حجاب نورِيٍّ و غيره ، فمعه لامجال للشك . فحيثُ لا احتياج إلى البرهان الحسولي و لا إلى الشهود الحضورى حتى يكون ذاك دليلاً عليه أو هذا شاهداً له ، إذ لاحجاب حتى يرتفع بالدليل ، و لا غطاء حتى يكشف بالشاهد ، و لا غبار عليه حتى يثور بالنفخة ، و ليس ببعيدٍ حتى يقترب

١ . الأصول من الكافي ، ج ١ ص ١٧٧ ، باب الفرق بين الرسول و النبي و المُحدَّث ، الحديث ٤ .

٢ . بحار الأنوار ، ج ١١ ، ص ٥٥ .

٣ . سورة الأنفال ، الآية ٢٩ .

٤ . بحار الأنوار ، ج ١١ ، ص ٥٦ .

بالدليل ، وليس بغائب حتى يحضر بالشاهد ، ولذا لا يكذب الفؤاد ما رأى ، ولا يزيغ البصر ولا يطغى ، إذ لا يحول بين النبي ونبوته شيء . فكما أن النبوة نفسها لا تشك أنها نبوة ، كذلك النبي لا يشك حيثئذ في صيرورته نبياً .

و كما أن المَلَك لا يشك في أن الذي يلقي إليه هو وحى إلهي ، لا هاجس نفساني ولا خاطر شيطاني ، لأن ذلك المقام السامي فوق أن يتدنس بشيء من الهواجس النفسانية أو الخواطر الشيطانية - إذ العالي لا ينظر له إلى السافل ، والسافل لا مطمح له في العالي - ولذا يفعلون ما يؤمرون بلا احتياج إلى الدليل أو الشاهد ، - فكذلك النبي لا يكون أقل منه درجة لو لم يكن أفضل منه ، كيف ؟ والنبوة نور إلهي يسعى بين يدي النبي ويمينه ، بل الولاية كذلك أيضاً .

و لعله لذا قال مولانا أمير المؤمنين عليه السلام : « مَا شَكَّكَتُ فِي الْحَقِّ مُذْ أُرِيتُهُ ، لَمْ يَوْجَسْ مُوسَى عليه السلام خِيفَةً عَلَى نَفْسِهِ بَلْ أَشْفَقَ مِنْ غَلْبَةِ الْجُهَالِ وَ دَوَلِ الضَّلَالِ »^(١) إذ إراءة الحق لا تكون إلا من الله سبحانه - إذ الحق من ربك وليس من غيره أصلاً - فيصير من تلقاه من الله سبحانه متحققاً بنفس ذلك الحق المُفاض عليه ، فيدور معه حيثما دار ، ولا ينظر إلا إليه فيكون نظره حقاً .

و أما سرُّ إيجاس موسى الخوف في نفسه ، كما قال سبحانه : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾^(٢) فهو ليس لأنه عليه السلام قد شك ثم خاف ، بل كان على بينة من ربه متيقناً بأن ما أتى به معجزة إلهية ، وأن ما أتوا به سحرٌ ﴿ سَحَرُوا بِهِ أَعْيُنَ النَّاسِ وَأَسْتَرْهَبُوهُمْ ﴾ ولكنه عليه السلام خاف من جهل الناس ، حيث أنه لو اشتبه الأمر عليهم ، ولم يقدروا على المميز بين الحق والباطل ؛ غلب هناك دولة الضلال و ظهر دولة الجهالة .

و يؤيد هذا التفسير - الذي ظاهره أنيق و باطنه عميق - قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا لَا تَخَفْ

١ . نهج البلاغة ، ص ٥١ .

٢ . سورة طه ، الآية ٦٦ .

إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى * وَ أَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كِبَيدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى * فَأُلْفِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى ^(١) لظهوره في أنّ الخوف كان من غلبة الجهل على العقل و الضلال على الهداية ، لا على نفسه ، لأنّ ضيائه عليه السلام فيه اليقين ، و دليله سمت الهدى الساعي بين يمينه و يديه ، يدور هو معه حيثما دار .

و بذلك يظهر سرّ ما هو دارج في السنة الأنبياء و الأولياء عليهم السلام « ما كَذَبْتُ و لَا كُذِّبْتُ » ^(٢) لأنّ معناه ؛ هو إنّ الوحي الإلهي الذي يتلقاه النبيّ و الولي ، حقّ لا باطل فيه ، إذ ليس هناك نقص في الفاعل ، و لا عيب في القابل ، و لا كذب هنالك أصلاً لا كذب خبري و لا كذب مخبري ، لأنّ المخبر هو أصدق القائلين ، إذ ﴿ مَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ ، و المُستمع هو صديق لا يحوم حوله شائبة الكذب ، لأنّه ﴿ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ ﴾ حتى لا تستضيء من الشمس في الغداة ﴿ وَ لَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ حتى لا تستنير منها في الآصال ، بل ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيّ وَ لَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُوِّرَ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ من النبيين و الصديقين ، و الشهداء و الصالحين .

(فِتْبَيْنٌ مِمَّا تَقَدَّمَ)

أولاً: إنّ المشهود العيني - كالمفهوم الذهني - قد يكون أولي الشهود ، غنياً عن الإستشهاد .

وثانياً: إنّ النبوة نفسها نورٌ بين يدي النبيّ الذي تكون كلتا يديه يميناً .

١ . سورة طه ، الآيات ٦٧ - ٧٠ .

٢ . نهج البلاغة ، ص ٥٠٢ ، باب المختار من حكم أمير المؤمنين عليه السلام ، رقم ١٨٥ .

وثالثاً: إنّ الباطل لا يتطرق إلى التجرد العقلي، إذ ليس للشيطان أزيد من التجرد الوهمي.

ورابعاً: إنّ الشك لا يسنح فيما لا مجال للبطلان هناك أصلاً، إذ ليس فيه ما يشبه الحق.

وخامساً: إنّ النبوة وجودها اثباتها، فهي الشاهدة على نفسها بدون الحاجة إلى شاهد خارجي.

وسادساً: إنّ الكلام الإلهي - مادام يكون كلاماً إلهياً - مُنَحَفَظ الربط إليه سبحانه، يكون مصوناً عن تطرّق الوهم واستراق الشيطان - سواء كان وحياً بلا واسطة، أو من وراء حجاب، أو بإرسال الرسول الذي يوحي ذلك الرسول ما يشاء بإذنه - إذ في جميع هذه المراحل يكون الكلام منسوباً إليه سبحانه بنسبة خارجية قاطعة لتطرّق أيّ دسّ، و سنوح أيّ تحريف. و لاتفافوت بين هذه الأقسام في أصل الصيانة عن تطرّق الباطل، وفي النزاهة عن الشك، و إن كان بينها ميز في درجة الوجود شدة وضعفاً.

وسابعاً: إنّ حديث وَرَقَةَ بن نَوْفَل^(١) و ما يضاويه، مما يدل على عدم تبيين وحي النبوة لرسول الله ﷺ، و أنّه لم يكن على يقين من أنّ ما ألقي إليه و شاهده هو المَلَك النازل بالوحي حتى اطمئنّ بقول وَرَقَةَ بن نَوْفَل أو غيره؛ إفكٌ مُخْتَلَقٌ، لقيام ضرورة العقل على خلافه.

و ثامناً: إنّ القول بأنّ الأنبياء و الأولياء بمعجزاتهم و كراماتهم حجج الله على خلقه و شهداؤه عليهم، و لكنّ البراهين العقلية و الأنوار الإلهية حجج الله على ذواتهم و بواطنهم، كما قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾^(٢)

١. السيرة النبوية، لابن هشام، ج ١، ص ٢٣٨.

٢. سورة الأنعام، الآية ٨٣.

٣. شرح أصول الكافي لصدر المتألهين =، ص ٤٣٨.

لابدّ و أن يرجع إلى ما تقدم من أنّ العلم الحصري و البرهان العقلي لا يتعدّى حدّ النفس و لا يبلغ مرحلة العقل المحض ، و أنّ المشهود العيني قبل أن يترجم عنه بالمفهوم الحصري وجودٌ خارجي لا يمكن البرهان المفهومي عليه ، و أنه بنفسه بيّنة إلهية غنية عن الإستشهاد عليه - كما أنّه مُستغني عن الإستدلال عليه - نعم هو بذاته حجة الله على النبيّ بما أنّه إنسانٌ مكلف - كغيره من آحاد المكلفين - .

و لا يتوقّف ذلك على أن يكون المشهود معجزة بالمعنى المعهود منها ، بحيث يتحدّى النبيّ به ، و يعجز الناس عن الإتيان بمثله - كقلب العصا حيّة - بل يمكن أن لا يكون ما شاهده النبيّ بادئ الأمر معجزةً إصطلاحيةً ، و هو مع ذلك كان على يقين من ربّه نحو ما شاهده رسول الله صلى الله عليه وآله في بدو أمره من عدّة آيات من سورة العلق ، حيث أنّها ليس معجزة يتحدّى بها - إذ لم يتحدّد بغير السورة - و هو صلى الله عليه وآله مع ذلك كان على بيّنة من ربّه ؛ بأنّ هذا كلام الله بلا ريب .

و السرّ في هذا ؛ هو ما تقدّم من أنّ نفس الوحي الإلهي و إن كان آية واحدة فهو في مقامٍ مكنونٍ لا يمسه إلّا المطهرون ، و لا يتطرّق إليه البطلان أصلاً ، فلا يحوم حوله الشكّ أبداً ، لأنّه لا ينظر هنالك إلّا بنور الله الذي هو نورٌ لا ظلام فيه .

و تاسعاً : إنّ الولي يمكن أن يعرف ولايته لله تعالى . و إنّ لحاظ نفسه بعين الإستصغار لا ينافي شهود ولايته . كما أنّه ليس من شرطها وفاء العاقبة حتى يناقش بعدم إتّصاحها ، بل المدار الوحيد فيها ؛ هو معرفة الله و اليوم الآخر شهوداً ، مع المواظبة على الطاعات و فعل العبادات و الإجتنباب عن المعاصي و اللذات و الإعراض عن الدنيا و ما فيها ^(١) .

الأمر الثاني:

في أنه كيف يعرف الناس النبي المرسل إليهم؟

قد تقدّم البرهان العقلي على ضرورة النبوة وإنه لا بدّ للناس من نبيٍّ معصوم يسرّ لهم ما يهديهم إلى صراطٍ مستقيم، ويخرجهم من ظلمات الجهل والجور إلى نور العقل والعدل. وإنه لا بدّ وأن يكون ذلك السانّ إنساناً يباشرهم ويأشرونه ليصير أسوة لهم، وليأتسوا به، فلامحالة يكون معروفاً عندهم - كما تقدم عن مولانا الرضا عليه السلام ما يدل على لزومه معرفة الرسول والإقرار به -.

فمدار الكلام هنا؛ هو كيفية معرفة الرسول بعد وجوبها وإمكانها، إذ لو لم تكن معرفته ممكنة لما وجبت.

ثم إن طريق المعرفة؛ إمّا الشهود العرفاني، وإمّا البرهان العقلي، وإمّا الدليل النقلى - المراد به النقل المتواتر أو الواحد المحفوف بالقرائن القطعية - والمهم من هذه الطرق؛ هو البرهان العقلي، إذ النقل وإن كان قطعياً لا يجدي إلّا في النبوة الخاصة لا العامة، إذ لانبئ مفروغ عنه حتى ينقل عنه، لأنّ البحث هنا في اثبات أصل النبوة، لانبوة شخص معيّن قد سبقه نبيٌّ آخر مثله.

وأمّا الشهود العرفاني؛ فهو وإن كان ميسوراً للأوحد من الناس، إلّا أنّه معسورٌ لكافتهم، إذ قلّما يتفق في الأمة من يشاهد ما يشاهده النبي وينكشف له نبوّته بحيث لا يحتاج بعده إلى دليلٍ آخر عقليٍّ أو نقليّ، مضافاً إلى أنّ الميزان في تمييز الكشف الصحيح عن غيره، لغير المعصوم؛ هو العقل. كما أنّ معيار اعتبار النقل القطعي؛ هو العقل، لأنّ حجية المتواتر كحجية المُجرَّب بالعقل. وليس المتواترات وكذا المُجرَّبات قضايا أولية في عرض الأوليات العقلية، بل هي في طولها فتنتهي إليها - أي إلى الأوليات العقلية - فالعقل هو المعيار الوحيد في المعرفة.

ولعله لذا قال مولانا الرضا عليه السلام في جواب إبن السكيت؛ فما حجة الله على الخلق اليوم؟ «العقل يُعرف به الصادق على الله فيصدقّه، والكاذب على الله فيكذّبه»^(١) فيلزم البحث عن كيفية معرفة النبي بالعقل. وذلك إمّا بقيام البرهان العقلي على صدقه مستقيماً من دون الوساطة، أو بقيامه على صدقه مع الوساطة. وبيانه بأنّ للنبيّ أمرين: أحدهما الدّعوة، والآخر الدّعوى. أمّا الدّعوة فحيث أنّه يدعو إلى الله الواحد الخالق البارئ المصوّر الذي ترجع إليه الأمور، وإلى ملائكته وأنبيائه ورسله، وإلى اليوم الآخر من الجنّة والنار وغيرهما من مواقف القيامة. وهذه هي الدّعوة.

وأمّا الدّعوى فحيث أنّه يدّعي النبوة، وأنّه يوحى إليه دون غيره، وأنّه يشاهد الملك النازل بالوحي، وأنّه رسول يبلغ رسالات ربّه من الأحكام والسّنن. والعقل إنّما يعرف صحّة الدّعوة وصدق الإخبار عن الأصول العينية والمعارف الكلية بالبرهان، فإن وافقته، يحكم بصحّتها وصدق الخبر عنها. وإن خالفته؛ يحكم بطلانها وكذب الخبر عنها. وبهذا يمتاز النبيّ الصادق عن الله عن المُتنبّي الكاذب المُفتري عليه سبحانه، كما أفاده مولانا الرضا عليه السلام.

والشاهد على هذا القسم من المعرفة العقلية؛ هو الحوار العقلي الدّارج بين الأنبياء والأمم، وإقامة البرهان على صحّة الدّعوة، ومطالبة البرهان العقلي من المُلحدّين وغيرهم من عبدة الأوثان ومنكري المعاد، وغير ذلك ممّا يرجع إلى أصول الدّين، أو أمّهات الأخلاق الفاضلة كالعدل والإحسان والتواضع ونحوها.

والذي ينبغي التنبّه له؛ هو إنّ صحّة الدّعوة وصدق الخبر فيما يرجع إلى الأصول، لا يستلزم صحّة الإدّعاء وصدق المُخبر فيما يرجع إلى نبوّته وسائر ما يتفرّع عليها من القوانين والأحكام التّعبدية، لأنّ العقل في هذا القسم المبحوث عنه؛ إنّما

يعرف الخبر الصادق عن الخبر الكاذب، ولامساس لذلك بالمُخبر أصلاً، لأنه يبحث عن طَرَفَي القضية من الربط الخاص بين محمولها وموضوعها من دون ارتباط لها إلى الخارج عنها، وفي هذا المورد ما يقال: «أنظر إلى ما قال، ولا تنظر إلى مَنْ قال» لأنّ المدار في هذا القسم؛ هو خصوص القول مع غَض النظر عن قائله كائناً مَنْ كان، لأنه وإن يكشف عن سوء سريره، إن كان باطلاً - وهو قد تعمّد هذا القول الباطل - إلاّ أنه لا يكشف عن نبوّته، إن كان حقّاً - وهو قد جاء به - إذ لا تلازم بينهما. فكما أنّ كلمة الحق في الحكمة العملية لا تكشف عن حُسن نيّة قائلها - إذ يمكن أن تكون حقّة يراد بها الباطل - كذلك كلمة الحق في الحكمة النظرية لا تكشف عن قداسة عقل قائلها وعصمته، وإنّه تلقّاها من لَدُن حكيمٍ عليمٍ - إذ يمكن أن تكون حقّة استرقّها هو من موطنها، وتلجّج بها صدره، فنطق بها وهو لا يعرفها حقّ المعرفة، وأراد أن يصطاد بها الناس -.

فالمهمّ هنا؛ هو البرهان العقلي المحض، ولا سهم فيه للمعجزة إلا التأييد. فمن تعقّل دعوته وشاهد إعجازه؛ فهو من المؤمنين حقّاً الذين لا يحركهم العواصف. ومَنْ لم يتعقّل دعوته ولم يبرهن على صحتها، بل اكتفى فيها بمجرد الإعجاز؛ فهو على شفا جُرْف الجهالة والإرتداد.

ولذلك ترى غير واحدٍ من أتباع موسى عليه السلام - الذين لم يتعقّلوا قوله ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ ^(١) وغير ذلك من الأقوال البرهانية، واکتفوا في قبول دعوته إلى التوحيد بمجرد قلب العصا حيّة تَسْعَى - صاروا من أتباع السامري، وارتدّوا عن التوحيد بمجرد أنّه أخرج لهم عَجَلاً جَسَداً له خُوار. وذلك لأنّ منطقهم الإحساس لا العقل، ولذا قالوا لموسى عليه السلام: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ ^(٢)

١. سورة طه، الآية ٥٠.

٢. سورة البقرة، الآية ٥٥.

وقالوا ﴿يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾^(١) إذ لم يعقلوا إن الله سبحانه لا تدركه الأوهام - فضلاً عن الأبصار - وهو تعالى يعلم خائنة الأعين - فضلاً عن أنه يُدرك الأبصار، لأنه لطيفٌ خبيرٌ - ولم يعقلوا إن سنة الوثنيين بترء، لأنه ﴿مُتَّبِعٌ مَا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٢) - كما تقدّم في بيان أميرالبيان عليه السلام -.

فمن تمّ نصاب البرهان العقلي عنده على المعارف الإلهية وآمن بها ؛ فهو مُعْتَمِدٌ على العقل، و مُسْتَظْهَرٌ بالوحي، و جامعٌ بين الحُجَّتَيْنِ الظاهرة والباطنة. و مَنْ لم تقم عنده حجة العقل ؛ فهو مُعْتَمِدٌ على ظاهر الوحي، و مُسْتَظْهَرٌ بالحس، و فاقِدٌ للحجّة الباطنة. و بَيِّنٌ إنْ فاقِد البرهان العقلي، لا يجد شيئاً يعتمد عليه. كما أنّ واجد البرهان العقلي، لا يفقد شيئاً يستظهر به، لأنّ العقل سراج وهّاج يهدي العاقل إلى ما جاء به الوحي.

فتحصّل إن البرهان العقلي وإن كان كافياً في إثبات الأمر الأوّل - وهو صدق الخبر عن المعارف، و صحّة الدّعوة إليها - و لكنّه وحده غير كافٍ لإثبات الأمر الثاني - وهو صدق المُخْبِر عن النبوة، و صحّة دعوى الرسالة - لعدم قيامه على الشخص الخارجي، و لعدم التلازم بين صدق الخبر و صدق المُخْبِر في غير هذا الخبر الذي قام البرهان على صدقه.

فلا يمكن اثبات نبوة شخص معيّن بمجرد البرهان العقلي القائم على صحّة دعوته إلى المعارف النظرية و الحِكم العملية فينحصر طريق معرفة نبوته في الشهود العرفاني أو مشاهدة المعجزة.

أمّا الشهود العرفاني ؛ فقد تقدّم إنّه وإن كان ممكناً لمن رزق التّقوى الخالص، حيث أنّه يرزق الفرقان حينئذ لقوله تعالى ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾^(٣) فبنور

١. سورة الأعراف، الآية ١٣٨.

٢. سورة الأعراف، الآية ١٣٩.

٣. سورة الأنفال، الآية ٢٩.

الإتقاء يتّضح إنّ ذلك الشخص الخارجي نبيّ أرسله الله للنّاس ، لأنّ الذي اتّقاءه حقّ ثقافته ، لأنّفتح له ألف باب ، فلايقع في ضيق الجهالة و ضنك الحيرة أصلاً لقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾^(١) رزقاً معنوياً أو مادياً ويسبغ عليه نعمه ظاهرة و باطنة . ولعلّ ايمان عليّ بن أبي طالب عليه السلام برسول الله صلى الله عليه وآله ، و هكذا ايمان لوط عليه السلام بابراهيم عليه السلام ، و ايمان يحيى عليه السلام بعيسى عليه السلام من هذا القبيل ، و يقرب منه ايمان بعض الخواصّ من الصحابة ، إلا أنّ ذلك في غاية القلّة لصعوبة طريقه الوعة و عقبته الكؤودة .

فالطريقة المعهودة لتشخيص النّبوة الخاصة ؛ هي مشاهدة المعجزة عند انضمامها بمقدّمة عقلية دالّة على التلازم بين صحّة الدّعوى و الإتيان بالمعجزة المصحوبة بالتحدي .

فتمام المقال حيثنذ في جهتين : إحداهما : في أنّ المعجزة ما هي ؟ و أخراهما : في التلازم العقلي بين الإتيان بالمعجزة و صحة دعوى الرسالة ، و أنّه يمتنع ظهورها من غير الرسول ، و أنّه يستحيل أن لايلازم الرسالة و لايكشف عن صدق دعواها ، إذ المفروض امتناع ظهورها عن غيره . كل ذلك باليقين - لاالظنّ لأنّه لأئغني من الحق في الأصول شيئاً - فإذا كان ذلك باليقين ؛ فمّن اعترف فقد حقّ بالبيّنة ، و مّن انكر فقد هلّك بالبيّنة .

(فتبيّن ممّا تقدّم)

أولاً: إنّ معرفة النبيّ ممكنة بل واجبة .

وثانياً: إنّ طريق المعرفة إمّا شهود عرفانيّ ، أو برهان عقليّ ، أو نقل قطعيّ منتهٍ إلى العقل .

و ثالثاً: إنّ للنبّيّ أمرين: أحدهما: الدّعوة إلى المعارف، و ثانيهما: دعوى الرسالة.

و رابعاً: إنّ صحة الدّعوة يمكن أن تعرف بالشهود أو البرهان، و لكن لا تلازم عقليّ بين صحّتها و صحّة دعوى الرسالة، فلا بدّ لإثباتها من دليلٍ آخر.

و خامساً: إنّ صحّة الدّعوى أيضاً يمكن أن تعرف بتّينك الطريقتين؛ الشهود أو البرهان، إلّا أنّ الشهود العرفاني عزيز المنال سيّما في معرفة نبوة شخصٍ خاصّ. و المهمّ هو البرهان العقلي، و ذلك بمشاهدة المعجزة.

و سادساً: إنّ معرفة المعجزة و تشخيصها عن غيرها من الصنائع البديعة و الفنون الغريبة؛ إنّما هو بالعقل. و إنّ دلالتها على نبوة من أتى بها أيضاً بالبرهان العقلي - كما سيأتي -.

و سابِعاً: إنّ الإكتفاء في تصديق النّبي بدعوته و دعواه بمجرد مشاهدة المعجزة، بدون الإستدلال العقلي على دعوته؛ غير سديد لأنّه عرضة للزوال.

و ثامناً: إنّ تمام البحث رهين جهتين: إحداهما: ما يبحث عن معنى الإعجاز، و أخراهما: ما يبحث عن الربط الضروري بينه و بين النبوة.

الجهة الأولى:

في أن المعجزة ما هي؟

إنَّ المعجزة هي آيةٌ خارجةٌ عن العادة و خارقة لها، لم يعهد مثلها و لا يعاد لها شيء - فضلاً عن أن يغلب عليها - فهي و إن كانت غير معهودة، إلاَّ أنَّها لا تكون غير معقولة؛ بأن لا تكون لها علّة موجبة، أو كانت لها علّة كذلك إلاَّ أنَّه لا ربط ضروريّ بينها و بين علّتها، لأنَّ كلّ موجود لا يكون وجوده عين ذاته فهو معلولٌ - كما تقدّم عن مولانا الرضا رحمته الله - فلا يُعقل أن يوجد شيء لا يكون وجوده عين ذاته بلا علّة.

وحيث أن أصل العلّة مستفاد من العقل لا الحسّ لأنّه كما قال ابن سينا: لا يؤدّي إلاَّ إلى الموافاة، و ليس إذا توافى شيئان، وجب أن يكون أحدهما سبباً للآخر، و الإقناع الذي يقع للنفس لكثرة ما يورده الحسّ و التجربة فغير متأكّد^(١). فإذا وجد شيء عند شيء لم يكن صدوره عنه معهوداً، أو منع صدوره عن شيء لم يكن إنفكاكه عنه معهوداً؛ يكون ذلك خرقاً للعادة لا للعلّة لأنّها أمر عقليّ لا ينقضه الحسّ.

كما أن امتناع الترجيح بدون المرجّح أمرٌ عقليّ لا يناقضه الحس من اختيار الهارب إحدى الطريقتين بلا مرجّح، إذ البرهان العقلي قائم في ذلك كلّه بامتناع صدور المعلول بدون علّة أصلاً، أو عن غير علّة - فجميع ما لا يكون وجوده عين ذاته، لا بدّ و أن يستند إلى علّته المنتهية إلى موجودٍ يكون وجوده عين ذاته؛ و هو الله سبحانه

الخالق لكل شيء .

ثم إنَّ الموجود الخارج عن العادة، الخارق لها؛ إمَّا أمر علميَّ يخضع تجاهه العلماء . و على أيِّ حال؛ إمَّا أن يكون له طريقٌ فكريٌّ قابلٌ للتعليم و التعلم، و له مبادئ خاصةٌ حصولية، يُدركها الذهن و يُحلِّلها أو يُركِّبها، و يستنتج منها شيئاً خارقاً للعادة أو لا . و الأوَّل؛ هو ما يُعدُّ من العلوم الغريبة - كالسحر و الطُّلسم و الشعبدة - و ما إلى ذلك ممَّا له طريق فكري دراسي يُدرِّسُ الناس بعضهم بعضاً، و كلُّ يعمل على شاكلته . و الثاني؛ هو ما يُعدُّ من العلوم اللَّدنيَّة - التي تكون مبادئها نفوساً زكية، أذهب الله عنهم الرجس و طهَّهم تطهيراً - و لا طريق إليها للفكر الدَّراسي بل هو كشفٌ وراثيٌّ يورثه أولياء الله بعضهم بعضاً . و يتفرع عليه أنَّه لا يعارض بالمِثل، و لا يغلب بالأقوى منه عند التَّحدي، لأنَّه بإذن الواحد القهار و إن كان كل موجود في الخارج فهو بإذنٍ منه، إلَّا أنَّ المعجزة تصدر من الله الذي يكون بمنزلة العبد في قُرب التَّوافل، حيث أنَّه سبحانه يصير عينه و سَمعه و يده و ... فلا يفرض أن يوجد لفعله مثلاً - فضلاً عن ضدِّ قاهرٍ عليه - ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَ رُسُلِي﴾^(١) ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾^(٢) ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَ لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣).

و صدور مثل هذا الأمر عن وليِّ الله بإذنه؛ إنَّما يكون للهداية إلى الفلاح، لأنَّ الله سبحانه و كذا أوليائه المقربين إليه لا يريدون إلَّا الحقَّ . بخلاف غيره من الأمور المُعجِبة الصادرة عن أرباب الفنون الغريبة، لأنَّها و إن كانت شبيهة بالمعجزة في المبدء المادي أو الصَّوري، إلَّا أنَّها لا تُشبهها في المبدء الفاعلي و الغائي لأنَّ المبدء

١ . سورة المجادلة، الآية ٢١ .

٢ . سورة آل عمران، الآية ١٦٠ .

٣ . سورة يوسف، الآية ٢١ .

الفاعلي في الإعجاز؛ هي النفس الزكية المتقربة إلى الله سبحانه بالنوافل التي يكون الله - الذي هو دان في علوه، و عال في دُنُوّه - بصرها و سمعها و يدها و ... و لأنّ المبدء الغائي فيه هو الفلاح المنتهي إلى لقاء الله تعالى .

و أما السحر و نحوه من العلوم الغريبة؛ فمبادئها الفاعلية هي نفوس شريرة غالباً، و مبادئها الغائية؛ هي زهرة الحياة الدنيا من التفريق بين المرء و زوجته، و إلقاء الفتنة، و الصّد عن سبيل الله و ... فهي متشابهات لابدّ و أن تردّ إلى المعاجز التي هي آيات محكمات هي أمّ الكتاب التكويني - الذي ما فطر الله فيه من شيء - .

فبذلك اتّضح تعريف المعجزة بمبادئها الأربعة المادية و الصورية و الفاعلية و الغائية، و هذا هو أمتن التعاريف، إذ به يؤيد ما تقدّم من أبحاث النبوة و يُصحّح ما يأتي منها .

ثم إنّ تفصيل الأمر في خوارق العادات، و تقسيمها إلى المعجزة و الكرامة و المعونة و الإهانة، و بيان إنّ الأوّل للنبيّ، و الثاني للوليّ، و الثالث للمؤمن العامّي، و الرابع للمُتنبّي - كما نُقل في مُسيلمّة الكذاب و ... - موكولٌ إلى محله ^(١) .

(فِتْيَيْن مِمَّا تَقَدَّم)

أولاً: إنّ المعجزة آيةٌ خارقةٌ للعادة لالنظام العليّة، و إنّها غير معهودة، لأنّها غير معقولة .

و ثانياً: إنّ العليّة ليست محسوسة حتى يستدلّ عليها بالحس، أو يناقضها الحس أو التجربة .

و ثالثاً: إنّ المعجزة العلميّة عند الخواص أثر، و إنّ المعجزة العمليّة عند العوام أنفع .

١ . مفاتيح الغيب، لصدر المتألهين الشيرازي، ص ٤٨٨-٤٨٩ .

و رابعاً: إنّ المعجزة لأطريق فكري إليها، بخلاف غيرها من خوارق العادة كالسحر وغيره من العلوم الغريبة .
و خامساً: إنّ المعجزة تُفارق غيرها باقترانها بدعوى الرسالة، مع التّحدّي و طلب المُبارز.

و سادساً: إنّ المعجزة تفترق عن غيرها من حيث المبدء الفاعلي و الغائي، و إنّ كانت تشترك مع غيرها في الجملة من حيث المبدء المادّي و الصُّوري، كقلب العصا حيّة تسعى المشترك ظاهراً بين ما فعله كليم الله و ما أتى به السّحرة، فسحروا أعين الناس و استرهبوهم، و يُخيّل إليهم من سحرهم أنّ تلك الحبال و العصيّ تسعى .
و سابعاً: إنّ المعجزة لا يماثلها شيء - فضلاً عن أن يظهر عليها شيء - بخلاف غيرها من الخوارق .

و ثامناً: إنّ المعجزة هي الآية المحكمة التي لا بدّ أن ترجع إليها المتشابهات رأساً .

الجهة الثانية:

في التلازم العقلي بين المعجزة

و صحة دعوى الرسالة

كما أنّ كل موجودٍ خارجيّ فهو بهويّته العينيّة؛ آية الرّبوبية بحيث لا يمكن أن يوجد بنفسه، أو يصدر عن غير الله ربّ العالمين، كذلك كلّ موجودٍ خارجيّ خارقٍ للعادة، يكون معجزة؛ فهو آية النّبوة بحيث لا يمكن أن يوجد بنفسه، أو يصدر عن غير النبيّ، وإن كان ما يصدر عنه فهو كغيره من الموجودات الإمكانية مخلوقٌ لله ربّ العالمين.

و لنعم ما عبّر عن المعجزة بالآية - أي آية النّبوة و علامة الرسالة - لأنّها تدلّ بهويّتها العينيّة على أنّ من جاء بها نبيٌّ أرسله الله للناس، و ليست دلالتها عليها كدلالة الأمارات الجعليّة و العلائم الإعتباريّة.

و بيانه؛ بأنّ ما يصحّ على الفرد - لما فيه من الطبيعة البشريّة - يصحّ على أصل الطبيعة أيضاً، و كل ما صحّ على الطبيعة البشرية؛ صحّ على جميع الأفراد المندرجة تحت تلك الطبيعة بما هي، و لا يختص بفرد دون غيره. فإن صحّ امرؤاً على الفرد المُعيّن دون غيره؛ فهو آية عقلية على أنّ صحة صدور ذلك منه لخصيصة تختصّ به، لا لأصل الطبيعة السارية فيه و في غيره من الأفراد، و حيث أنّ تلك الخاصة توجد فيه دون غيره؛ فذلك الأمر إنّما يصحّ منه دون غيره - لأنّ المُسبّب يدور مع السبب حيثما دار -.

و لما كانت المعجزة صادرة من شخص خاص بعينه دون غيره ممن سبقه زماناً أو قارنه كذلك، بحيث لم يعهد مثلها عن أحد ممن ليس بنبي - إذ لو كان لكان، لأن المفروض إنه خارج عن العادة خارق لها، و لأن الدواعي متوفرة على ضبطها - فهذا الإنحصار آية عقلية على أن صدورها من فرد خاص ليس لأنه بشر يأكل ويمشي في الأسواق حتى يقال له: ﴿مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾^(١) بل لخصيصة تختص به؛ وهي أنه يوحى إليه دون غيره.

و لا يمكن أن تكون تلك الخاصة هي نبوغه الفكري و رشدته العقلي، لما تقدم من أن المعجزة ليست أمراً فكرياً يمكن تحصيله بالتعقل، و لما أشير إليه من إمكان صدورها عن فرد آخر مثله في النبوغ الفكري مع أنه يتمتع صدورها عن فرد آخر ليس بنبي، مضافاً إلى أن الناس إنما يؤمنون بالأنبياء عليهم السلام بالمعجزة، و لذا تجهزت النبوة بها، و خضع الناس لديها، و صدّقها القرآن، بحيث يدل دلالة واضحة على أن المعجزة آية عقلية على النبوة، و أن بينهما تلازماً عقلياً، فلو كانت صادرة من غير النبي بأن يكون الآتي بها رجلاً نابعة لا يعهد مثله في النبوغ فلذا جاء بما لم يعهد مثله؛ للزم أن لا تكون معجزة - إذ الصادر من المُنْتَبِي الشرير أمر صناعي، له طريق فكري، كما تقدم - و لكان منافياً لحكمة الله الذي أتقن كل شيء، حيث أنه كيف يمكن أن يأذن أن يخضع الموجود الخارجي لِمُتَنَبِّ ضالٍّ مُضَلٍّ يخرج الناس من النور إلى الظلمات؟

و يصادمه أصل البرهان الذي أقامه مولانا الرضا عليه السلام على ضرورة النبوة إذ لا طريق إلى معرفتها حينئذ، لأن الأمر في مقام معرفتها قد انحصر ظاهراً في المعجزة، و قد فرض صدورها عن أفاك أثيم، فلا تختص بمن لا يضل ولا يغوى و لا ينطق عن الهوى، فلا تكون آية عقلية للنبوة، و هذا باطل عقلاً، كما تقرّر من التلازم العقلي

بينهما، ونقلًا - كما يستفاد من غير موضع من القرآن بأن الربط الضروري بينهما أمرٌ مفروغ عنه - .

فالمعجزة آية عقلية على نبوة مَنْ أتى بها لمن لم يعرفها بنفسها، حسبما تقدّم من أنّ معرفة النبي الذي هو خليفة الله يمكن أن تكون على وزان معرفة المُستخلف عنه .
فكما أنّ معرفة الله سبحانه تقع على وجوه بعضها أعرف من بعض، نحو معرفته تعالى به تعالى بدون الإفتقار إلى الوسطة - وذلك منهج الصّديقين في التوحيد - و نحو معرفته تعالى بمعرفة النفس التي هي المرقاة إلى معرفته تعالى - وذلك منهج مَنْ يسلك في نفسه ليصل إلى بارئه - و نحو معرفته تعالى بمعرفة الموجودات الآفاقيّة التي هي آيات إلهية - وذلك منهج مَنْ يسلك في غيره ليتّهي إلى بارئه تعالى - كذلك معرفة النبي صلى الله عليه وآله تقع على وجوه بعضها أتقن من بعض، نحو معرفة نبوته بنفس النبوة؛ بأن يشاهد العارف ما يشاهده النبي، و يسمع ما يسمعه، إلاّ أنّه ليس بنبيّ، كما قال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: «و لقد كان صلى الله عليه وآله يجاور في كل سنة بحراء، فأراه و لا يراه غيري، و لم يجمع بيتٌ واحد يومئذ في الاسلام غير رسول الله صلى الله عليه وآله و خديجة و أنا ثالثهما. أرى نور الوحي و الرسالة، و أشمّ ريح النبوة، و لقد سمعتُ رنة الشيطان حين نزل الوحي عليه صلى الله عليه وآله، فقلتُ: يا رسول الله ما هذه الرنة؟ فقال صلى الله عليه وآله: هذا الشيطان قد آيس من عبادته، إنك تسمع ما أسمع، و ترى ما أرى، إلاّ أنّك لست بنبيّ و لكنك لوزير، و إنّك لعلّى خير»^(١). هذه هي طريقة الصّديقين في معرفة النبوة.

و يتلوها طريقة مَنْ يعرفها بمشاهدة الإعجاز في نفسه بأن يتصرف النبي المأذون من الله في نفسه؛ بأن يرفع حجابهِ و يكشف غطاءه حتى يسمع تسبيح الحجارة، أو يتصرف فيها بالإحياء بعد موتها، و ما إلى ذلك من الآيات النفسية .

و يتلوها طريقة من يعرفها بمشاهدة الإعجاز في موجود خارجي ؛ من التصرف في جرم سماوي كالقمر، أو أرضي كالبحر والنار والرياح و ... حسبما ورد من قوله تعالى ﴿إِقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾^(١) وقوله تعالى ﴿فَأَضْرَبَ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً﴾^(٢) وقوله تعالى ﴿عَذُّوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ﴾^(٣) وقوله تعالى ﴿يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٤) وقوله تعالى ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِذَارِهِ الْأَرْضَ﴾^(٥) وغير ذلك مما قاله أمير المؤمنين عليه السلام إنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله مخاطباً للشجرة: «يا أيتها الشجرة إن كنتِ تؤمنين بالله واليوم الآخر وتعلمين أني رسول الله صلى الله عليه وآله فانقعلي بعروك حتى تقفي بين يدي بإذن الله ، فالذي بعثه بالحق لا تقعلت بعروقتها ، وجاءت ولها دوي شديد وقصفت كقصف أجنحة الطير حتى وقفت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله مرفرفة ، و ألفت بغصنها الأعلى على رسول الله صلى الله عليه وآله ، و ببعض أغصانها على منكبي ، و كنتُ عن يمينه صلى الله عليه وآله . فلما نظر القوم إلى ذلك قالوا علواً واستكباراً: فَمُرْهَا فليأتك نصفها و يبقى نصفها . فأمرها بذلك فأقبل إليه نصفها كأعجب إقبال وأشدّه دويّاً ، فكادت تلتفت برسول الله صلى الله عليه وآله . فقالوا كُفْراً و عُتْواً: فَمُرْ هذا النصف فليرجع إلى نصفه كما كان ، فأمره صلى الله عليه وآله . فقلتُ أنا : لا إله إلا الله ، إني أول مؤمن بك يا رسول الله صلى الله عليه وآله ، و أول من أقر بأن الشجرة فعلت ما فعلت بأمر الله تعالى تصديقاً بنُبُوتك وإجلالاً لكَلِمَتِكَ»^(٦).

١ . سورة القمر ، الآية ١ .

٢ . سورة طه ، الآية ٧٧ .

٣ . سورة سباء ، الآية ١٢ .

٤ . سورة الأنبياء ، الآية ٦٩ .

٥ . سورة القصص ، الآية ٨١ .

٦ . نهج البلاغة ، الخطبة القاصعة ، ص ٣٠١ .

و لقد أشار إليها و إلى غيرها من المعاجز، شرف الدين أبو عبد الله محمد بن سعيد البوصيري في قصيدته المُسمّاة بـ (الكواكب الدُرّية في مدح خير البرية) المعروفة بـ (قصيدة البردة):

جاءت لِدَعْوَتِهِ الأشجارُ ساجدةً	تمشي إليه على ساقٍ بلا قَدَمٍ
كأنما سَطَرْتُ سَطْرًا لما كَتَبْتُ	فُرُوعُهَا من بَدِيعِ الخَطِّ في اللَّقَمِ
مِثْلُ الغَمَامَةِ أتى سارَ سائِرةً	تَقِيهِ حَرٌّ وَطَيْسٌ لِلهَاجِرِ حَمِي
و ما حَوَى الغارُ من خيرٍ و مِن كَرَمٍ	و كل طرفٍ من الكُفَّارِ عنه عَمِي
ظَنُّوا الحَمَامَ وَظَنُّوا العَنُكُوبَ على	خير البرية لَمْ تَنْسَجِ و لَمْ تَحُمِ
و قَايَةَ الله أَغْنَتْ عَنْ مُضَاعَفَةِ	من الدُّرُوعِ وَ عَنَ عَالٍ مِنَ الأُطَمِ
مَاسَمَنِي الذَّهْرَ ضَيْمًا وَاسْتَجَرْتُ بِهِ	إِلَّا وَنَلْتُ جَوَارًا مِنْهُ لَمْ يُضْمِ
و لا التَّمَسْتُ غِنَى الدَّارَيْنِ مِنْ يَدِهِ	إِلَّا اسْتَمَلْتُ النَّدَى مِنْ خَيْرِ مُسْتَلَمِ
لَا تُنْكِرِ الوَحْيَ مِنْ رُؤْيَاةٍ إِنَّ لَهُ	قَلْبًا إِذَا نَامَتِ العَيْنَانِ لَمْ تَنْمِ
تَبَارَكَ اللهُ مَا وَحَى بِمُكْتَسَبٍ	و لا نَبِيٍّ عَلَى غَيْبٍ بِمُتَّهِمِ
كَمْ أَبْرَأْتُ وَصَبًّا بِاللَّمْسِ رَاحَتُهُ	و أَطْلَقْتُ أَرْبَاً مِنْ رِبْقَةِ اللَّيْمِ
و أَحْيَيْتِ السَّنَةَ الشَّهْبَاءَ دَعْوَتُهُ	حَتَّى حَكَتْ غُرَّةً فِي الأَعْصَرِ الدُّهْمِ
بِعَارِضٍ جَادٍ أَوْ خِلَتْ البِطَاحُ بِهَا	سَيِّبًا مِنْ اليَمِّ أَوْ سَيِّلاً مِنَ العَرَمِ ^(١)

و بالجملة إن المعجزة تلازم النبوة عقلاً و تكشف عنها. و الإستدلال بها عليها برهان عقليٌّ مورث لليقين. بعد التنبيه بما مرّ في تفسير المعجزة، و في بيان التلازم العقلي بينها و بين النبوة عارفاً بامتناع صدورهما عن غير النبي - سواء كان في الحال، أو طرفيه من الماضي و الغابر القادم -.

و الذي يدلّ على ما تقدم و يشرحه وافيّاً؛ هو ما أفاده مولانا الرضا عليه السلام في سرّ تنوّع المعجزة، و إنّ لكلّ نبيّ إعجازاً خاصّاً، حيث قال ابن السكّيت له عليه السلام: لِمَاذَا بَعَثَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ موسى بن عمران بالعصا و يده البيضاء و آلة السحر، و بعث عيسى بالطّب، و بعث محمّداً عليه السلام بالكلام و الخطب؟ فقال له أبو الحسن عليه السلام: «إنّ الله تبارك و تعالى لَمَّا بعث موسى عليه السلام، كان الأغلب على أهل عصره السّحر فأتاهم من عند الله عزّ و جلّ بما لم يكن في وُسع القوم مثله، و بما أبطل به سحرهم، و أثبت به الحجّة عليهم. و إنّ الله تبارك و تعالى بعث عيسى عليه السلام في وقتٍ ظهّرت فيه الزّمانات، و احتاج الناس إلى الطّب، فأتاهم من عند الله عزّ و جلّ بما لم يكن عندهم مثله، و بما أحيا لهم الموتى، و أبرأ لهم الأكمه و الأبصر بإذن الله، و أثبت به الحجّة عليهم. و إنّ الله تبارك و تعالى بعث محمّداً في وقتٍ كان الأغلب على أهل عصره الخطب و الكلام (و أظنّه قال: و الشعر) فأتاهم من كتاب الله عزّ و جلّ و مواعظه و أحكامه ما أبطل به قولهم، و أثبت به الحجّة عليهم». فقال ابن السكّيت: تالله ما رأيْتُ مثلك اليوم قطّ^(١).

و ذلك لأنّ خرق العادة؛ قد يكون بصناعة بدیعة لن يُعْهَدَ مثلها سابقاً، و لكنّها تشيع و تتكامل لاحقاً إلى أن تصل إلى سنامه السامي، و مثل هذا الأمر البديع يصير مبتدلاً عند جهابذة الفنّ و إنّ كان عزيز المنال لغيرهم من الأوساط. و قد يكون خرق العادة بمعجزة إلهية تشرق من مغرب الصنائع الراقية، و تذهب بهائها و تصيح عليها صيحة واحدة بهتافها الغيب: أَدْخِلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَ جُنُودُهُ، بحيث يتبيّن بها الرشد من الغيّ، لأنّها لا يشبهها شيء من تلك الصنائع الراقية - و إنّ كانت تشبّهه بادئ الأمر على مَنْ لیس خَرِيت الصناعة - و لا تماثلها هي، إذ ليس كمثالها في خوارق العادات شيء.

فإذا تم نصاب صناعة وبلغت ذروة كمالها، فحينئذ لو ظهرت آية النبوة بيد النبي؛ أمكن لمهرة تلك الصناعة معرفتها، وإنها ليست من سوق الطبيعة و مدرسة الفكر، بل هي من مواهب ماوراء الطبيعة و موارث الغيب، و لا يمكن لهم أن يتجاهلوا عن معرفتها و يتعاموا عن رؤيتها - إذ لا يصعب تمييز أوج الثريا عن حضيض الثرى، و لا يعسر تشخيص الشمس عن الشها أو الحزباء - و يشهد له قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُمْ مُوسَىٰ أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ * فَأَلْقَوْا حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُوا بِعِزَّةِ رَبِّنَا إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ * فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ * فَأَلْقَى السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ * قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴾^(١) لأنهم كانوا مهرة فن السحر و علموا أن ما جاءوا به سحر ﴿وَلَا يَفْلَحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ و أن ما جاء به موسى آية عقلية على نبوته فآمنوا به و إن كانت الطغاة الذين آثروا الحياة الدنيا على الآخرة جحدوا بها و استيقنتها أنفسهم و هلكوا عن بيته - كما أن هؤلاء المؤمنين على بصيرة نجوا، و حيوا عن بيته - و الغرض هو أن المعجزة آية عقلية على النبوة، فيلزم أن تكون دلالتها محكمة لاشبهة فيها.

و ذلك إنما يتم إذا أمكن الاستدلال بها عليها، و هذا يتوقف على أن يكون المُستدل عالمًا بحقيقة ما يحتمل أن يكون ما جاء به مدعي النبوة من ذلك القبيل. و هذا يتفرع على بلوغ تلك الصناعة غايتها القصوى حتى تتم دلالة تلك المعجزة على أنها آية النبوة، و ليست مما نسجته يد الصناعة البشرية، و إلا لأتوا بمثله مع توفر الدواعي عند التحدي على المبارزة، فإذ لم يأتوا ولن يأتوا بمثله يقطع بأنها آية إلهية على صدق من ادعى رسالته.

و يؤيد ما رواه أبو بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لأي علة أعطى الله عز وجل أنبياءه و رسله و أعطاكم المعجزة؟ فقال: «ليكون دليلاً على صدق من أتى به، و

المعجزة علامة لله لا يعطيها إلا أنبياءه ورسله وحُجَجُه، ليعرف به صدق الصادق من كذب الكاذب»^(١) لأنّ تمامية دلالة المعجزة على صدق مدّعي النبوة ؛ إنّما تتمّ بما تقدّم من المبادئ المستفادة من بيان مولانا الرضا عليه السلام . فحيثُ يتحقّق أنّ الاتيان بآية يعجز عن مثلها ؛ مقام مكنون لا يمسّه إلا المطهّرون ، كما أنّ أصل النبوة يكون كذلك .

و كما أنّ الله سبحانه أعلم حيث يجعل رسالته ، كذلك هو تعالى أعلم حيث يظهر الإعجاز ، ويأذن بالاتيان بآية إذ ﴿ مَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾^(٢) فهما متلازمان ثبوتاً وإثباتاً لن يفترقا مادام التكليف باقياً فلامجال للشُّبهات التي أورد الرازي غير واحد منها في البراهين^(٣) ، وأجاب عنها بمبانيه المرضية لديه . ولقد صدّق مولانا الرضا عليه السلام بهذا التلازم العقلي ، واعترف به و استدلّ بذلك على النبوة العامة المبحوث عنها ، حيث قال عليه السلام لرأس الجالوت : « ما الحُجّة على أنّ موسى عليه السلام ثبتت نبوته ؟ » قال اليهودي : « إنّ جاء بما لم يجيء به أحدٌ من الأنبياء قبله . قال له : « مثل ماذا ؟ » قال : مثل فلق البحر ، و قلبه العصا حية تَسْعَى ، و ضربه الحجر فانفجرت منه العيون ، و إخراج يده بيضاء للناظرين و علامات لا يقدر الخلق على مثلها . قال له الرضا عليه السلام : « صدقت إذا كانت حجّته على نبوته أنّه جاء بما لا يقدر الخلق على مثله ، أفليس كلّ من ادّعى أنّه نبيٌّ ثم جاء بما لا يقدر الخلق على مثله ؛ وجب عليكم تصديقه ؟ »^(٤) و قد تقدم ما يصلح لأن يكون شرحاً لهذا التلازم العقلي - الذي صحّحه مولانا الرضا عليه السلام - فراجع .

١ . علل الشرايع ، للشّيخ الصدوق ، ص ١٢٢ ، الباب ١٠٠ ، الحديث ١ .

٢ . سورة الرعد ، الآية ٣٨ .

٣ . البراهين في علم الكلام ، لفخر الدين الرازي ، ج ٢ ، ص ١ - ٤٥ .

٤ . توحيد الصدوق ، ص ٤٢٩ .

(فتبين مما تقدم)

- أولاً: إنّ المعجزة آية عقلية على النبوة، و ملازمة لها .
- وثانياً: إنّها لم يعهد مثلها عن غير النبي سابقاً، و لن يعهد عن غيره لاحقاً .
- وثالثاً: إنّ القرآن قد أمضى ما عليه فطرة الناس ؛ من جعل المعجزة شاهدة على صحة دعوى الرسالة .
- ورابعاً: إنّ المعجزة هي الطريقة الوحيدة لمعرفة النبي إن لم يعرف بطريق أسد و أخصر؛ و هو معرفته شهوداً .
- وخامساً: إنّها قد تكون بتصرف النبي في نفس العارف، و قد تكون بتصرفه في موجود خارجي آخر .
- وسادساً: إنّها تنوع حسب رقي العلوم و الصنائع لتسهل معرفتها، و إنّ جهابذة الفنون الراقية أعرف بتلك المعجزة المناسبة لفنونهم من غيرهم، و إنّ غيرهم يرجعون إليهم رجوع الجاهل إلى العليم الخبير .
- وسابعاً: إنّ المعجزة - كأصل النبوة - مقام مكنون لا يمسّه إلا المطهرون، فالله علم حيث يأذن بها، كما أنّه سبحانه أعلم حيث يجعل رسالته .
- وثامناً: إنّ المعجزة إذا كانت أمراً مادياً متعلقاً بالمادة نحواً من التعلق - بأن كان فيها كالصورة أو عليها كالعرض، أو معها كالنفس المتحدة مع البدن - فلا بد له من سبب قريب مادي، و إن كان له سبب بعيد غير مادي - حسب ما تقدم - فلا يمكن أن يحدث موجود مادي بدون سبب مادي .
- نعم قد يمكن معرفة ذلك السبب المادي، و قد لا يمكن . و إليه يرجع ما أفاده بعض مشايخنا عليهم السلام؛ من أنه قد يكون للمعجزة سبب طبيعي، و قد لا يكون - و هذا

نحو إحياء الموتى أو إنبات الشجر و تنميته و إثماره سريعاً في دقائق يسيرة - ^(١) لا أنه قد لا يكون لها سببٌ طبيعي أصلاً، إذ كل حادثٍ ماديٍّ فهو مسبوقٌ بمادةٍ حاملةٍ لاستعداده و مدّةٍ خاصّةٍ تكون وعاءً لتحقيقه، فكيف يمكن أن يوجد حادثٌ ماديٌّ بلا سببٍ طبيعيٍّ أصلاً، و يرتبط بعالم الغيب بلا واسطةٍ، مع فرض حدوثه الزماني؟
بلغ بحمده تعالى ليلة التّروية ثامن ذي الحجّة الحرام عام ١٤٠٤، ١٢ شهر يور
١٣٦٣ في عشّ آل محمد عليهم السلام، قُم المَحْمِيّة.

و أنا العبد؛ عبدالله الجوادي الأملي



الفهارس

- ١ - فهرست الآيات القرآنية
- ٢ - فهرس الأحاديث
- ٣ - فهرس الأعلام
- ٤ - فهرس الكتب
- ٥ - فهرس المراجع والمصادر
- ٦ - فهرس الأشعار
- ٧ - فهرس القواعد الفلسفية و الأصول الكلية الحكيمة
- ٨ - فهرس المطالب والموضوعات

فهرس الآيات

البقرة (٢)		
١١١	٤٢	هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ
٥٥	١٠٦	لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً
آل عمران (٣)		
١٨	٤٣	شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
٢٨	٤٧	وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ
١٦٠	١١١	إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ
النساء (٤)		
٧٨	٧٤	وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ ...
٧٩	٧٤	مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَ ...
١٦٥	٩٠	رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ ...
٨٧	١٠١	مَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا
الأنعام (٦)		
٩١	٤٨	قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ
٢	٦٤	هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى ...
٨٣	١٠٢	تِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ
الأعراف (٧)		
٤٣	٧٩	الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا ...

الآية	رقم الصفحة
سَحَرُوا بِهِ أَعْيَنَ النَّاسِ وَأَسْتَرْهَبُوهُمْ	١١٦
يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ	١٣٨
مُتَّبِعٌ مَا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ	١٣٩

● الأنفال (٨)

وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ	٧٥
إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا	٢٩

● يوسف عليه السلام (١٢)

وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ ...	٢١
---	----

● الرعد (١٣)

اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ	١٦
إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ	٧
مَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ...	٣٨

● الحجر (١٥)

رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي	٣٩
---------------------------	----

● النحل (١٦)

مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ	٩٦
--	----

● الإسراء (١٧)

وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ...	٧٢
وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا	١٥

● الكهف (١٨)

إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا	٦٧
---	----

● طه (٢٠)	الآية	رقم الصفحة
وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا ...	١٣٤	٩١
فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى	٦٦	١٠٠
قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ...	٦٧-٧٠	١٠٠
رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ...	٥٠	١٠٦
فَأَضْرَبَ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا	٧٧	١١٧
● الأنبياء (٢١)		
يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ	٦٩	١١٧
● المؤمنون (٢٣)		
رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ	١٠٦	٧٩
إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا	٣٧	٩٥
● النُّور (٢٤)		
يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ	٣٥	١٠١
● الشعراء (٢٦)		
مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا	١٥٤	١١٥
قَالَ لَهُمْ مُوسَى الْقَوْمَا أَأَنْتُمْ مُلْقُونَ ...	٤٣-٤٨	١٢٠
● القصص (٢٨)		
كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ	٨٨	٣٤
فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ	٨١	١١٧
● الروم (٣٠)		
ظَهَرَ الْفُسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ ...	٤١	٩٢
● سبأ (٣٤)		
عُدُّوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ	١٢	١١٧

الفاطر (٣٥)	الآية	رقم الصفحة
مَا يَفْتَحِ اللَّهُ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَ ...	٢	٨١
الصّافات (٣٧)		
سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ ...	١٥٩ - ١٦٠	٦٧، ٣٤
فُصِّلَت (٤١)		
لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ	٤٢	٩٧
النجم (٥٣)		
مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى	١١	٤٠
وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ	٣ - ٤	٩٣
القمر (٥٤)		
إِقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ	١	١١٧
الحديد (٥٧)		
وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ	٤	٤٥
وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَ ...	٢٥	٨٥
المجادلة (٥٨)		
كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي	٢١	١١١
الطلاق (٦٥)		
وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَ ...	٢ - ٣	١٠٨
القلم (٦٨)		
إِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ	٤	٩٣
التكوير (٨١)		
وَمَا هُوَ عَلَىٰ الْعَيْبِ بِضَنِينَ	٢٤	٩٣
الاعلى (٨٧)		
سَنَقِرُكَ فَلَا تَنْسَىٰ	٦	٩٣

فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	الحديث
	● رسول الله ﷺ
٢١	... آية محكمة أو فريضة عادلة أو سنة ...
٢٣	صديق كل امرء عقله و عدوه جهله
٤٠	لَمَّا أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ بَلَغَ بِي جِبْرِئِيلُ ...
	إِنَّهُ قَالَ اللَّهُ ﷻ: مَنْ لَمْ يَرْضَ بِقَضَائِي وَلَمْ يُؤْمِنْ بِقُدْرِي فَلْيَلْتَمِسْ إِلَهًا
٥٩	غيري ...
٦٠	رَفِيَ كُلُّ قَضَاءِ اللَّهِ خَيْرَةً لِلْمُؤْمِنِينَ
٧٢	رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي تِسْعَةٌ ... وَ مَا اضْطَرُّوا إِلَيْهِ
٩٩	إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ تَنَامُ عُيُونُنَا وَ ...
١١٦	هَذَا الشَّيْطَانُ قَدْ آيَسَ مِنْ عِبَادَتِهِ، إِنَّكَ تَسْمَعُ مَا أَسْمَعُ، وَ ...
١١٧	يَا أَيَّتُهَا الشَّجَرَةُ إِنْ كُنْتَ تَوَّعِنِينَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَ ...
	● الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام
٣٢	اليمين و الشمال مَضَلَّةٌ، وَ الْوَسْطَى هِيَ الْجَادَّةُ
٣٢	لَمْ يُطْلِعِ الْعُقُولَ عَلَى تَحْدِيدِ صِفَتِهِ وَ ...
٣٧	فَإِنَّ الْمَثَلَ دَلِيلٌ عَلَى شِبْهِهِ
٤٠	وَيَلْكَ يَا ذِئْبُ لَمْ تَرَهُ الْعَيُونَ بِمُشَاهَدَةِ الْأَبْصَارِ وَ ...

رقم الصفحة	الحديث
٤٠	يا ذِغْلِبُ ما كنتُ أعبد ربّاً لم أره
٤٧	فإنّا صنائع ربّنا و الخلق بَعْدُ صنائع لنا
٤٧	و هم عيش العلم و موت الجهل
٤٧	موضع سره و لَجَأُ أمره و عيبة علمه و...
٥٣	الذين فيهم كَرائِمُ القرآن، و هُمُ كنوز الرحمن ...
٦٠	بحر عميق فلا تَلَجُّه ... طريق مُظْلِمٌ فلا تسلكه ... سِرُّ الله فلا تَكْلِفُه ...
٦٠	أخبرني أكانت رحمة الله للعباد قبل أعمال العباد أم ...
٦١	قوموا فسلّموا على أخيكم ...
٦١	ألا أن القدر سرٌّ من سِرِّ الله، و ستر من ستر الله، و ...
٦٤	لعلّك تَظُنُّ قضاء حتماً و ...
٦٥	أقر من قضاء الله إلى قدر الله عزّ و جلّ
٦٥	«أيّ يوميّ من الموت أفرُّ أيّومٌ لم يُقَدَّرْ أم يومٌ قدير
٦٦	يوم ما قُدِّرَ لا أخشى الرَدْيَ و إذا قُدِّرَ لم يُغْنِ الحَذَرُ»
٦٦	حَرَسُ امرءٍ أَجَلُهُ
٦٦	حَرَسُ كُلِّ امرءٍ أَجَلُهُ
٦٦	لئن قلتَ ذاك إنه غير مأمون على دينه و إنه لأشقى القاسطين ...
٧٦	أجل يا شيخ: فوالله ما علّوتم تلعةً و...
٧٦	مهلاً يا شيخ، لعلّك تَظُنُّ قضاء حتماً و قَدَرًا لازماً، لو كان كذلك
٧٦	لبطل ...
٧٨	فوالله ما علّوتم تلعةً و لا هبَطُتم بطنَ وادٍ إلّا بقضاء من الله و قَدَرٍ
١٠٠	ما شككتُ في الحقِّ مُذْ أُرِيتُهُ، لم يوجس موسى <small>عليه السلام</small> خيفة ...
١٠١	ما كَذِبْتُ و لا كُذِّبْتُ
١١٦	و لقد كان <small>عليه السلام</small> يجاور في كل سنة بِحِراءَ، فأراه و لا يراه غيري، و ...

الحديث	رقم الصفحة
إِنَّه قال رسول الله مخاطباً للشجرة: يا آيتها الشجرة...	١١٧
● الإمام الحسن (أو الحسين) <small>عليه السلام</small>	
حَمَلَهُ على ذلك علمه أَنَّ ما أصابه لم يكن ليخطئه و ...	٦٥
● الإمام الباقر والصادق <small>عليهما السلام</small>	
أوسع مما بين السماء والأرض	٦٩
● الإمام الصادق <small>عليه السلام</small>	
إذ لم يكن بين الإثبات والنفي منزلة	٢٧
لو كان ذلك كما تقول لكان التوحيد عنا مرتفعاً، لأننا ...	٣٣
شاء أن لا يكون إلا بعلمه و	٥٧
الله أعدل من أن يُجبر عبداً على فعلٍ ثم يُعذِّبه عليه	٧٥
الله أكرم من أن يُكَلِّف الناس ما لا يطيقونه	٧٦
ما من قبض ولا بسط إلا والله فيه مشيئة وقضاء وابتلاء	٧٧
الله أقدر عليهم من ذلك	٧٨
إِنَّ القَدَرِيَّةَ مجوس هذه الأمة، و هُم الذين أرادوا أن يصفوا الله بِعَدْلِهِ	
فأخرجوه ...	٧٨
لاجبر و لا تفويض بل أمر بين أمرين	٨٥
ثم ثبت ذلك في كل دهر و زمان مما أتت به الرُّسل و ...	٩٤
الذي يظهر له المَلَك فيكلمه، و النَّبِيُّ هو الذي ...	٩٨
كُشِفَ عنها الغطاء	٩٩
ليكون دليلاً على صدق مَنْ أتى به، والمعجزة علامة لله لا يعطيها إلا ...	١٢٠

رقم الصفحة

الحديث

● الإمام الرضا عليه السلام

- ٢٠ ليس العبادة كثرة الصلاة والصوم ...
- ٢٠ إِنَّ العلم حياة القلوب من الجهل ...
- ٢١ ضالة المؤمن
- ٢١ رحم الله إمرء أحمأ أمرنا
- ٢١ كونوا ذرأة و لا تكونوا رؤاة ...
- ٢٢ مَنْ حاسب نفسه ربح ، و مَنْ غفل عنها خسر
- ٢٢ و أفضل العقل معرفة الانسان نفسه
- ٢٢ العقل يعرف به الصادق على الله فيصدقّه و ...
- ٢٢ واليقين فوق التقوى بدرجة ...
- ٢٣ لم يُعطَ بنو آدم أفضل من اليقين
- ٢٣ مَنْ كان له شيء يُلهيه عن الله
- ٢٤ يعني أعمى عن الحقائق الموجودة
- ٢٦ ألا تعلم أن ما لم يزل لا يكون مفعولاً و...
- ٢٧ يا جاهل إذا قلتَ ليست هو؛ فقد جعلتها غيره و...
- ٢٧ فإن الشيء إذا لم يكن أزلياً كان محدثاً ...
- ٢٧ يا جاهل فإذا علم الشيء فقد أرادّه
- ٢٧ فإذا لم يُردّه لم يَعْلَمْهُ
- ٢٨ كُلُّ معروفٍ بنفسه مصنوعٌ
- ٣٦-٢٨- كل قائم في سواه معلولٌ
- ٣٢ هُمُ النمط الأوسط لا يدركهم الغالي و لا يسبقهم التالي
- ٣٣ أخبرك يا عمران فاعقل ما سألت عنه ، فإنه ...

الحديث	رقم الصفحة
الإقرار بأنه لا إله غيره، ولا شبهة له ولا نظير و ...	٣٤
كل من قرأ قل هو الله أحد و آمن بها فقد عرف التوحيد	٣٤
أنت لم تكن ثم كنت، وقد علمت ...	٣٦
إنني لما نظرتُ إلى جسدي، و لم يمكنني فيه زيادة و...	٣٧
وَيْلَكَ إِن الذي ذهبَ إليه غلط، هو أَيْنَ الأَيْنَ بلا أَيْن ...	٣٨
وَيْلَكَ لَمَا عجزتُ حواسك عن إدراكه أنكرتَ ربوبيته و ...	٣٨
أيها الرجل أرايتَ إن كان القول قولكم ...	٣٨
إن الإحتجاب عن الخلق لكثرة ...	٣٩
نعم بقلبه رآه أما سمعت الله يقول	٤٠
قولك إنه إثنان دليل على أنه واحد، ...	٤١
أول عبادة الله معرفته، و أصل معرفة الله جلَّ إسمه توحيده و...	٤٢
و الإنسان ليس واحداً لأن أعضائه مختلفة و ...	٤٤
لا يتغيَّر الله بتغاير المخلوق، و لا يتحدَّد بتحدُّد المحدود، واحد	
لا بتأويل عدد	٤٤
موجود لا عن عدم	٤٤
سَبَقَ الأوقاتَ كَوْنُهُ و العدمَ وَجُودُهُ	٤٤
أما الواحد فلم يزل واحداً كائناً لاشيء معه بلا ...	٤٥
أليس ينبغي أن تعلم أن الواحد ليس بوصف بضمير، و ليس يقال له ...	٤٥
فَاعْقِلْ ذلك و ابنِ عليه ما علمت صواباً	٤٦
لم يزل الله تبارك و تعالى عليمًا قادراً حيًّا سميعاً بصيراً	٤٩
مَنْ قال ذلك و دان به؛ فقد اتَّخذ مع الله آلهةً أُخرى، و ليس ...	٤٩
لم يزل الله عزَّ و جلَّ عليمًا قادراً حيًّا قديماً سميعاً بصيراً لذاته ...	٤٩

رقم الصفحة

الحديث

أول الدين معرفته ، و كمال المعرفة توحيده ، و كمال التوحيد نفي

الصفات عنه ...

٥٠

فمن وصف الله فقد حدّه ...

٥٢

و كذلك يوصف ربّنا و هو فوق ما يصفه الواصفون

٥٢

لايجوز أن يكون خَلَقَ الأشياء ...

٥٢

كذلك هو

٥٢

إنّ مَنْ وصفه تعالى بأوصاف زائدة ...

٥٣

لاإله إلا الله حصني ، فمن دخل حصني أمن من عذابي

٥٣

بشروطها و أنا من شروطها

٥٣

سل عما بدا لك

٥٤

إنما قلتم حدثت الأشياء و اختلفتْ لأنه شاء و أراد و...

٥٥

يا سليمان لإرادته غيره ... فقد أثبتّ معه شيئاً غيره لم يزل

٥٥

هي مُحدثة يا سليمان ، فإن الشيء إذا لم يكن أزلياً كان محدثاً ، و ...

٥٥

و (كُنْ) منه صُنْعٌ و ما يكون به المصنوع

٥٦

بلاصوت يقرع ، أو نداء يسمع ، و بلا لفظٍ و لانطق بلسان

٥٦

كل ما في الخلق من أثرٍ غير موجود في خالقه ، و كل ما ...

٥٧

إن الواحد ... ليس يقال له أكثر من فعل و عمل و صُنْع

٥٧

إن لله وادياً من ذهبٍ حماه بأضعف خلقه النمل فلو...

٦٥

ألا أعطيكُم في هذا أصلاً لا تختلفون ...

٧٤

إن الله عزّ و جلّ لم يُطع بإكراه ، و لم يُعصَ بغلبة ، و لم يُهمل ...

٧٤

مَنْ يَضْبُطُ حُدُودَ هذا الكلام فقد خَصِمَ مَنْ خالفه

٧٥

الله أعدل و أحكم من ذلك

٧٥

رقم الصفحة	الحديث
٧٨	الله أعزّ من ذلك
٧٨	و لم يُهْمَلِ العبادَ في مُلكه، هو المالك لِمَا مَلَكَهُمْ، و القادر على ...
٧٩	يا يونس لا تَتَّقُلْ بقول القدريّة فَإِنَّ القدريّة ...
٧٩	يا يونس ليس هكذا، لا يكون إلّا ما شاء الله و أرادَه و...
٧٩	و القضاء هو الإبرام و إقامة العين
٨٠	أفعال العباد مخلوقة
٨٠	خَلَقَ تقدير لا خَلَقَ تكوين
٨٠	و إن ائتمر العباد بطاعته لم يكن الله عنها صادّاً ...
٨٢	و إن لم يَحُلْ و فعلوه فليس هو الذي أدخلهم فيه
٨٢	قال الله عزّ و جلّ : يَا بَنِ آدَمَ أَنَا أَوْلَىٰ بِحَسَنَاتِكَ مِنْكَ، و أَنْتَ أَوْلَىٰ ...
	جلّ يا عمران عن ذلك، ليس هو في الخلق و لا الخلق فيه تعالى عن
٨٤	ذلك، و ...
٨٥	مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ يفعل أفعالنا ثم يُعَذِّبنا عليها؛ فقد قال ...
٨٥	وجود السبيل إلى إتيان ما أمروا به، و ترك ما نُهَوُّ عنه
	مَنْ قال بالجبر فلا تُعْطَوْه مِنَ الزَّكَاةِ و لا تقبلوا له شهادة، إِنَّ اللهَ تبارك
٨٦	و تعالى ...
٨٨	على أَنَّ جميع ما خلق مُلَبَّس به الدُّل لفاعله
٩١	فإن قال قائل : لِمَ أَمَرَ الخلق بالإقرار بالله و برُسله و...
٩٢	إِنَّهُ أَوْحَى الله سبحانه إلى نبيّ من الأنبياء إذا أطعَت رُضيّت، و ...
٩٣	فإن قال قائل : فَلِمَ وجب عليهم معرفة الرُّسل و الإقرار بهم و ...
١٠٥	العقل يعرف به الصادق على الله فيصدّقه ...
١١٩	إِنَّ اللهَ تبارك و تعالى لَمَّا بعث موسى ﷺ، كان الأغلب على ...

رقم الصفحة

الحديث

١٢١

ما الحُجَّة على أنَّ موسى عليه السلام ثبتت نبوته؟

١٢١

صدقت إذا كانت حجته على نبوته أنه جاء بما ...

● الإمام المعصوم عليه السلام

٦٣

لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لشيء قد مضى لو كان غيره

٦٤

أعلم الناس بالله أرضاهم بقضاء الله تعالى

● الإمام موسى بن عمران عليه السلام

٦١

يا رب رضيتُ بما قضيتَ ، تُميتُ الكبير و تُبقي الصغير ...

فهرس الأعلام

الأعلام	رقم الصفحة
آل محمد ﷺ (العترة الطاهرة):	٦٩، ٣٢
إبن السكيت:	١١٩، ١٠٥، ٢٢
إبليس (الشيطان ﷻ):	١١٦، ١٠٢، ٨٠، ٧٩
إبراهيم (الخليل ﷺ):	١١٧، ١٠٨، ١٠٢
أبوبصير:	١٢٠
الإمام الباقر (مولانا أبوجعفر محمد بن علي ﷺ):	٦٩
جبرئيل ﷺ:	٤٠
الإمام الحسن بن علي ﷺ:	٦٥
الإمام الحسين بن علي ﷺ:	٦٥
الحكيم السبزواري:	٤٣
خديجة ﷺ:	١١٦
ذُغَلَب:	٤٠
رسول الله ﷺ (أبو القاسم محمد المصطفى):	١٥، ٢٣، ٤٠، ٥٩، ٦٣
	٧٢، ٩٩، ١٠٢، ١٠٨
	١١٦، ١١٧، ١١٩

الأعلام	رقم الصفحة
الإمام الرضا (مولانا أبو الحسن علي بن موسى <small>عليه السلام</small>):	
تكرر اسمه الشريف في أكثر صفحات هذا الكتاب	
رأس الجالوت :	١٢١
الرازبي (فخر الدين):	١٢١
سليمان <small>عليه السلام</small> :	١١٩
سليمان المروزي:	٥٥، ٥٤، ٢٧
السامري <small>عليه السلام</small> :	١٠٦
الشيخ الرئيس (إبن سينا):	١١٠، ٥٥
شرف الدين البوصيري (أبو عبد الله محمد بن سعيد):	١١٨
الشيخ الصدوق:	١٢١، ١١٩
الشعراني (شيخنا الأستاذ الميرزا أبو الحسن):	١٢٣
الإمام الصادق (مولانا أبو عبد الله جعفر بن محمد <small>عليه السلام</small>):	٢٧، ٣٣، ٥٧، ٦٩، ٧٥
	٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٥، ٩٤
	١٢٠، ٩٩، ٩٨
صدر المتأئين الشيرازي:	٨٠، ١٠٢، ١٠٣، ١١٢
صاحب الجواهر (الشيخ محمد حسن النجفي):	٦٩
صاحب كشف الغطاء (الشيخ جعفر بن خضر النجفي):	٧٠، ٦٩

الأعلام	رقم الصفحة
صاحب مصباح الفقيه (الحاج الأغارضا الهمداني):	٧٠، ٦٩
صاحب القاموس (مجد الدين الفيروز آبادي):	٨٠
الإمام علي بن أبي طالب (أمير المؤمنين، أمير البيان، مولى الموحدين ﷺ):	٣٢، ٣٧، ٤٠، ٤٧، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٧٦، ٧٨، ١٠٠، ١٠٧، ١٠٨، ١١٦، ١١٧، ١٠٨، ١١٩
عيسى ﷺ:	٨٥
عين القضاة الهمداني:	٨٤، ٣٣
عمران (الصّابي):	٦٣، ٦٢
العبد الصالح (الخضر ﷺ):	١٠٨
لوط ﷺ:	٦١، ٦٢، ١٠٠، ١٠١
موسى بن عمران ﷺ (كليم الله):	١٠٦، ١٠٧، ١١٣، ١١٩، ١٢٠، ١٢١
المهديّ المُستَظَر ﷺ:	٤٧
المأمون:	٥٥
معاوية:	٦٥
مُسَيَلَمَةُ الكَذَّاب:	١١٢
وَرَقَّة بن نَوْفَل:	١٠٢
هارون ﷺ:	١٠١، ١٢٠

رقم الصفحة

الأعلام

١٠٨

يحيى عليه السلام:

٨٠،٧٩،٥٢

يونس بن عبد الرحمن:

فهرس الكُتب

رقم الصفحة	الكُتب
٤٣	الأسفار الأربعة :
٥٧، ٤٤، ٤٢	أمالى المفيد :
١١٠، ٥٥	إلهيات الشفاء :
٩٩، ٧٢	بحار الأنوار :
١٢١	البراهين :
٣٢، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٤	التوحيد (توحيد الصدوق) :
٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٣	
٥٠، ٤٦، ٤٥، ٤٢، ٤٠	
٥٦، ٥٥، ٥٣، ٥٢، ٥١	
٦٥، ٦٤، ٦١، ٦٠، ٥٧	
٧٨، ٧٧، ٧٥، ٦٩، ٦٦	
١٢١، ٨٦، ٨٥، ٨٣، ٨١	
١٧	تحصيل السَّعادة :
١٢٣	الترجمة و الشرح لكشف المُراد :
٦٩	جواهر الكلام :

٨٥	زبدة الحقائق :
١٠٢	السيرة النبوية :
١٠٢، ٨٠	شرح أصول الكافي :
١١٨	شرح قصيدة البردة :
٦٣	شرح الإشارات و التنبيهات :
١٢١، ١١٩	علل الشرائع :
٢١، ٢٢، ٧٩، ٩٤، ٩٩	الكافي (الأصول من الكافي) :
١٠٥	كشف الغطاء :
٦٠	مُسْنَد الإمام الرضا <small>عليه السلام</small> :
٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٦	
٣٤، ٤٤، ٥٦، ٨٠، ٨٦	
٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥	
٦٩، ٧٠	مصباح الفقيه :
١٠٣، ١١٢	مفاتيح الغيب :
٦٤	الميزان في تفسير القرآن :
٣٢، ٣٣، ٣٧، ٤٧، ٥٣	نهج البلاغة :
١٠٠، ١٠١، ١١٦، ١١٧	
٦٣، ٦٥، ٦٦	الوافي :

فهرس المراجع والمصادر

- ١ - الأمالي، للشيخ أبي عبدالله محمد المفيد، طبع مؤسسة النشر الإسلامي - قم.
- ٢ - الأمالي، للشيخ أبي عبدالله محمد المفيد، طبع مؤسسة النشر الإسلامي - قم.
- ٣ - الإلهيات من الشفاء، للشيخ الرئيس أبي علي بن سينا، طبع وزارة الثقافة و الإرشاد القومي - مصر.
- ٤ - بحار الأنوار، للمولى محمداقر المجلسي، طبع دارالكتب الإسلامية - طهران.
- ٥ - البراهين، لفخر الدين الرازي، تحقيق السيّد محمد باقر السبزواري، منشورات جامعة طهران - طهران.
- ٦ - التوحيد، للشيخ أبي جعفر محمد الصدوق، طبع مكتبة الصدوق - طهران.
- ٧ - تحصيل السعادة، للشيخ أبي نصر الفارابي، تحقيق الدكتور جعفر آل ياسين، دارالأندلس - بيروت.
- ٨ - ترتيب القاموس المحيط، رتبه احمد طاهر الزاوي، دار إحياء الكتب العربيّة - مصر.
- ٩ - الترجمة و الشرح لكشف المراد، للعلامة الميرزا أبي الحسن الشعراني، طبع المكتبة الإسلامية - طهران.
- ١٠ - جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، للفتية الشيخ محمدحسن النجفي،

- طبع دارالكتب الإسلامية - النجف الأشرف .
- ١١ - زبدة الحقائق ، لعين القضاة الميانجي الهمداني ، تحقيق عفيف عسيران ، منشورات جامعة طهران - طهران .
- ١٢ - السيرة النبوية ، لابن هشام ، الطبعة الثانية في ١٣٧٥ هـ بمطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده - مصر .
- ١٣ - شرح أصول الكافي ، لصدرالمتألهين الشيرازي ، الطبعة الحجرية الأولى - طهران .
- ١٤ - شرح قصيدة البردة ، طبع (مركز انتشارات علمي - فرهنگي) - طهران .
- ١٥ - شرح الإشارات و التنبيهات ، للمحقق نصيرالدين الطوسي ، طبع مطبعة الحيدري - طهران .
- ١٦ - علل الشرائع ، للشيخ أبي جعفر محمد الصدوق ، منشورات المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف .
- ١٧ - الكافي (الأصول من الكافي) ، للشيخ ثقة الإسلام الكليني الرازي ، طبع مكتبة الصدوق - طهران .
- ١٨ - كشف الغطاء ، للفقهاء الشيخ جعفر النجفي ، الطبعة الثانية الحجرية في ١٣١٧ هـ - طهران .
- ١٩ - مُسند الإمام الرضا عليه السلام ، للشيخ عزيزالله العطاردي القوجاني ، طبع مكتبة الصدوق - طهران .
- ٢٠ - مصباح الفقيه (كتاب الطهارة) ، للفقهاء الحاج الآغا رضا الهمداني ، الطبعة الحجرية الأولى في ١٣٥٣ هـ - طهران .
- ٢١ - مفاتيح الغيب ، لصدرالمتألهين الشيرازي ، طبع (مؤسسه مطالعات و تحقيقات فرهنگي) - طهران .

- ٢٢ - الميزان في تفسير القرآن، للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، طبع دارالكتب الإسلامية - طهران.
- ٢٣ - نهج البلاغة، للشريف الرضي، تحقيق الدكتور صبحي الصالح، طبع دارالكتاب اللبناني - بيروت.
- ٢٤ - الوافي، للمولى محسن الفيض الكاشاني، منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة - اصفهان.

فهرس الأشعار والأبيات

رقم الصفحة

٦٣

وصير العالم النحرير زنديقاً

هذا الذي ترك الأوهام حائرة

٦٥

أيوم لم يُقَدَّر أم يَوْم قُدِر
وإذا قُدِر لم يُغْنِ الحَدَر

أي يَوْم من الموت أفرُّ
يَوْم ما قُدِر لا أخشى الردى

١١٨

تمشي إليه على ساقٍ بلا قَدَم
سَيِّباً من اليمِّ أو سَيْلاً من العَرَم

جاءت لدعوته الأشجارُ ساجدةً
بِعَارِضِ جَادٍ أو خِلَتِ البِطَاحُ بها

فهرست القواعد الفلسففة والأصول الكلفة الحكمة

رقم الصفحة	القواعد
٢٧	١ - الشفء إذا لم يكن أزلّفأ كان مُحدثاً
٢٨	٢ - كل معروف بنفسه مصنوعٌ
٣٦، ٢٨	٣ - كل قائم في سواه معلولٌ
٢٨	٤ - ما لا يكون مصنوعاً لشفء أصلاً؛ لا يكون معروفاً بنفسه - أي بذاته و ماهفّته -
٢٨	٥ - ما لا يكون معلولاً؛ فهو ليس قائماً في سواه و معتمداً عليه
٣٤	٦ - الإطلاع الذاتي لا يشذ عن شفء و لا يشذ عنه شفء
٣٦	٧ - كلّ ما لم يكن ثمّ كان؛ فوجوده قائم بغيره
٣٦	٨ - كلّ قائم بغيره و معتمدٌ على غيره؛ فهو معلول
٣٧	٩ - حكم الأمثال بما هي أمثالٌ فيما يجوز و ما لا يجوز واحدٌ
٣٧	١٠ - المثل دليل على شفهه
٣٨	١١ - كلّ ما كان محتاجاً؛ فليس بمبدءٍ أزلّف
٣٩	١٢ - كلّ موجودٍ حادثٍ؛ فله مبدءٌ أزلّف قديم
٣٩	١٣ - كلّ موجود لا يكون وجوده عفن ذاته؛ فهو محتاج إلى موجود يكون وجوده عفن ذاته

رقم الصفحة

القواعد

- ٤٣ ١٤ - كل محدود؛ فله حدٌ لا يتعداه
- ٤٣، ٤٢ ١٥ - كل محدود؛ فهو مخلوق
- ٥٠، ٤٦ ١٦ - كل محدود، فله خالق
- ٤٣ ١٧ - صرف الشيء لا يتكرر
- ٤٣ ١٨ - البسيط المحض لا يفقد شيئاً
- ٤٥ ١٩ - المعية إنما يتصور بين شيئين بالقياس إلى أمر ثالث مشترك فيه
- ٤٧، ٤٥ ٢٠ - الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد
- ٤٦ ٢١ - ما ليس بمخلوق؛ فهو ليس بمحدود إلى حد
- ٤٨ ٢٢ - ذوات الأسباب لا تُعرف إلا بأسبابها
- ٤٨ ٢٣ - تدبير الأشياء العينية لا يمكن إلا من طريق عللها الخارجية
- ٤٩ ٢٤ - الوجود المحض لا يتصف بشيء من النقائص والأعداد
- ٤٩ ٢٥ - الكمال الوجودي المطلق لا يشذ عن كمال ولا يشذ عنه كمال
- ٥٠ ٢٦ - التعدد إنما يتصور في الأمور المحدودة
- ٥٠ ٢٧ - كل متغاير فله حدٌ لا يتعداه
- ٥٠ ٢٨ - ثبوت الشيء لنفسه ضروري، وكذا إثباته له أولي
- ٧١ ٢٩ - الشيء ما لم يجب؛ لم يوجد
- ٧٣ ٣٠ - لكل حادث سبب يختص به
- ١٠٠ ٣١ - العالي لا نظر له إلى السافل
- ١٠٠ ٣٢ - السافل لا مطمح له في العالي
- ١١٠ ٣٣ - كل موجود لا يكون وجوده عين ذاته؛ فهو معلول
- ١١٤ ٣٤ - ما يصح على الفرد؛ تصح على أصل الطبيعة
- ١٢٣ - كل حادث مادي؛ فهو مسبوق بمادة حاملة لإستعداده

فهرس المطالب والموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة المؤلف	١٥
وجه الحاجة إلى الفلسفة	١٦
تعريف الفلسفة	١٧
توضيح حال مبادئ الفلسفة	١٧
فيما هو هدف الفلسفة	١٧
الفيلسوف الكامل هو الإمام <small>عليه السلام</small>	١٧

الروضة الأولى

فيما عن علي بن موسى الرضا عليه السلام

في فضل العقل والدعوة إليه	١٩
تعريف الإنسان العابد والإنسان الجاحد	٢٠
فيما هي أسنى درجات العبادة	٢٠
في المراد من العلم الذي هو ضالة المؤمن	٢١
في المراد من إحياء أمرهم <small>عليهم السلام</small>	٢١
فيما يتم التفكر في أمر الله تعالى	٢١
فيما هو المعيار الوحيد في المعارف	٢٢
في أن المعرفة الحقّة تدور مدار العقل القراح	٢٢

الموضوع	رقم الصفحة
في أنه لا اعتداد بالظنّ في المعارف الإلهية	٢٢
في السرّ في قلّة أهل اليقين وأهله	٢٣
فيما تبيّن من هذه الروضة	٢٣

الروضة الثانية

فيما عن مولانا الرضا عليه السلام

من الاستدلال بالمبادئ العقلية	٢٥
في ذكر الشواهد على استدلال الإمام الرضا <small>عليه السلام</small> بالمبادئ العقلية	٢٦
فيما تبيّن من هذه الروضة	٢٨

الروضة الثالثة

فيما عن مولانا الرضا عليه السلام في التوحيد

البحث المهمّ في الفلسفة الإلهية هو ما يدور حول وجود الحقّ ووحدته وصفاته	٣٠
لزوم الرجوع إلى آل محمد <small>عليهم السلام</small> في كيفية البحث حول المعارف التوحيدية	٣١
في أنه لا تجب معرفة ما حجب عن الموجود الممكن وأنّ الذي تجب معرفته عليه غير محجوب عنه	٣٢
في لزوم التحرّز عن التنزيه الصرف كما يلزم التنزّه عن التشبيه المحض	٣٣
في درجات المعرفة وبيان ما هي أدناها وما فوقها	٣٤
المعرفة التوحيدية بجميع مراتب التوحيد لا يتيسّر إلاّ لخواصّ الأولياء	٣٤
من أظهر مصاديق المُخلّصين الإمام عليّ بن موسى الرضا <small>عليه السلام</small> وله أن يصف الله سبحانه	٣٥

رقم الصفحة

الموضوع

الفصل الأول من الروضة الثالثة

- ٣٦ في البرهان على أن الله سبحانه موجود وأنه مُوجِدٌ للعالم
في توضيح استدلال مولانا الرضا عليه السلام على حدوث العالم وأنه مُبْتَنٍ على
- ٣٦ علوم متعارفة بيّنة بذاتها
في أن وجود الحادث بل السموات والأرض آيات بيّنة لوجود الواجب
- ٣٧ القديم
- ٣٨ فيما يزعمان المتفكر المادي والمتفكر الإلهي حول الوجود
- ٣٨ فيما يقولان المتفكر المادي والفيلسوف الإلهي حول الواجب تعالى
- ٣٨ في الإشارة إلى أن الإمام عليه السلام كالقرآن يدعو إلى سبيل ربه بالحكمة
والموعظة الحسنة والمجادلة الأحسن والشاهد عليه ممّا أفاده عليه السلام
- ٣٨ في تكامل العقل النظري وحياته بالعقل العملي واشتياقه إلى بارئه الفاطر
- ٣٩ إياه والشاهد عليه ممّا أفاده عليه السلام
- ٣٩ فيما تبين من هذا الفصل

الفصل الثاني من الروضة الثالثة

- ٤١ في البرهان على أن الله سبحانه واحد لا شريك له
- ٤١ في درجات التوحيد المبحوث عنه في الفلسفة الإلهية
- ٤١ في أن التوحيد العبادي ممّا يبحث عنه في الحكمة العملية
- ٤١ في أن التوحيد الوجودي ممّا يبحث عنه في العرفان
- ٤١ في أن لتوحيده تعالى مراتب حسب درجات عقول الناس
- ٤١ في أن الإمام عليه السلام قد يستدلّ لتوحيده تعالى بدليل ساذج، وقد يستدلّ له
- ٤١ ببرهان عميق فلسفي
- ٤١ في الشاهد على القسم الأول من استدلاله عليه السلام لتوحيده تعالى

الموضوع	رقم الصفحة
في الشاهد على القسم الثاني من استدلاله <small>عليه السلام</small> لتوحيده تعالى	٤٢
كون الواجب تعالى موجوداً صرفاً غير محدودٍ بحدٍّ هو الأساس لغير	٤٢
واحدٍ من المعارف المُستفادة من العترة الطاهرة <small>عليهم السلام</small>	٤٢
دليلٌ آخر على أنه تعالى غير محدودٍ بحدٍّ وغير متناهٍ إلى نهاية	٤٣
الاستدلال لوحدة الخالق بنفس وجوده الغير المتناهي	٤٣
كون اطلاقه تعالى دليلاً على وحدته هو المستفاد من قوله تعالى :	٤٣
﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾	٤٣
في الإشارة أن البسيط المحض لا يفقد شيئاً	٤٣
في توضيح إشارات الإمام الرضا <small>عليه السلام</small> إلى بساطته المحضة ووحدته	٤٤
الإطلاقيّة وصرافته الوجوديّة	٤٤
في أنه تعالى لكونه صرفاً مطلقاً صحّ أن يقال له : كان الله ولا شيء معه	٤٥
كما أنه هو الآن كذلك	٤٥
في دفع توهم المعية بين الخالق وخالقه	٤٥
في أن ما سواه تعالى فيضه	٤٥
في أن فيضه الصادر منه أمرٌ واحدٌ بسيطٌ داخلٌ في الأشياء لا بالمُمازجة	٤٥
وخارجٌ عنها لا بالمُباينة	٤٥
في أنه ليس المراد من الفيض الواحد ، الفعل الواحد العددي	٤٥
في أن المراد من الوحدة في «قاعدة الواحد» هي الوحدة الاطلاقية	٤٥
فيما تبين من هذا الفصل	٤٦

الفصل الثالث من الروضة الثالثة

في البرهان على أن صفات الله

عين ذاته، وأن الصفات الزائدة

مسلوبة عنه تعالى

الموضوع	رقم الصفحة
في أنّ الوصف الذي يكون نقصاً مسلوباً عن الكمال المطلق	٤٩
في أنّ حدّ الكمال المحدود مسلوباً عن الكمال البحت	٤٩
في أنّ جميع الأوصاف الكمالية المطلقة من أوصاف الله سبحانه وأنّها عينه تعالى	٤٩
في الإشارة إلى وجوده بطلان زيادة صفاته تعالى على ذاته	٥٠
في الإشارة إلى أنّه تزول وحدة الحقّ بثبوت الشريك له وبزوال وحدته تزول ذاته تعالى	٥٠
في أنّ لازم تغاير الصفة والموصوف محدوديتهما وكلّ محدود مخلوق	٥٠
في أنّ المراد من الصفات المنفية عنه تعالى هي الزائدة منها على الذات	٥١
في الإشارة إلى أنّ كمال التوحيد هو إثبات الصفات الكمالية للذات	٥١
في أنّ مَنْ وصفه تعالى بصفة كمالية هي عين ذاته فقد وحّده	٥١
فيما تبين من هذا الفصل	٥١

الفصل الرابع من الروضة الثالثة

في البرهان على أنّ صفات الفعل خارجة

عن ذات الله سبحانه ومنتزعة عن مقام الفعل	٥٤
في أنّ كلّ وصف وجودي ليس في نفسه نقصاً . . . ولكنه محدود فهو من الأوصاف الفعلية لله سبحانه وتعالى	٥٤
صفة الفعل ينتزع عن مقام الفعل ويوجد بوجوده وينعدم بانعدامه	٥٤
فيما أفاده الإمام الرضا (عليه السلام) في حدوث الإرادة وكونها صفة الفعل لا الذات الوجه في أنّ الإرادة وغيرها من الصفات الفعلية لا تكون صفاتاً للذات الأزلية بل هي محدثة	٥٥
في أنّ لجميع الأوصاف الفعلية أصل تنشأ هي منه وهو وصف أزلي عين ذات الموصوف كالقدرة	٥٦

الموضوع	رقم الصفحة
في إمكان أن يكون للكمال الوجودي مراتب بعضها وصف ذاتي	٥٦
وبعضها وصف فعلي كالعلم والإرادة	٥٦
في أنه قد يكون لجميع مراتب وصف اسم واحد كالعلم ، وقد لا يكون	٥٧
كالقدرة والإحياء	٥٧
فيما تبين من هذا الفصل	٥٧

الفصل الخامس من الروضة الثالثة

في البرهان على القضاء والقدر،

وإنه لا يوجد شيء في العالم إلا بقضائه تعالى	٥٩
في أن مقتضى التوحيد الربوبي هو أنه لا يوجد شيء إلا بتدبيره تعالى	٥٩
في أن مرجع الشرك في الربوبية إلى نفيها رأساً	٥٩
في طوائف النصوص الواردة في القضاء والقدر	٥٩
في الطائفة الأولى منها ودلالاتها على لزوم الرضا بقضاء الله تعالى	٥٩
في الطائفة الثانية منها ودلالاتها على صعوبة البحث عن القضاء والقدر	٥٩
في الطائفة الثالثة منها ودلالاتها على المنع عن الخوض في البحث عن	٦٠
القضاء والقدر منعاً بالغاً	٦٠
في الإشارة إلى أن العلم الإجمالي بأن من لا يصلحه إلا الفقر غير كاف	٦١
لمن أراد أن يعرف سدد قدر كل واقعة شخصية والتدبر فيه لا يزيد	٦١
إلا التحير المذموم لا غير	٦١
في الإشارة إلى أن من أحب أن يتعرف سر القدرة لابد له أن يصير أهل	٦٣
المشاهدة دون المشافهة	٦٣
في الإشارة إلى أن رسول الله <small>صلى الله عليه وآله</small> لشهوده الصلاح في كل ما وقع ، لم يؤثر	٦٣
عنه أن يقول لشيء لم يقع : يا ليتني وقع ، أو لشيء وقع : ليتني لم يقع	٦٣

رقم الصفحة

الموضوع

- ٦٤ في الطائفة الرابعة منها ودالاتها على أن القضاء النازل إلى عالم المادّة قابلٌ للتغيّر والتبديل
- ٦٤ في الطائفة الخامسة ودالاتها على أن الرضا بقضاء الله قد يقتضي الإتياء عن العدو والخطر وقد لا يقتضيهما
- ٦٦ في الإشارة إلى أن منشأ الاختلاف في التحذّر وتركه هو العلم بخصوصيّة كلّ موردٍ موردٍ أو المنشأ فيه هو اختلاف حالهم عليهم السلام من شدّة القُرب وعدمها
- ٦٧ فيما تبين من هذا الفصل

الفصل السادس من الروضة الثالثة

- ٦٨ في الجبر والتفويض وضرورة الأمر بين الأمرين
- ٦٨ في أن مدار البحث عن الجبر والتفويض في الأفعال هو خصوص ما يصدر عن الإنسان بما أنه موجودٌ متفكّر مختارٌ أي الفعل الصادر عنه بالعلم
- ٦٨ في أن المراد من صحابة العلم للفعل هو العلم المؤثّر في صدوره عن الإنسان
- ٦٩ في أن البحث عن الجبر والتفويض بحثٌ عن أمرٍ نظريٍّ وليس بضروريٍّ فيما أفاده الفقيه كاشف الغطاء رحمته الله من أن القول بالجبر أو التفويض يعدّ من إنكار الضروري ويجب كفر قائله
- ٦٩ في نقد صاحب الجواهر رحمته الله على ما أفاده أستاذه الفقيه كاشف الغطاء رحمته الله ونفي كون القول بأحدهما إنكاراً للضروري
- ٦٩ في ما أفاده المحقّق الهمداني في طهارة مصباح الفقيه من أن الأظهر هو القول بطهارة المُجبرّة

رقم الصفحة

الموضوع

- في الإشارة إلى أنّ الحُكَّام الطُّغاة رأوا أنّ مزعمة الجبر عاملٌ مهمٌ لتوجيه
 ٧٠ طغيانهم على المستضعفين
- في أنّه لا اختصاص لبحث الجبر والتفويض بما إذا كان الجابر
 ٧٠ هو الله تعالى
- في السرّ في امتناع الجبر والتفويض ، وأنّ التفويض موجبٌ لتقييد
 ٧٠ ربوبيّة الحقّ ، والجبر موجبٌ لأن لا يكون الإنسان متفكراً مختاراً
- في أنّ الذي أوجب اختصاص هذا البحث بما إذا كان الجابر هو الله
 ٧١ تعالى هو الجزاء بالجنة أو النار
- في حال الإنسان بالقياس إلى فعله المنسوب إليه من حيث الاستقلال
 ٧١ في الإيجاد وعدمه
- في أنّه ليس المراد من الجبر المبحوث عنه في المقام ؛ الجبر العليّ وفي
 ٧١ معنى الجبر العليّ
- دليل مغايرة الجبر العليّ للجبر المقابل للتفويض
 ٧١ أنّ العلل الخارجية إنّما تضطرّ الإنسان إلى ارتكاب أصل الفعل لا إلى
 ٧٢ ارتكاب طرفٍ معيّن منه
- في دوران الأمر على القول بالجبر بين كون إسناد الفعل إلى الفاعل
 ٧٢ مجازاً عقلياً وبين استلزامه للتفويض المقابل للجبر وتوضيح ذلك
- في الإشارة إلى أنّه يلزم على القول بالجبر محذور التفويض في الجملة
 ٧٣ لا بالجملة
- التحقيق في أنّ لفعل الإنسان - كأصل وجوده - وجودٌ يصحّ إسناده إلى
 ٧٣ الله وعنوانٌ خاصّ من الإطاعة والعصيان لا يصحّ إسناده إليه تعالى
- تمثيلٌ لما مرّ من التحقيق ، والإشارة إلى أنّ معرفة النفس مرقاة لمعرفة
 ٧٣ الربّ ذاتاً وصفةً وفعلًا

الموضوع	رقم الصفحة
في أنّ جميع الأشياء والأفعال الخارجيّة تكون من عند الله الموجد لها	٧٤
في أنّ الحسنات تكون من الله ومن عند الله ، والسيّئات تكون من عند الله وجوداً ولكنها ليست منه تعالى بل من العبد العاصي	٧٤
في دفع التنافي المُنوّه بين آيتي ٧٨ - ٧٩ سورة النساء	٧٤
في أنّ المراد من كون شيء من عند الله هو أنّ وجوده مُفاض من عنده تعالى	٧٤
في أنّ السيّئة لحيثيّة فقدّها لبعض الكمالات الوجوديّة ليست من الله بل تكون من العبد	٧٤
في إمكان استفادة المطالب المارة من الأصل الكلّي الذي أفاده الإمام الرضا <small>عليه السلام</small> وتوضيحه	٧٤
في توضيح الأمور التي تصلح لأن تكون ضابطة لحدود ما أفاده الإمام الرضا <small>عليه السلام</small>	٧٤
في أنّ الجزاء بالجنة لمن يكون مجبوراً على الطاعة جزافاً ، كما أنّ التعذيب بالنار لمن يكون مجبوراً على العصيان ظلمٌ والله قُدّوسٌ عن الجزاف سُبُوحٌ عن الظلم	٧٥
في توضيح ما أفاده أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small> من أنّه لو كان الجبر حقّاً لكان المُحسن أولى باللّوم والمُذنب أولى بالإحسان	٧٦
في توضيح المنافاة بين الجبر وكرمه تعالى شأنه	٧٦
في أنّ الحدود الوسطى للبرهان على امتناع الجبر هي الحكمة والعدالة والكرامة والرحمة	٧٧
في أنّ الجبر يمتنع عن الله تعالى وإن لم يمتنع عليه سبحانه	٧٧
في أنّ الحدود الوسطى للبرهان على امتناع التفويض هي العزة والقدرة والسلطنة	٧٧
في الإشارة إلى معاني التفويض وأقسامه واستفادة بطلانه بمعانيه	٧٨
وأقسامه ممّا أفاده الإمام الرضا <small>عليه السلام</small>	٧٩

رقم الصفحة

الموضوع

- في المراد من القدرية وكونهم المفوضة القائلة بأن الإنسان بعدما خلق
 ٧٩ يكون مستقلاً عن القضاء والقدر
- ٧٩ في أن أهل الجنة يسندون هدايتهم إلى الله سبحانه
- في أن إغواء ابليس عليه السلام كان جزائياً لكنه أساء الأدب وأسند الإغواء
 ٨٠ البدوي إلى الله سبحانه
- ٨٠ في الإشارة إلى معنى كلمة : الهندسة
- في الإشارة إلى أن الجبر والتفويض ليسا نقيضين كما أنهما ليسا ضدّين
 ٨١ لا ثالث لهما
- في توضيح ما هو الحق من الاختيار المصون عن الجبر والمُنزّه عن
 ٨١ التفويض
- في الإشارة إلى أن الهداية أمرٌ وجودي والإضلال أمرٌ عديمي وتوضيح
 ٨١ معنى الإضلال
- في توضيح المنزلة الوسطى بين الجبر والتفويض على مسلك الفلسفة
 ٨٢ المتعالية وعلى مشرب التوحيد الأفعالي
- في أن التوحيد الأفعالي في سياق أقوال الأشاعرة والمعتزلة والحكماء
 ٨٤ الإمامية غير مُنسجم
- في الإشارة إلى أن جميع الأشياء العينية درجات فاعلية الفاعل الحقيقي
 ٨٤ في توضيح حكاية الصورة المرآتية عن ذي الصورة وأنها ليست بالحلول
 ٨٥ أو الاتحاد
- في الإشارة إلى ما أفاده عين القضية الهمداني في أمر المرأة
 ٨٥ في استفادة بعض ما تقدّم من قول الإمام الرضا عليه السلام في توضيح الأمر بين
 ٨٥ الأمرين
- ٨٥ في المراد من كفر القائل بالجبر وشرك القائل بالتفويض

رقم الصفحة

الموضوع

٨٧

فيما تبين من هذا الفصل

الروضة الرابعة

فيما عن علي بن موسى الرضا عليه السلام

في النبوة

وفيها فصلان

٨٩

الفصل الأول: في ضرورة النبوة

٩٠

في الإشارة إلى أنه لا يمكن أن يترك شيء سدى، وأن يدبره موجود غير

٩٠

الله تعالى لأنه رب العالمين

٩٠

في أن الإنسان لكونه يعيش بالتفكر لابد له ممن يعرفه ويزكيه

في الآيات التي تشير فيها إلى ما تقدم والإشارة إلى أنها هاتفة بأن العقل

٩٠

سراج لا صراط وأنه يدعو إلى النبوة

٩١

فيما أفاد الإمام الرضا عليه السلام حول ضرورة النبوة وتوضيحه

في أنه ليست العلل المذكورة في كلامه عليه السلام لضرورة النبوة على مساق

٩٢

واحد وبيان ذلك

في أنه لما لم يكن مشاهدة الحق تعالى ولا يتيسر لأحد مشافهته فلا بد

٩٣

من رسول بينه وبين خلقه

في الإشارة إلى عصمة الرسول في جميع مراحل الرسالة وبيان هذه

٩٣

المراحل

في أن البرهان الفلسفي يقيم على أصل النبوة وضرورتها ولا يمكن

٩٤

إقامته على النبوة الخاصة

٩٥

الفصل الثاني: في طريق إثبات النبوة لمن يدعيها

رقم الصفحة

الموضوع

- في أنّه قد أُشير إلى تعريف النبوة وضرورتها تارةً من ناحية العلة الفاعلية
وأخرى من ناحية العلة الغائية وتوضيح ذلك ٩٥
- في أنّ المهمّ في هذا الفصل هو التكلّم في أمرين ، وتوضيح الجامع
بينهما ٩٦
- الأمر الأول : في أنّه كيف يعلم النبيّ أنّه صار نبياً؟ ٩٦
- في أنّه قد يكون المشهود العينيّ أولى الشهود غنياً عن الاستشهاد ٩٧
- في الإشارة إلى أنّه لا مجال للعلم الحسولي في حوزة العلم الحضورى
وتوضيح ذلك ٩٧
- في بيان سرّ عدم تطرّق الشكّ والريب في موطن النبوة ٩٧
- في أنّ موطن النبوة تجرّد عقليّ والباطل لا يتطرّق إليه ٩٧
- في أنّه ليس للشيطان عليه السلام أزيد من التجرّد الوهمي ٩٨
- في أنّ النبوة وجودها إثباتها ، ولا حاجة في إثباتها إلى البرهان ٩٨
- في أنّ النبوة وجودٌ تكويني تتحد معها النّفس النبويّة ٩٨
- في تأييد ما تقدّم من صيانة مقام النبوة عن الشكّ بما روي عن الإمام
الصادق عليه السلام ٩٨
- في أنّ النبي يقظان دائماً والنبوة نفسها يقظة ٩٩
- في أنّ النبي يحصل له ما يفرق به بين الحقّ والباطل ، والتقوى يكون
ميزاناً للفرق بينهما ٩٩
- في بيان سرّ ايجاس موسى كليم الله عليه السلام الخوف في نفسه ١٠٠
- في بيان سرّ ما هو دارج في السنة الأنبياء والأولياء عليهم السلام : ما كذبت ولا
كُذبت ١٠١
- فيما تبين من هذا الأمر ١٠١
- الأمر الثاني : في أنّه كيف يعرف الناس النبيّ المرسل إليهم؟ ١٠٤

الموضوع	رقم الصفحة
في كَيْفِيَّة معرفة الرسول بعد وجوبها وإمكانها	١٠٤
في أنّ طريق معرفة الرسول إمّا الشهود العرفاني وإمّا البرهان العقلي وإمّا	
الدليل النقلي	١٠٤
في أنّ للنبيّ أمرين : أحدهما الدّعوة والآخر الدّعوى	١٠٥
في دعوى النبيّ ودّعاءه النبوة وأنّ العقل إنّما يعرف صحّة الدعوى	
بالبرهان	١٠٥
في أنّ صحّة الدعوة وصدق الخبر لا يستلزم صحّة الإدّعاء وصدق	
المُخبر	١٠٥
في أنّ من اكتفى بمجرّد الإعجاز ولم يتعقّل دعوة الرسول ولم يبرهن على	
صحتها فهو على شفا جرف الارتداد والاستشهاد عليه بقضيّة	
السامري (عليه السلام)	١٠٦
في انحصار معرفة نبوة شخص معيّن في الشهود العرفاني أو مشاهدة	
المعجزة	١٠٧
في أنّ تمام هذا البحث رهين جهتين	١٠٨
فيما تبيّن من هذا الأمر	١٠٨
الجهة الأولى : في أنّ المعجزة ما هي ؟	١١٠
في أنّ المعجزة آية خارقة للعادة لا لنظام العلّية وأنها غير معهودة لا غير	
معقولة	١١٠
في أنّ العلّة ليست محسوسة حتّى يستدلّ عليها بالحسّ أو يناقضها	
الحسّ أو التجربة	١١٠
في أنّه لا طريق فكري إلى المعجزة بخلاف غيرها من خوارق العادة كالسحر	١١١
في أنّ المعجزة لا يماثلها شيءٌ فضلاً أن يظهر عليها شيءٌ بخلاف غيرها	
من الخوارق	١١١

الموضوع	رقم الصفحة
في أن المعجزة تفترق عن غيرها من حيث المبدء الفاعلي والغائي	١١١
في أن المعجزة هي الآية المحكمة التي لا بد وأن ترجع المتشابهات إليها	١١٢
فيما تبين من هذه الجهة الأولى	١١٢
الجهة الثانية : في التلازم العقلي بين المعجزة وصحة دعوى الرسالة	١١٤
في أن المعجزة آية عقلية على النبوة وملازمة لها	١١٤
في أن المعجزة لم يعهد مثلها عن غير النبي سابقاً ولن يعهد عن غيره لاحقاً	١١٥
في أن القرآن قد أمضى في مواضع عديدة ما عليه فطرة الناس من جعل المعجزة شاهدة على صحة دعوى الرسالة	١١٥
في أنه كما أن معرفة الله تقع على وجوه بعضها أعرف من بعض كذلك معرفة النبي تقع على وجوه بعضها أتمن من بعض	١١٦
في أن معرفة النبي بنفس النبوة - كما وقعت لأمر المؤمنين <small>عليهم السلام</small> - هي طريقة الصديقين في معرفة النبوة	١١٦
في الاستشهاد بفقرات من الخطبة القاصعة في معرفة النبوة بمشاهدة الإعجاز في موجود خارجي بالتصرف فيه ، وأبيات للبوصيري في ذلك من قصيدته المشهورة بـ: البردة	١١٦
فيما أفاده الإمام الرضا <small>عليه السلام</small> في سر تنوع المعجزة ، وأن لكل نبي إعجازاً خاصاً	١١٩
في أن المعجزة تنوع حسب رقي العلوم والصنائع لتسهيل معرفتها	١١٩
في أن المعجزة كأصل النبوة مقام مكنون لا يمسه إلا المطهرون	١٢١
في أن الله أعلم حيث يأذن بالمعجزة كما أنه سبحانه أعلم حيث يجعل رسالته	١٢١
فيما تبين من هذه الجهة الثانية	١٢٢

